



مَفْرُوقُ الطَّرِيقِ

دكتور حسين الكاظمي بجاء والبر

إهداء 2005

**الكاتب الإعلامي / فاروق خورشيد
القاهرة**

د . حسين كامل بهاء الدين

مَفْزُقُ الطَّرِيقِ

مطابع  التجارية - قليوب - مصر

الغلاف
إهداء من الفنان
الدكتور أحمد نوار

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع

هاتف : ٥٧٧٧٠٧٧ - فاكس : ٥٧٤٤٩٩٩ Email: maaref@idsc.net.eg

المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة ٧

الجزء الأول

حجم التحدي وأفاق المستقبل

١٣	تمهيد
١٩	الفصل الأول : التقدم العلمى والتكنولوجيا
	الفصل الثانى : مثلث الرعب "G.N.R" والتزاوج بين العقل البشرى والعقول الإلكترونية
٢٥	الإلكترونية

الجزء الثانى

الاقتصاد الحر وسقوط الشرعية الدولية

٤١	الفصل الأول : الاقتصاد الحر فى ظل العملة
٥٥	الفصل الثانى : انهيار الحواجز الجغرافية والوطنية أمام زحف العملة
٦٥	الفصل الثالث : تراجع الوازع الأخلاقى وسيادة القيم المادية
٦٩	الفصل الرابع : منطلق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها

الجزء الثالث

زلازل الحادي عشر من سبتمبر

التوايح .. المعقبات .. النتائج

٧٩	الفصل الأول : عالم جديد وملامح ومعايير جديدة
٨٧	الفصل الثاني : ظلال الماضي وسيطرته على الحاضر والمستقبل
٩٧	الفصل الثالث : العنف والإرهاب أم العدالة والشرعية
٩٩	الفصل الرابع : السلام أمل الإنسانية وهدف الأديان
١٠٥	الفصل الخامس : نحن وأحداث ١١ سبتمبر
١٠٧	الفصل السادس : زمن الهوان

الجزء الرابع

العمل والأولويات

١١٣	الفصل الأول : وقفة مع النفس
١١٧	الفصل الثاني : قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة
١٢١	الفصل الثالث : دور الدولة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة
١٢٩	الفصل الرابع : بناء القوة الذاتية
١٣٠	- تنمية الثروة البشرية

١٥٢	- التعليم وصناعة التفوق	
١٧٣	- مهام عاجلة	
١٧٣	* البحث العلمى ومراكز الدراسات	
١٧٦	* التكنولوجيا	
١٧٧	* السياحة	
١٨٠	: الحلم القومى	خاتمة
١٨٥	:	ملحق الجداول
٢١٨	:	المراجع

مقدمة

فى مطلع عام جديد، ومصر تحتفل بعيد ميلاد السيد المسيح الذى جعله الرئيس مبارك عيداً لكل المصريين تأكيداً للوحدة الوطنية ودعماً للنسيج الوطنى الواحد الذى ساد فى مصر عبر قرون طويلة.. فى مصر قلب العالم العربى.. فى هذا المكان الذى شهد أول حضارة فى التاريخ.. وفى نفس المنطقة التى هبطت فيها رسالات السماء حاملة بشائر الخير والرحمة والسلام تسود مشاعر مختلفة وقاسية تتعلق بالزمان والمكان وتؤرق الكثيرين وتؤثر على شعورهم بالأمان.

فى كثير من الأحيان يشعر الشعب العربى بمزيج من الإحباط والتوتر، ذلك أن الجو المحيط بالمنطقة العربية جو يبعث على الأسى، جو يسوده التبجح ويخيم عليه جموح القوى، ويسرى فيه الظلم أو الإحساس به على الأقل، وتطفئ فيه مشاعر من العجز تجاه قوى طاغية ضربت عرض الحائط بموازن الحق والعدل والشرعية، وقلبت الحقائق، وفى كثير من الأحيان لم تعد تحتاج إلى فضيلة الحياء، فتصرفاتها مبررة مسبقاً، وكلماتها نافذة مهما كانت المعارضة، وضرباتها ساحقة لا يستطيع أحد أن يعرض نفسه لها.. شعب عربى يُضرب بالقنابل والمدافع وتُدْهَسُ

أطلقاله ونساءه جنازير الدبابات، وتهدم الطائرات والقنابل البيوت على أصحابها، والعالم فى معظم الأحيان يشيح بوجهه ويتغاضى ويتظاهر بعدم الالتفات فى إطار سقوط مشين للشرعية الدولية، وتطبيق فاجر لمعايير مزدوجة.

إن الدول النامية والدول العربية والإسلامية والدول الفقيرة تقف الآن فى مواجهة مشهد مأساوى تعربد فيه القوة الباغية، وتزداد الفجوة الحضارية بين العالم المتقدم والعالم النامى ويتم وبغير حياء التريض بالضعفاء وحصارهم وترصدهم وجرح كبريائهم، بل واتهامهم بما لم يرتكبه فى كثير من الأحيان.

وهذا المشهد المأساوى كانت له مقدمات وإرهاصات ودواعٍ وأسباب وتوابع ومعقبات تماماً كما يحدث فى الظواهر الطبيعية.. ففى السياسة كما هو فى الطبيعة.. فإن الزلازل لا تحدث فجأة ولا تنتهى بغتة وإنما لها مقدمات وتعقبها توابع، فالتحرك النسبى لطبقات الأرض يؤدى فى لحظة معينة إلى ظاهرة الزلازل. وكذلك فى الحياة فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحرك البشر وتؤثر فيهم وتزيد الفجوة بين شرائح المجتمع وتغذى الفتنة بين طوائفه، وبالمثل فإن النظم السياسية والاجتماعية إن لم تتطور لاستيعاب ومواكبة التغير والتطور فى وسائل الإنتاج والتفجر المعرفى والدور المتعاظم لوسائل الإعلام والاتصال، وإن لم تتسع لتحقيق الطموحات والتطلعات للأفراد والجماعات فإنها فى لحظة معينة قد تتعرض لانفجار من الداخل.. وعلى أية حال فإنه فى لحظة معينة تصل الأحداث إلى قمة مأساوية نشاهدها على شكل أحداث وموجات من الغضب تشبه الزلازل والبراكين وتعقبها

تداعيات ومضاعفات.. ويحضرني هنا أمران:

فى السنين الأخيرة فى الحلبة العربية كنا نحس أننا أمام
مأساة حقيقية.. تتزايد فيها الفجوة بين إمكاناتنا وطموحاتنا،
وبين ظواهرنا الصوتية وقدراتنا الفعلية، بين إنجازات هذه الأمة
وإنجازات غيرها ممن أخذوا بأسباب العلم وعملوا واجتهدوا
من أجل التقدم.. وصرنا على مشارف فجوة حقيقية.. فجوة
حضارية وفجوة علمية.

وكذلك كان الحال فيما يتعلق بأحداث ١١ سبتمبر وتوابعها
من ازدياد سيطرة العالم المتقدم وفرض سطوته.. إن القوى أو
العناصر التى قامت بهذا العمل الذى أدانه العالم لاستهدافه
مدنيين أبرياء، إنما سبقته تحركات ومشاعر وأحداث سياسية
 واجتماعية وسَّعت الفجوة بين طبقات البشر وزادت من الهوة بين
أحلام البسطاء وما يتحقق على أرض الواقع، كما عمقت
الإحساس باليأس والاغتراب بين شرائح ودول وأفراد أحسوا
بالمرة وتساعد عندهم الإحساس بالكراهية وزاد شعورهم
باليأس، ودفعتهم لنزعات وتصرفات هوجاء طائشة أو هجمات
انتحارية.

فقد كانت هنا وهناك غفلة عما يحدث وتلكؤ عما يجب، فلا
العولة بكل تقدمها العلمى وإنجازها التكنولوجى استطاعت أن
ترصد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحركات
الطبقات الاجتماعية وإرهاصات هذا العمل اليائس الذى فجر
نفسه ودمر أو ضرب رموزاً اقتصادية وعسكرية أحدثت شرخاً
فى المجتمع الأمريكى، ولا نحن استطعنا فى عالمنا العربى

والإسلامى أن ندرك أننا قد أهدرنا ثروات كبيرة وأنفقنا الوقت فيما لا ينفع فيه وفقدنا فرصاً كثيرة وانشغلنا بما لا طائل منه ولا جدوى من التصارع عليه، وإنما تبذرت جهودنا المبعثرة فى شتات من الأمور.. وفى نزاعات وخلافات.. وشهوات وأطماع.

كانت أحداث ١١ سبتمبر لحظة فتح الستار عن مشهد مأساوى تم التدبير له والإعداد لتنفيذه فى غفلة عنه إلا من قلة. كما كانت أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها صدمة أيقظت الكثيرين على واقعنا المؤلم وفجوتنا العلمية والتكنولوجية والحضارية التى زادت من الإحساس بالعجز واليأس.

ما العمل؟ هذا هو السؤال.. نحن فى مفترق طرق.. هل نستسلم لهذه المشاعر التى تعتصر نفوس الكثيرين وتهدد الآمال والأحلام ولا تعطى أصحابها فرصة لتغيير أحوالهم أو التجاوز عن عثراتهم؟ هل أصبح مصير الأمة العربية معلقاً بإرادة باغ أجنبى أو طاغ عنصرى أو بنزوة أحمق أو مأفون أو بغضبة طائش أو مجنون؟ هل هذا هو مصير الحضارة المصرية القديمة والعربية والإسلامية التى سادت هذا المكان وسجلته فى صحائف الزمان.. هل قُدر لهذا الشعب أن يستكين؟ أو قُدر عليه أن يقبل الغبن والهوان؟ أسئلة تحتاج إلى إجابة وعلامات استفهام تحتاج إلى إيضاح.. ولعل هذا هو حديثنا فى هذا الكتاب.

القاهرة - يناير ٢٠٠٣

الجزء الأول

حجم التحدي وآفاق المستقبل

- التقدم العلمي والتكنولوجي
- مثلث الرعب "G.N.R." والتزاوج بين العقل
البشري والعقول الإلكترونية

إن الأحداث الطبيعية أو السياسية أو الاجتماعية المتعلقة بحياة البشر تأتي دائماً نتيجة أسباب ومقدمات تسبقها وتؤدي إليها .. ففى الأحداث الطبيعية يستطيع العالم فى كثير من الأحيان بنظرياته وأدواته أن يتنبأ بها .. وفى الأحداث السياسية يستطيع المتأمل لمجريات الأمور وتعاقبها والمنشغل بالحياة العامة والتحوللات الاجتماعية التى تغير مسار حياة الناس أن يتوقع - إلى حد ما - ما سيجرى فى المستقبل. ففى بداية ألفية جديدة وقرن جديد أفاق العالم على لحظة إزاحة الستار عن المشهد المأساوى - أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بضرب رمز القوة الاقتصادية فى أمريكا المتمثل فى مركز التجارة العالمى، ورمز القوة العسكرية المتمثل فى البنتاجون - والتى أعادت إلى أذهان الأمريكيين معركة بيرل هاربر عام ١٩٤١ والتى نتج عنها إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية فوق هيروشيما ونجازاكي .. بالرغم من أن بعض العلماء توقع احتمال حدوث انفجار أو حريق فى غلاف الكرة الأرضية بنسبة ٣ من المليون، ومع ذلك مضى متخذو القرار قدماً فى تجربة القنبلة الذرية فى الصحراء الأمريكية التى عُرفت فى بدايتها باسم "ترينتي" ثم قاموا بإلقائها على اليابان فى إطار خطة "مانهاتن". وبرغم الاقتراحات التى كانت مطروحة بإلقاء القنبلة على منطقة خالية من السكان أو على قاعدة عسكرية أو إنذار اليابان بإخلاء منطقة معينة، فإن صانع القرار فى مثل هذه المواقف لا يستطيع

أن يقاوم إغراء استعمال قوته القاهرة. ولم يفت في عضد متخذ القرار الاحتمال الذي نبه إليه "إدوارد تيلر" والذي أزعج العلماء القائمين على إنتاج القنبلة الذرية ومنهم "أوبنهايمر" الذي فكر جدياً في أثناء التجربة المبدئية للقنبلة الذرية أن يخلى منطقة كبيرة وواسعة جداً في أمريكا قبل إجراء التجارب، لكن الحقيقة أن هناك ظاهرة تأكدت تاريخياً وهي أن امتلاك أى طرف لقوة كبيرة جداً يخلق حالة من الفطرسة التكنولوجية ويدفع أصحابه إلى إهمال صوت العقل أو الحكمة والتصرف بمنطق القوة فقط. وهنا يبرز لدى خاطران مهمان :

الأول : أحداث ١١ سبتمبر .. هل كانت ضربة قدر عفوية وحدثاً مأساوياً مفاجئاً أم كانت فتحاً للاستار عن مسرحية مأساوية تم الإعداد لها من فترة، في ظل غفلة العالم واستهتاره بأسبابها وإرهاصاتهما، وتم من خلالها تدريب القائمين عليها بدقة وعكست أدوارهم الانتحارية مشاعر ظلت حبيسة في القلوب والعقول مدداً طويلة أحسوا فيها بمرارة غص بها الحلق، وكراهية تغلى في نفوسهم وعزلة خلقت عندهم غربة مكانية انتقلت بهم إلى هجرة زمنية وابتعدت بهم عن التواصل مع عصرهم، وأغلقت أمام عقولهم نوافذ الحوار والمنطق، وجففت في قلوبهم مشاعر الرحمة والتسامح.

الثاني: لم يكن حجم الكراهية التي فجرت أحداث ١١ سبتمبر حدثاً غير متوقع، بل إن هناك من نبه إليه، ولعل من الغريب أن كتاب "الوطنية في عالم بلا هوية - يناير عام ٢٠٠٠" قد تعرض لوقوع مثل تلك المأساة^(١) (لعل ما حدث في "سياتل

١ - الدكتور حسين كامل بهاء الدين : الوطنية في عالم بلا هوية.

" في الشهر الماضي من مصادمات ومن لجوء إلى العنف وإلى مظاهرات حدثت في عقر دار القطب الأكبر للعملة كان نذيراً يقول للقوى المفتونة " بالقطيع الإلكتروني " ولكل الشرائح المتسمة " بالتكنولوجيا " الفائقة، ولكل أنصار العملة المنتشين بقدرتها الساحقة: إن هذا إنذار يجب أن يستوعبوه وهو يبين بوضوح أن القوى المهمشة، وأن الشرائح غير القادرة، وأن الدول النامية التي أهملت مصالحها ونُهبت مواردها وأُفغيت عملياً طموحاتها وآمالها - لا زالت قادرة على ردود الأفعال وردود الأفعال متنوعة ومتباينة في مداها وخطورتها " .

ولعل ما حدث في " سياتل " درس يفيد الآخرين، ويبين لهم أن " القطيع الإلكتروني " ذا الألف ذراع - مهما بلغت قوته ومهما وصلت قدرته بحكم ما أحدثه أو ما صاحبه من تقدم هائل - قد أعطى الفرصة أيضاً للمهمشين وللمطحونين والمقهورين أن يعبروا عن إحساسهم بالظلم وعن شعورهم بالمرارة وعن قدرتهم على الرفض والاحتجاج .

وإذا كان ما حدث في " سياتل " هو مجرد مصادمات مع الشرطة أو القوات الفيدرالية فإن في الجعبة الكثير، وإنه في إطار الثورة " التكنولوجية " الهائلة يمكن أن تتحول هذه المظاهرات المحدودة الأثر إلى ردود أفعال ذات طبيعة مختلفة تماماً قد تطيح بأحلام " القطيع الإلكتروني " وتستطيع أن تدمر مصالحه العليا بل وقد تصل إلى الحاق الدمار الشامل والكامل بدول كثيرة بل والبشرية كلها ذلك درس التاريخ الذي يجب أن نستوعبه وأن نعد العدة لكي لا يكون الدرس القادم أكثر قسوة وأمحق أثراً) ... وما زال المرجل يغلى والغد ملئ بالاحتمالات

وإذا ما ضربنا بمشروط التحليل فى ذلك المشهد المأساوى نجد أن هناك خلف الستار وفى الكواليس عوامل كثيرة وصلت به إلى الذروة Climax أهمها الفجوة التكنولوجية والعلمية الواسعة بين عالم متقدم وصل به التقدم إلى حد الغرور وسيطرت فيه التكنولوجيا على الثقافة Technopoly، وعالم متخلف يعيش فى غياهب الفقر والجهل. فقد شهد العالم فى النصف الثانى من القرن المنصرم وبداية القرن الحادى والعشرين تغييراً حاسماً وأحداثاً جساماً وتغيرات سريعة متلاحقة قلبت الموازين فى شتى مجالات الحياة رأساً على عقب فى إطار الموجة الثالثة والمتمثلة فى الثورة العلمية وثورة الاتصالات والثورة التكنولوجية والثورة المعلوماتية الفائقة والاكتشافات الهائلة التى حدثت فى نهاية القرن الماضى وبداية الألفية الثالثة، وشطرت العالم بفجوة حضارية وعلمية عميقة.

كما جاءت أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها من تداعيات على المستوى العالمى من اختلال الموازين، وسقوط الشرعية الدولية، والتغير الصارخ فى موازين القوى الدولية، والأخطار الخارجية التى تهددنا من التدخل الدولى واحتمال العدوان، وضرورة التعامل مع الفوضى، ثم التحديات التكنولوجية وأخطرها "GNR" الهندسة الوراثية Genetic Engineering، والتكنولوجيا فائقة الصغر Nano-Technology، والإنسان الآلى Robotics لتؤكد على أهمية وضرورة الوعى بهذه التحديات وكيفية مواجهتها والتعامل معها، فنحن فى زمن يتغير بسرعة - كما لم تتغير الأزمان فى الماضى قط - وعلى المجتمع

بجميع مؤسساته وهيئاته ومكوناته أن يغير من نفسه تغييراً هائلاً حتى يواجه الوضع الجديد . ومن أجل هذا ينبغي ألا يكون التغير مجرد حقيقة نسلم بها ولكن ينبغي أن يكون منهجاً يوجهنا لمعالجة قضايانا فى الحاضر والمستقبل كضرورة تقتضيها متغيرات العصر والعلاقات الدولية الجديدة فى هذا العالم الذى يتغير بسرعة مذهلة.

ومن الواضح أن ذلك التغير السريع الذى يشهده الحاضر ما هو إلا مقدمة لتطور أسرع وأشمل ينتظر عالم المستقبل حيث ستقوم الآلات والعقول الإلكترونية بالأعمال الروتينية وتترك للإنسان الأعمال الابتكارية والإبداعية .. فما يشهده العالم اليوم ما هو إلا جملة من التغيرات والتحديات المحلية والإقليمية والعالمية المتشابكة والمركبة والتى تؤثر على الحياة فى كافة مناحيها، وعلى الواقع المحلى ومتطلباته فى النهضة والتقدم .. ولعل أهم هذه التحديات الانفجار السكاني Demographic Explosion وتلوث البيئة Environment Pollution ، وتنظيم الوقت Time Management ، والعنف والتطرف والإدمان، والعولمة وزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى، وتفكك الروابط الأسرية، وتفكك الروابط السياسية -Fracturing of Political Ties والتهمية والمنافسة الاقتصادية، والبطالة، وتزايد دور المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات أو متعددة الجنسيات Multi-National or Super National Corporations، والتغير فى مفاهيم الحرب والإرهاب وثقافة السلام The Changing Face of War, Terrorism and Culture of Peace، والاهتمام بالمرأة كقضية عالمية Gen-

der as a Global Issue ، ومواجهة الفقر المتزايد فى العالم
،Expanding Poverty and Poverty Alleviation
وتطور النظم ووسائل الاتصال والانتقال، والفجوة الرقمية - Dig-
Productive ، والمجتمعات المنتجة للمعرفة
The Knowledge Societies ، والثورة العلمية والتكنولوجية
Science and Technology Revolution ، وسيطرة
التكنولوجيا على الثقافة والحضارة Technopoly .

الفصل الأول

التقدم العلمى والتكنولوجيا

إننا نعيش قرن التكنولوجيا الحيوية والعالم يشهد فى الفترة الحالية طفرة كبيرة جداً لم نشهدها من قبل ولم نفكر فيها على الإطلاق .. يقال مثلاً إن المعارف المتاحة للإنسان فى مجال العلوم الفيزيائية أو الطبيعية الآن تتضاعف مرة كل عشر سنوات، أى أنه كل عشر سنوات تتضاعف المعلومة المتاحة فى مجال العلوم الفيزيائية، فى حين أنها كانت فى الماضى تستغرق فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة قرون، وإن التغيرات التى حدثت فى الخمسين عاماً الأخيرة تفوق كثيراً ما حدث فى خمسين قرناً من الزمان فيما سبقتها .. وإذا كانت الثورة الزراعية قد استغرقت أكثر من ثمانية آلاف سنة، فإن الثورة الصناعية لم تستغرق إلا أقل من ثلاثمائة سنة، فى حين أننا قد دخلنا ما يسمى بالموجة الثالثة، أو المجتمع ما بعد الصناعى، أو "مجتمع الموجة الثالثة" فى وقت قصير جداً مقارنة بالثورتين السابقتين .. فمجتمع الموجة الثالثة قد بدأ فى الولايات المتحدة فى منتصف خمسينيات القرن الماضى وقبل اكتمال ذلك القرن تشكلت معالمه إلى حد كبير وتعاقبت تطوراته بشكل غير مسبوق فى الاكتشافات العلمية، وفى التفجر المعرفى، وفى ثورة الاتصالات الفائقة التى تعتمد على الإنترنت والأقمار الصناعية وفى عصر السماوات المفتوحة، وفى الجديد الذى يفاجئنا به العلماء كل يوم فى شتى المجالات.

وفى الثورات السابقة كنا نتحدث عن أنظمة ثابتة ونتعامل مع مؤسسات نستطيع أن نحددها بدقة ونستطيع أن نتعرف على مكوناتها واتجاهاتها وأساليب عملها، لأنها كانت تتميز بالثبات وبالاستمرارية وقتاً طويلاً، وببساطة أو سهولة القوانين التي كانت تحكمها. أما مع بداية الألفية الثالثة ومجتمع الموجة الثالثة، فنحن نتعامل مع نظام جديد يتميز بالسرعة الفائقة، وبإنتاج كثيف المعرفة، تلعب فيه التكنولوجيا دوراً حاكماً في تحديد مصير البشرية، وتنتج الأنظمة والمؤسسات الاقتصادية والإنتاجية أفكاراً ومبادئ بدلاً من سلع وآلات، وتلعب فيه الحقيقة الاعتبارية والذكاء الاصطناعي دوراً كانت تقوم به المؤسسات أو الأنظمة الثابتة والذكاء الإنساني فقط. إذن نحن نتعامل مع عالم جديد له قواعده وآلياته ومقوماته، ولكي نتعرف على بعض ملامح هذا المجتمع يكفي أننا نقترّب من مجتمع عالمي زالت فيه الحدود والحواجز سواء الحدود الجغرافية أو الحواجز الجمركية أو الأسوار - السور الحديدي وسور برلين - أو الحدود الوطنية فى بغض الأحيان، وأصبح العالم كله قرية كونية صغيرة يتنافس فيها كل أهل الأرض على سوق عالمية واحدة أصبحت فيها مقومات الإنتاج التقليدية - الأرض، والمواد الخام، والعمالة، والنقد - عوامل متآكلة فبدلاً من النقد أصبح العلم والمعرفة هما المكون الأساسي للإنتاج... العلم بديلاً عن النقد... أصبح الإنترنت بديلاً عن الكمبيوتر... أصبح المستهلك هو الأساس بدلاً من المنتج... أصبحت الصين بدلاً من اليابان بؤرة اهتمام العالم فى السنوات الأخيرة.. وأصبحنا نتكلم عن طاقة الفراغ أو طاقة الفضاء بديلاً عن الطاقة التى تنتج من

البتترول أو باطن الأرض أو طاقة الرياح.. أصبحنا نتكلم عن التكنولوجيا فائقة الصغر والكيمياء الإحصائية، والبيولوجيا الإحصائية والآلات الروحية "Spiritual Machines"، والمعلوماتية البيولوجية "Bio Informatics"، وأحدث هذا ثورة حقيقية فى الإنتاج وفى الصناعة.

ونحن فى بداية الألفية الثالثة تتزايد فرص الإنتاج كثيف المعرفة.. إنتاج السرعة.. إنتاج مُفَصَّل لرغبات نوعية معينة من المستهلكين.. فأصبح من المقدر أن تتزايد نسبة إحلال الآلات المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة محل العمال. وبدأت هذه الظاهرة تقلق عدداً كبيراً جداً من المفكرين فى مناطق مختلفة من العالم، وفى تقدير عدد كبير من المختصين منهم.. فمثلاً "روبرت راىخ" الذى كان وزيراً للعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية يقول: إن جزءاً كبيراً من المجتمع الأمريكى وخصوصاً غير الحاصلين على مؤهلات جامعية فقدوا فرص العمل، وإن نسبة البطالة لمن لم يحصل على شهادة جامعية تبلغ ضعف نسبتها فيمن حصل على هذه الشهادة. وبدأت هذه الظاهرة تؤدى إلى شرخ اجتماعى فى الولايات المتحدة لأنه من الملاحظ أن نسبة السود الحاصلين على شهادة جامعية أقل من البيض، فبدأت البطالة تزداد فى قطاع معين من المجتمع وأصبحت تأخذ شكلاً عنصرياً وذلك يشكل وضعاً قد يمس دولاً أخرى فى المستقبل القريب.

إن الاكتشافات العلمية التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تعادل تلك الاكتشافات التى تمت فى السنوات الخمسين التى سبقتها، وأصبح الفاصل الزمنى بين الاكتشاف وتطبيقه العملى ونتائجه الاقتصادية والصناعية

يتضاءل سنة بعد الأخرى. وهذا يعنى أن هناك تحدياً كبيراً، هذا التحدى يحمل بين طياته تهديداً لمن لا يستطيعون اللحاق بهذا السباق، فإذا فكرنا فقط فيما هو قائم حالياً وكيفية إصلاح بعض الجوانب هنا وهناك بنظرة ضيقة أو مرحلية محدودة، نتوقف على الموارد والإمكانيات المتاحة فلن نستطيع أن نلحق بركب التقدم، لأننا مطالبون بأن نتابع ليس فقط التطورات التى تحدث ولكننا فى حاجة إلى تغيير أسلوب التفكير أيضاً الذى يؤهلنا إلى التعامل مع علوم المستقبل.

فنحن نعيش فى عالم لا مجال فيه للضعفاء ولا أمل فيه للجهلاء، ولا نملك إلا أن نأخذ بمعايير العالم الذى نعيش فيه.. لابد أن نكون أقوياء ووسيلتنا هى العلم، فالعلم والمعرفة أصبحا يشكلان قوة العالم الجديد، ولا قبل لأحد أن يقابل هذا التقدم العلمى بأى كثرة عددية، فإلى وقت قريب كانت توجد مرحلة يمكن أن نستفيد فيها من العمالة الزائدة لدينا وكان يمكن استعمال تكنولوجيا بسيطة ولكن التقدم الرهيب الذى حدث فى الدول المتقدمة جعل من المستحيل لأى تكنولوجيا متدنية أن تدخل المنافسة العالمية. وعلى سبيل المثال، وكما أوضحنا من قبل فإن المنافسة فى صناعة السيارات بين اليابان وأوروبا وأمريكا حُسمت فى ثمانينيات القرن الماضى لصالح اليابان حيث استطاعوا أن يختصروا تكلفة إنتاج موديل جديد من السيارات إلى الثلث وزمن الإنتاج إلى الربع فحُسمت المنافسة نهائياً لصالح اليابان^(١).

١ - الدكتور حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية .

وقد نالت الحروب أيضاً نصيبها من التقدم العلمى والتكنولوجى، فالحرب اليوم أصبحت حرباً تكنولوجية فجيش مصر، الذى انتصر فى حرب أكتوبر كان انتصاره أمراً طبيعياً ولم يكن ضربة حظ ولا مفاجأة قدر، وإنما كان نتيجة علمية ومنطقية لجهد بذل.. لتخطيط سليم.. لتدريب شاق.. لعلم تم الاستفادة منه إلى أقصى حد.. لإرادة التغيير التى سيطرت على قلوب وعقول المصريين.. لإيمان هذا الجيش بربه ودينه ووطنه.. إن الفارق بين الجيش الذى انتصر فى أكتوبر والجيش الذى انهزم فى ١٩٦٧ أنه كان جيشاً متعلماً، جيشاً مؤسساً بجنود المؤهلات ولذلك استوعب تكنولوجيا العصر واستطاع أن يخوض أول حرب إلكترونية فى التاريخ الحديث.. استطاع أن يستعمل التكنولوجيا المتطورة وأن يضيف إليها .. جيشاً استطاع أن يطور الأسلحة التى بحوزته حيث لم يكن من المخطط فى الدول المصنعة لها أن يتم استخدام تلك الأسلحة فيما استعملت من أجله. لقد كان العلم سلاح هذا الجيش.. كان العلم قوة أساسية فى نصر أكتوبر.. وفى حرب الخليج أيضاً حُسمت نتائج المعركة على شاشات الكمبيوتر قبل أن تُحسم على أرض المعركة.

إن الحرب الحديثة أصبحت حرباً علمية صرفة لا مجال فيها للمزايدات ولا للفنتريات فهى محصلة حقيقية لقدرة الشعب العلمية، حيث إن أى دولة اليوم فى مجال الدفاع لا تواجه جيشاً وإنما تواجه شبحاً.. ولا تقابل عدواً وإنما تقابل رمزاً.. ولا تحارب فى ميدان معركة محدد وإنما تحارب فى أجواء اعتبارية لا يعرف الكثيرون مداها ولا يقدر تبعاتها إلا العارفون بها. فلقد استطاع العلماء باستعمال التكنولوجيا الحيوية أن ينتجوا مواداً أو

أجهزة تستطيع أن تؤثر على الجيش المعادى فى ميدان المعركة دون أن تصيب فرداً واحداً من الجيش الذى يستعمل هذا السلاح، أى أن هناك معركة حديثة تنتهى دون قتال.. نصر دون حرب.. بل استطاعوا أن ينتجوا موادَّ تسيطر على إرادة وتصرف الجيوش المقاتلة دون طلقة رصاصة.. اليوم تتطلق الصواريخ موجهة بالليزر من قواعد على بعد آلاف الأميال وتصيب أهدافاً لا يدرك من فيها ماذا سيحدث لهم بعد دقائق.. الجيوش تقابل أخطار أسلحة بيولوجية وأسلحة كهرومغناطيسية تدمر البشر ولا تمس الأسلحة.. تسيطر على الإرادة دون قتل أو إبادة.. تتحكم فى العقول وتؤثر على التصرفات والمعنويات.. تتعرف على أخبار هذه الجيوش بلا بشر يتسلل وبلا جاسوس يتواجد.. فالزمن الآن زمن الاستشعار عن بعد وأدوات الاتصال فائقة الصغر "النمل الجاسوس" و"البكتيريا الجاسوس".. زمن اللامعقول!!

الفصل الثانى

مثالث الرعب "G.N.R"

والتزاج بين العقل البشرى والعقول الإلكترونية

اليوم هناك منظومة جديدة فى أسلحة الدمار الشامل، وفى معايير القوة، وذلك فيما يسمى "مثالث الرعب الجديد"، وبينما كانت الطاقة النووية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية هى أسلحة الدمار الشامل للقرن العشرين برز لنا شبح مخيف، هو تلك الثلاثية المخيفة الجديدة وهى الهندسة الوراثية والتكنولوجيا فائقة الصغر والإنسان الآلى- Genetic Engineering

Nano Technology - Robotics التى يطلق عليها العلماء الـ "GNR". وهذه المنظومة تمثل طاقات هائلة للبناء والتقدم وتشكل فى نفس الوقت أدوات وأسلحة للدمار الشامل التى يستعد العالم اليوم لشحن حرب جديدة من أجل القضاء عليها. إن ذلك الثلاثى المربع "GNR" بتزاجه وتطوره يشكل خطراً يجب أن ندرس باهتمام آثاره المحتملة خاصة أن هذه الاكتشافات الجديدة تتميز أولاً بقابليتها للتكاثر الذاتى بعيداً عن إرادة الإنسان.. وثانياً تلك الاكتشافات لا تستلزم بالضرورة ثروات هائلة أو موارد نادرة والمعلومات والموارد اللازمة لإنتاجها ليست حكراً للدول الكبرى، بل إنها يمكن أن تكون فى متناول دول نامية أو أقليات أو أفراد.. وثالثاً لا يوجد حد فاصل بين استعمالات هذه التكنولوجيات تجارياً أو حريباً ولا يمكن تحديد خط واضح فى هذا الشأن. كما أن التعقيد الشديد المصاحب لهذه

التكنولوجيات والذي يخرج عن دائرة قدرة الإنسان على إجراء حساباتها أو التحكم الكامل فى مجرياتها قد تضعنا أمام احتمالين أحلاهما مر:

الاحتمال الأول: أنه فى إطار التطور الطبيعى فإن البشر سيوكلون للآلات الذكية أو الإنسان الآلى والتكنولوجيا فائقة الصغر إدارة وضبط معظم الأنشطة على أرض هذا الكون.. فإذا ما احتفظ الإنسان بقدرته على التدخل فإن معنى هذا أن تكون هناك قلة متميزة Technocracy تملك من العلم والتخصص والقدرات النادرة ما يمكنها من التحكم والتدخل فى عمل هذه المنظومة من الآلات الذكية، وبالتالي ستملك قدرة تحكم هائلة فى بقية البشر.. فإذا كانت هذه القلة تحكمها اعتبارات إنسانية فستعمل على إطعام وإسكان وإدارة بقية الجنس البشرى مع ضمان التحكم فى عواطفهم وانفعالاتهم وأنشطتهم بحيث لا يشكلون خطراً أو مصدراً للقلق أو المضايقة للقلة المتميزة، أما إذا كانت الاعتبارات الإنسانية ليست صفة مميزة للقلة الحاكمة فإنها قد تفكر فى التخلص من الكثرة التى قد تعتبرها مصدر إزعاج أو حملاً ثقيلاً يجب التخفيف منه.

الاحتمال الثانى: أن توكل البشرية إدارة أمورها بالكامل إلى تلك المنظومة المرعبة دون قدرة منها على التدخل وذلك بسبب التعقيد الشديد للعمليات المطلوبة والسرعة البالغة التى لا يستطيع الإنسان أن يجارها وهنا يصبح الجنس البشرى كله تحت رحمة الثلاثى المرعب.

إن هذه المنظومة تشكل طاقة هائلة للتقدم والبناء والعلاج

وحل مشاكل كثيرة للمجتمعات، ولكنها فى الوقت نفسه تمثل تهديداً خطيراً للبشرية وللحياة على هذا الكوكب إذا ما أُسئ استعمالها.. لذا فالسيناريوهات المحتملة لا يمكن التكهّن بخطورتها .. لقد أصبح العالم يتحدث عن نسخ محتويات العقل البشرى على الكمبيوتر، وتكنولوجيا استبدال وتخليق الأعضاء، والتزاوج بين الإنسان والكمبيوتر. هذا التقدم العلمى الهائل الذى حدث فى السنوات الأخيرة يضمن مكتشفات علمية كبرى من أهمها التقدم الهائل فى الهندسة الوراثية وهذا التقدم مبنى على فكرة بسيطة وهى "المشروط البيولوجى" وهو عبارة عن إنزيم تقصير أو تقييد Restriction Enzyme .. وهذا الإنزيم يعمل كمشرط بيولوجى يقطع جزءاً أو طولاً بسيطاً من مادة الـ DNA (الشفرة الوراثية) الموجودة فى الجينات، ويقطع جزءاً آخر من البلازميد الموجود فى البكتيريا وهو عبارة عن سلسلة قصيرة من الـ DNA، ويعيد لصقهم ببعض ثم يستخدم هذا الهجين فى نقل الصفات الوراثية إلى حامل بكتيرى. وهذا التكاثر الجديد الذى سيحدث فى البكتيريا سيكون له الصفات الوراثية الـ DNA الذى تم نقله وبالتالي يغير من الصفات الوراثية للبكتيريا وتبدأ فى إنتاج كائنات أو أنسجة لم تكن موجودة من قبل.

إن القرن الذى نعيشه هو بحق قرن التكنولوجيا الحيوية.. تميز التقدم فيه أيضاً بالتزاوج بين الحاسبات والتكنولوجيا الحيوية وامتلاك عدة دول لقاعدة بيانات بيولوجية هائلة وعن طريق هذه الاكتشافات والتكنولوجيات بدأت الهندسة الوراثية تلعب دوراً كبيراً فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية

والطبية.. وعلى سبيل المثال استطعنا بالعلم والمعرفة عن طريق هذه التكنولوجيا تسمية الإنتاج الزراعى ومضاعفة حجم المحاصيل واستتباط وتنمية أنواع جديدة.. ومن ناحية أخرى خارج إطار الزراعة استطاع العلماء أن يحثوا أو يغفروا خلايا نبات القطن للتكاثر فى محلول كيميائى معقم Sterile فى معامل بكتيرية وبذلك ينتجون قطناً خالياً من الميكروبات يستعمل فى الأغراض الطبية بلا مزارع ولا زراع.. قطن بلا أشجار، ولأن هذه المعامل ليست معرضة للعوامل البيئية المختلفة يمكن التحكم فى إنتاج القطن بكميات كبيرة.

واستطاع العلماء دفع أو إغراء حويصلات البرتقال والموايح للتكاثر معملياً فى أوان كبيرة أو وعاء ضخمة، وبالتالي يقومون بإنتاج عصائر هذا البرتقال أو الموايح بكميات تجارية دون الحاجة إلى زراعة البرتقال.. عصير بلا مزارع ولا برتقال. وأنتج العلماء أيضاً بكتيريا قادرة على إنتاج مادة البلاستيك وهذا البلاستيك المنتج صديق للبيئة ويمكن إعادة تدويره، واستطاعوا أيضاً أن يحولوا مزارع نبات الخردل ومزارع الدخان إلى مصانع لإنتاج مادة البلاستيك عن طريق التكنولوجيا الحيوية.

واستطاع العلماء عن طريق الهندسة الوراثية أن يستخدموا ميكروبات اسمها Ecoli لتحويل المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة للصرف الصحى وعادم الورق إلى كحول أى تحويل المخلفات إلى مصدر للطاقة.. واستطاعوا أن يحولوا ميكروبات وبكتيريا وفطريات وطحالب إلى مصفاة أو نظام امتصاص واستخدامها فى تنقية المحيطات من النفايات التى تحدث نتيجة غرق سفينة أو نتيجة تسرب منتجات معينة من حاملات للبترول

أو غيره وكذلك للتعامل مع المواد النووية والفلزات السامة، وإذا أخذنا في الاعتبار أن في الولايات المتحدة وحدها تبلغ تكلفة التخلص من هذه النفايات ١,٧ تريليون دولار لأدركنا قيمة هذا الاكتشاف.

لقد أخذت الشركات والاحتكارات الكبرى في عديد من الدول المتقدمة رحلة مجانية على ظهر تراث إنسانى لآلاف السنين، فمثلاً شجرة النيم Neem الهندية التى تعتبر شجرة شبه مقدسة ولها خواص ضد البكتيريا وضد الفطريات وضد الحشرات تضارع أو تفوق مضادات الحشرات Insecticides أو الفطريات الكيميائية مثل الـ DDT وليس لها نفس الآثار الضارة، كما تستعمل لعلاج الكثير من الأمراض، ولها فوائد زراعية متنوعة.. وقد استخلص العلماء منها المادة الفعالة أو الجين الخاص بها وبدأوا إنتاجها معملياً وأطلقوا عليها اسم أزاديراكتين Azadiractin. وهكذا أصبحت الخبرة الوطنية والتراث الإنسانى لمئات من الأجيال مجرد براءة اختراع للملكية الفكرية تحتكرها دولة أو مؤسسة عملاقة وتجنى من ورائها البلايين من الدولارات.

وللتكنولوجيا الحيوية أثر كبير فى الطب حيث استطاع العلماء أن يحدثوا انقلاباً فى موضوع نقل الأعضاء فبدلاً من أن تنتقل الأعضاء من متبرع إلى إنسان جديد.. دخلنا فى اتجاهين جديدين:

الاتجاه الأول: هو إدخال جينات بشرية إلى أجنة حيوانية، حيث إن إدخال الجينات إلى الأجنة الحيوانية سيجعل قابلية

رفض الإنسان للأعضاء المنقولة من هذه الحيوانات أقل بكثير مما كانت عليه، فالإنسان لن يرفض أنسجته لأن الصفات الوراثية أو الصفات الإنسانية ستكون موجودة في الأعضاء المنقولة، فتكون قابليتها للرفض قليلة، وبمقتضى هذا تصبح هذه الحيوانات معامل إنتاج لقطع غيار بشرية مختلفة.

الاتجاه الآخر: هو أن العلماء استطاعوا عن طريق الهندسة الوراثية أيضا أن يجعلوا الخلايا تنمو وتتكاثر في بيئة معملية.. فمثلا نستطيع أن نأخذ خلايا من الجلد ونقوم بعمل أمتار منه وذلك بوضع هذه الخلايا في محاليل كيميائية ومؤثرات معينة تدفعها إلى التكاثر. فإذا أصيب شخص في حرب أو فقد جزءاً من جلده نستطيع أن نستبدله بقطعة من الجلد المصنع.

كما أصبح من الممكن تخليق أعضاء جديدة للإنسان بدءاً من الجلد - كما سبق أن أوضحنا - ومروراً بالثانة والعظام ومعظم الأعضاء الأساسية في جسم الإنسان عن طريق الذكاء الصناعى والسوبر كمبيوتر وعن طريق ما يسمى بالتصميم القائم على الكمبيوتر والإنتاج القائم على الكمبيوتر - Computer Aided Design and computer Aided Manufacture حيث نستطيع أن نقوم بعمل هيكل ثلاثى الأبعاد من مادة بلاستيكية للعضو المراد تخليقه.. ونضع الخلايا البشرية من عضو معين على هذا الهيكل وندفعها إلى التكاثر فتبدأ فى أخذ الشكل النهائى للعضو الذى صمم بواسطة الكمبيوتر ويحدث هنا تطور فى اتجاهين مختلفين حيث تنمو الخلايا البشرية وتبدأ فى اتخاذ شكل الهيكل الموجود.. وفى نفس الوقت يبدأ البلاستيك الموجود فى هذا الهيكل فى التآكل حتى يختفى، وفى النهاية

نحصل على عضو مشابه تماماً للعضو المراد نقله من خلايا بشرية من نفس الشخص أو من شخص آخر متجانس معه جينياً.

وهناك اتجاه آخر وهو حفظ الخلايا الجذعية Stem Cells الموجودة في الحبل السرى ثم تخزينها إلى وقت الحاجة حتى يتم إثارتها أو دفعها في وقت لاحق لتنتج خلايا متخصصة لأي من أجهزة الجسم التي تحتاج إلى قطع غيار.

لقد شكلت هذه التكنولوجيات الجديدة في نقل الأعضاء ثورة طبية هائلة واستطاعت أن تتغلب على مشاكل رفض الأعضاء وعدم التوافق بين فصيلة المتبرع والمنقول إليه، وأصبحت تشكل رصيذاً ضخماً من الإمكانيات فكل إنسان يستطيع أن يُخلّق لنفسه قطع غيار " Spare Parts " .. وبدأ البعض في حماسه وجموحه في هذا المجال يفكر في قصة الخلود وبدأ يفكر في أن ينقل كل أنواع المعرفة الموجودة داخل المخ البشري إلى أجهزة كمبيوتر، ويتزاوج هذا مع قطع الغيار البشرية فإن الإنسان يمكن طبياً لهذا التصور أن يعيش لسنين طويلة تفوق بمراحل متوسط عمر الإنسان حالياً.

وفي مجال الطب فقد اخترع العلماء شريحة من الـ DNA تستطيع أن تقوم بعمل مسح للتركيب الوراثي للإنسان.. وذلك بأخذ عينة جينية ومطابقتها مع الشريحة الجينية المرجعية التي يوجد بها كافة الجينات فتعطى التركيب الجيني ومنه نستطيع أن نقوم بنوع من التنبؤ العلمى بالأمراض التي قد يتعرض لها هذا الشخص أو بالاتجاهات الصحية المحتملة لديه..

شريحة أو رقيقة جينية تستخدم للتطابق أو لتشخيص وتحديد التركيب الجيني للمريض أو للإنسان المختبر.. أى نقوم بوضع المادة الجينية على الشريحة لنرى التطابق بين الجينات الموجودة فنظهر التركيبة الجينية على الفور.. فالجينوم البشرى الذى كان مقدرا له مائة ألف جين اكتمل اليوم واتضح أنه يقل عن ٤٠ ألف جين، وأغلب هذه الجينات أصبحت ملكية فكرية واحتكاراً لشركات ومؤسسات عالمية ودول، وإذا كنا قد شاهدنا فى القرن السادس عشر بداية لتحويل الأرض المشاع أو الملكية العامة إلى ملكية خاصة أو احتكارات وذلك بظهور قانون "Enclosure Act" فى إنجلترا فى القرن الـ ١٦ والذى يرسم حدوداً ويضع أسواراً لهذه الأراضى ويمنع الانتفاع بها والاستعمال العام لها، فالآن نشهد فى القرن الحادى والعشرين نوعاً آخر من التطويق أو السياج Enclosure ولكن فى هذه المرة على الشفرة الوراثية والتاريخ الإنجابى للإنسان وعلى إمكانات التقدم.

وهكذا تمكن العلماء من تحديد الجينات المسؤولة عن المرض، وطول العمر، والسلوك النفسى، والاتجاهات المستقبلية للإنسان، وانتقلنا إلى مرحلة جديدة من العبودية.. من مرحلة الاسترقاق وامتلاك العبيد إلى مرحلة امتلاك الشفرة الوراثية، والتحكم فى الأجيال القادمة واحتكار مستقبل السلالة البشرية، ونسخ العقل البشرى كله على الكمبيوتر. وفى إطار ذلك يمكن توجيه أو إنتاج أسلحة تستخدم جينات شعوب بذاتها أو فصيلة عرقية معينة أو مجموعة من الأفراد لهم مواصفات جينية خاصة.. كما استطاعوا أن ينتجوا أسلحة بيولوجية تؤثر على سلوك الإنسان وميوله كما تستطيع أن تسيطر على إرادته وأن

تصيب جنساً معيناً أو شريحة عرقية معينة من البشر دون آخرين، احتمالات خطيرة وكلها تشكل تحديات لنا ولغيرنا .

وللتقدم المذهل فى التكنولوجيا الحيوية أثره على البيئة من حيث وجود سلالات جديدة من البكتيريا والفيروسات المعالجة جينياً، وقد فتح هذا باب الأمل أمام كثير من التطورات والتقدم الزراعى والصناعى ولكنه أيضاً وضعنا فى مواجهة احتمالات رهيبة نتيجة لتدخل الإنسان فى التوازن البيئى والجينى، وما قد ينتج عن ذلك من آثار خطيرة مثل الأوبئة أو التلوث البيئى والتسمم ونقص المناعة عند الإنسان والحيوان والنبات أو التكاثر غير المنضبط لسلالات جديدة لا يعلم إلا الله تأثيرها على البشر والثروة الحيوانية والنباتية بل على الكرة الأرضية ذاتها .

التزاوج بين العقل البشرى والعقول الإلكترونية

واليوم استطاع العلماء أن يحققوا نوعاً من التزاوج بين الكمبيوتر والعقل البشرى على أجهزة كمبيوتر متطورة، وإذا ما دخلنا فى هذه العملية من التفاعل بين التنمية الهائلة والشاملة لإمكانات العقل البشرى فضلاً عن التطور الهائل فى الهندسة الوراثية والتقدم المذهل فى الإنسان الآلى والتحكم عن بعد، والتقدم الكبير فى التكنولوجيا فائقة الصغر، فنحن فى إطار منظومة جديدة تشكل نقلة نوعية فى قدرات الجنس البشرى.. ثورة جديدة فى آفاقها كنا لا نستطيع مجرد تخيلها ولكنها اليوم حقائق علمية تثبت على أرض الواقع. هذا الوضع العلمى والمعرفى تطور بشكل خطير وأصبح يشكل فجوة جديدة، فنحن إلى وقت قريب كنا نتحدث عن الفجوة بين الشمال والجنوب.. بين الغرب والشرق .. بين الدول الغنية والدول الفقيرة .. أما اليوم نحن نتحدث عن الفجوة الرقمية Digital Divide، وعمما قريب سيكون لدينا فجوة أخطر اسمها الفجوة ال كمية Quantum Divide .. والفجوة الرقمية هى الفجوة بين المجتمعات والأفراد الذين يستخدمون بكفاءة وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المجتمعات والأفراد الذين لا يستخدمون هذه التكنولوجيا. وهناك من العلماء من يقول إن الفرق بين الواقفين على ضفتى هذه الفجوة كالفرق بين الإنسان البدائى واينشتاين وإن الفرق بين الواقفين على ضفتى "الفجوة الكمية" كالفرق بين "بمب الأطفال" و "القنبلة الهيدروجينية". والمسلمات التى كنا نتكلم عنها إلى وقت قريب اليوم تتغير أمامنا بشكل غير مسبوق.

فاليوم أثبت العلماء أن هناك سرعة تفوق سرعة الضوء وهو ما صوره الخيال العلمى فى فيلم Time Machine، إذ أن من الحقائق العلمية أنه إذا تجاوزنا سرعة الضوء نستطيع أن نسبح فى الزمن ذهاباً وإياباً!!

واليوم أصبحت أعقد المسائل التى كانت تشغل بال علماء الرياضيات والطبيعة تحل فى ثوان بواسطة الكمبيوترات العملاقة، أصبحت الكمبيوترات العملاقة والكمبيوترات الكمية Quantum Computers والتى تعتمد على الذرات والتى بإمكانها أن تعالج تريليونات من الاحتمالات فى جزء من الثانية تستطيع أن تتعامل مع ما كان يسمى بالفوضى "Chaos"، والتى كانت تستعصى على التحليل العلمى، لأن عملياتها المعقدة كانت من الضخامة ومن التعقيد بحيث أن قدرات الإنسان العقلية العادية والحسابية وقدرات الكمبيوترات التى كانت توجد إلى وقت قريب كانت لا تستطيع حسابها أو تحليلها، وهذه الفوضى اتضح أن لها نظاماً يحكمها حيث إن أكثر النظم الفوضوية الآن قابلة للتحليل وقابلة للحساب بشرط توافر الكمبيوترات العملاقة التى تصلح لهذه المهمة. وقد تمكن فعلاً العالم ستيفان جولد Stephan Gulde وزملاؤه من جامعة انزبروك "Innsbruck" من بناء نموذج أولى لكمبيوتر كمى الجزء الفعال فيه هو ذرة من الكالسيوم، وبتزواج تكنولوجيات حديثة تتضمن استعمال نوع معين من الليزر "Titanium Sapphire Laser" واستطاعوا أن يحلوا أول مسألة رياضية بهذا الكمبيوتر مما يفتح الباب أمام تقدم أكبر فى المرحلة القادمة.

ويشير قانون مور Moore's Law إلى أن قدرات الكمبيوتر وقدررة الترانزيستور أو الدوائر المتكاملة Integrated Circuits تتزايد مرة كل ١٨ شهراً أو كل ٢٤ شهراً، وعلى سبيل المثال فإن حجم الشريحة المستعملة في شركة Intel - والتي تعتبر كبرى شركات إنتاج هذه الدوائر المتكاملة - سنة ١٩٧٢ كانت ٢٥٠٠ ترانزيستور، ووصلت سنة ١٩٩٧ إلى ٥.٧ مليون ترانزيستور. وكان من المقرر - بسبب الحواجز المكانية - أن يتوقف العمل بهذا القانون حتى سنة ٢٠١٠ أو ٢٠١٥ حيث كان ذلك التزايد تحدده المساحة المتاحة في الشرائح الموجودة عليها الترانزيستورات أو الدوائر المتكاملة، ولكن اختلف الأمر مع وجود تكنولوجيا جديدة يطلقون عليها علم الإلكترونيات الجزيئية Mo- Jecular Electronics حيث أصبحت الجزيئات بديلاً عن الترانزيستورات، وأصبح أمامنا ٣٠ أو ٤٠ عاماً أخرى من نفس معدل الزيادة في قدرة الحاسبات الإلكترونية. وبالتالي فإن قانون مور سيمتد إلى ما بعد عام ٢٠٣٠ في إطار هذا التقدم. وفي إطار هذه التطورات فإنه في سنة ٢٠١٠ سيكون هناك كمبيوتر له نفس مستوى الذكاء البشري، وفي عام ٢٠٣٠ سيكون هناك كمبيوتر ذكاؤه يعادل ذكاء ١٠٠٠ إنسان، وبمضى منتصف القرن سيكون هناك شرائح تزرع في المخ البشري وتعطى إمكانيات هائلة في النظر والسمع والذاكرة والذكاء بحيث يصعب على من يفتقدها أن يدير حواراً مفهوماً مع من يمتلكها، وبحلول نهاية القرن سيكون هناك تزاوج شبه كامل بين السوبر كمبيوتر والإنسان.. والإنسان الآلى والإنسان، وتتلاشى كثير من الفروق التي تفصل بينهم الآن. وسيصبح في الإمكان أن يحدث التقاء

الإنسان بالإنسان وبالإنسان الآلى عبر الزمان والمكان بالسمع والبصر والإحساس والعاطفة. ومما لا شك فيه أن ذلك كله يضع عبئاً ضخماً على الدول النامية التى يجب أن تبنى نفسها ويجب أن تلحق بغيرها. وهكذا فليس أمامنا الآن إلا أن نسابق الزمن ونلاحق التقدم، فلا مكان فى هذا العالم الجديد إلا للأقوياء ولمن يملكون المعرفة والعلم.

الجزء الثاني

الاقتصاد الحر وسقوط الشرعية الدولية

- الاقتصاد الحر في ظل العولمة
- انهيار الحواجز الجغرافية والوطنية أمام زحف العولمة
- تراجع الوازع الأخلاقي وسيادة القيم المادية
- منطلق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها

الفصل الأول

الاقتصاد الحر فى ظل العولمة

لقد حدث تطور كبير فى مفاهيم الاقتصاد - خاصة فى الغرب - وتذبذب هذا المفهوم خلال القرن العشرين بين اقتصاد الدولة الذى يعتمد على أسلوب التخطيط المركزى وبين ترك الأمور كلية إلى آليات السوق وكان لكل تجارب ناجحة على امتداد القرن العشرين.

والاقتصاد الحر لا شك أنه أفضل النظم الاقتصادية التى تؤدى إلى التنمية السريعة وإطلاق المبادرات الفردية وتنمية الإبداع، كما أن الديمقراطية كنظام سياسى واجتماعى هى أفضل وأعدل النظم بالنسبة للإنسان والمجتمع.. فالديمقراطية محرك أساسى للإبداع والتقدم. إنما لكلا النظامين ضمانات لابد من توافرها وثغرات لابد من علاجها .. وتتمثل ضمانات الديمقراطية والاقتصاد الحر فى صحافة حرة، وأحزاب سياسية نشطة، ومؤسسة تشريعية يقظة، وقضاء عادل ونزيه، ولقد آن الأوان لكى نستفيد من التجارب التاريخية ومن بعض الممارسات التى شابت العمل الديمقراطى فى بلاد كثيرة ومراحل زمنية مختلفة، وأن نفكر فى ضوابط وموانئ شرف تحكم عمل هذه المؤسسات الحامية للديمقراطية والضامنة لاستمرار الاقتصاد الحر.. ضوابط محددة تمنع ازدواج المعايير والمصالح أو تعارضها وتحول دون غلبة الهوى، وتقوى المجتمع من شطحات من يخرجون على قواعد الشفافية وتساعد على التجرد من الطمع والجشع

والبعد عن غلبة المصالح الشخصية أو الفتوية، وتسمح بالمساءلة فى كل وقت وبتصحيح المجتمع لذاته عند أى تعثر. ولعل التقاليد التى استنّها القضاء المصرى الشامخ فى تطبيق مبدأ الحدود والشبهات وضوابط السلوك الاجتماعى لهيئة القضاء الموقرة ووجود نظام مؤسسى يحاسب القضاة ويمنع الممارسات - اجتماعية كانت أو وظيفية أو مادية - التى يمكن أن تشوه وجه العدالة أو تؤثر على سلامة تطبيق القانون هى من أهم هذه الضمانات. فمبدأ تنحى القاضى عند تعارض مصالحته الشخصية أو ارتباطاته العائلية أو شعوره بالحرَج فى نظر دعوى معينة لهو ضمانة حقيقية لنزاهة هذا القضاء.

فالديمقراطية متى كانت فى إطار مؤسسى دقيق يضمن الشفافية ويحقق المساءلة ويُطبق فى كل المؤسسات الحامية لها من صحافة وبرلمان وأحزاب ويضمن حق المواطن فى الحصول على المعلومات وفى التنبيه إلى الانحراف و الفساد أو تعارض المصالح، هو أمر من شأنه أن يجعل من ضمانات الديمقراطية أنظمة وقائية حقيقية للاقتصاد الحر. والقضاء الحر والنزيه ضمانة أساسية لنزاهة الحكم وسلامة الاقتصاد وإشاعة روح العدالة والمساواة والقضاء على بُؤر التذمر وإرهاصات الغربة المكانية التى يحس بها من يتعرضون لظلم يَبين أو اضطهاد شديد، والتى تؤدى إلى الهجرة الزمنية، وتمهد للتطرف والإرهاب. كما أن التأكد من عدم وجود تعارض فى المصالح الاقتصادية Conflict of Interests أو الفتوية فى كل مؤسسات حماية الديمقراطية أمر بالغ الأهمية.

كما لعبت الصحافة.. الصحافة المتجردة من الهوى المنزهة

عن المصالح الشخصية دوراً رئيسياً فى حماية كل من المجتمع الديمقراطى واقتصاد السوق.. عن طريق كشف الفساد، والتصدى للانحراف، وحماية تكافؤ الفرص، ومنع الاحتكار. كما كان للصحافة إسهام كبير فى نشأة أمريكا الحديثة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.. ولعب نفر من هؤلاء المعروفين بالمجرسين Muckrakers دوراً فى فضح الممارسات غير السوية وفى تعرية مساوئ المجتمع الرأسمالى فى بدايته وفضح الأحوال السيئة للعمال والخدمات العامة والممارسات غير الشريفة من رجال الأعمال والتحايل على القوانين من بعض كبار الاقتصاديين، وساعد هؤلاء - أيضاً - إلى حد كبير على تحجيم الاحتكار والتحايل كما أدى ذلك إلى سيادة قيم المجتمع الأمريكى التى بهرت العالم فترة طويلة.

وليس هذا بجديد فلقد كان التجريس أحد الآليات التى تشكل الثقافة العربية والمصرية من زمن بعيد على مستوى الدولة ومستوى القرية بحيث تفضح وتعري الممارسات غير الأخلاقية وتكشف الفساد والانحراف وتشكل بذلك رادعاً قوياً للآخرين.

ومن ناحية أخرى ففى بلد مثل سنغافورة - وهى بلد تتبع نظام الاقتصاد الحر- تم إنشاء مكتب أو هيئة يستطيع أى مواطن أن يبلغها عن وقائع فساد أو رشوة أو أى جرائم مشابهة مصحوبة بالدليل ولا يُطلب منه تحقيق شخصية أو الإدلاء بشهادة.. وتحال القضايا التى تثبت جديتها إلى القضاء الذى يحكم عادة فى حالة ثبوت وقائع تلك الجرائم بغرامة قد تعادل مجموع ثروته دون حاجة إلى سجنه، مما أدى إلى انخفاض حاد فى معدلات الرشوة والفساد. إن ملاحقة الفساد هو أحد

ضمانات المجتمع الديموقراطي وأحد وسائل تأمين الاقتصاد الحر، كما أن دعم الشفافية الكاملة وإتاحة حق الحصول على المعلومات وحق الإبلاغ المدعم بدليل عن جرائم دون أن يتعرض المبلغ لمضايقات أو ملاحقات هي آليات أساسية لحماية المجتمع ودعم السلام الاجتماعى.

هناك ظواهر لا يمكن تجاهلها ويمكن أن تؤثر بل وأثرت فعلاً فى مجتمعات كثيرة على ضمانات الديمقراطية وحرية الصحافة باستقطاب عناصر كثيرة لتحقيق مصالحهم الخاصة أو بإيجاد ارتباطات مادية لهم بالاحتكارات الكبرى والمصالح الرأسمالية.. الأمر الذى أثر على مصداقية الصحافة وحرية الرأى.. فمثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية صدر كتاب حديث اسمه "المنشار الهزاز "Into the Buzzsaw" أو "خرافة الصحافة الحرة" فى أمريكا للكاتبة "كريستينا بورجيسون Kristina Borjes-son" يتحدث فيه ١٨ من كبار الكتاب وكبار رجال الصحافة عن تجاربهم المريعة فى تضليل الرأى العام والتعتيم على معلومات خطيرة وأساسية تمس المجتمع بل وتحويرها فى بعض الأحيان. وعلى الجانب الآخر فإن الضمانات البرلمانية يمكن أيضاً أن تخضع لتأثيرات سلبية تؤثر على كفاءتها فى حماية الديمقراطية. وكما حدث فى كثير من الدول ومنها أمريكا فلقد حدثت ممارسات أدت إلى تورط أعداد من أعضاء هذه المجالس ومنها مجلس الشعب المصرى فى تصرفات سلبية. ويكفى أن نستعرض عدد الذين أدانتهم المحاكم والذين شملتهم التحقيقات والذين تناولتهم الإشاعات والذين أسقطهم الرأى العام من احترامه فى كثير من الأحيان. وبنفس القدر فى كثير من البلدان

الديمقراطية شابت الحياة البرلمانية وسقط بعض أعضاء البرلمان فى ممارسات وانحرافات مختلفة. ويكفى فى هذا الصدد أن نستعرض كتاباً صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية من واقع سجلات المحاكم الأمريكية عنوانه "كيف يُرشى أعضاء الكونجرس الأمريكي" "How Members of Congress are Bribed" ومؤلفه "جوزيف مور" "Joseph moore".

إن النظام الرأسمالى الذى بنى على أساس الاقتصاد الحر كان زعماءه أكثر ذكاء مما تصور "كارل ماركس" وأتباعه.. فلقد حرصوا على توفير الوقاية من مسببات التوتر والثورة وكان "بسمارك" - وهو من قمة الطبقة الأرستقراطية الألمانية - أول من ابتدع نظام المعاش للمتقدمين فى السن.. كما وضع أسس أول نظام للرعاية الصحية عام ١٨٨٠م.. وكان "تشرشل" - وهو ابن دوق بريطانى - أول من وضع نظام التأمين ضد البطالة عام ١٩١١م.. و"روزفلت" - أحد رموز الأرستقراطية الأمريكية - كان أول من وضع أسس دولة الرفاهة الاجتماعية Welfare State .

وهكذا نجحت الرأسمالية فى أن تطيل عمرها وأن تحصن نفسها من أسباب الانقلاب عليها، عن طريق العناية بصحة المجتمع النفسية والعمل على تجنب أفرادها كل ما يعصف بحياتهم وطمأنينتهم وراحتهم، ودعم ورعاية الشرائح المهمشة أو ذات القدرة الاقتصادية المحدودة، لأن عدم العناية بهذه النواحي يترتب عليه قلة الإنتاج، واضطراب العمل، وتقشى التذمر والمعاناة، وانتشار التوتر والإحباط، وهذا بلا شك عامل هدام فى حياة أى مجتمع ناضج.

وستظل المسؤولية الاجتماعية لرأس المال بما تضمنه من مساهمة فعالة فى تقليل الفوارق بين الطبقات، ودعم الخدمات العامة، ومساندة غير القادرين، تشكل الضمانة الحقيقية والتأمين الأقوى ضد كل المخاطر التى يتعرض لها رأس المال. كما أن دور الدولة فى حفظ التوازن بين المصالح المختلفة وفى منع الاحتكار والتصدى للفساد وفى رعاية محدودى الدخل يشكل نظاماً متكاملأ لامتصاص الصدمات Shock Absorber .

لا شك أن النظام الرأسمالى هو أكفأ نظام لحفز المبادرات الفردية وازدهار الإبداع وتحقيق التنمية المتواصلة ولكنه فى نفس الوقت يحمل فى طياته عيبين خطيرين أولهما فترات الكساد وفترات نقص السيولة، وهو وضع يحتاج فى أغلب الأحيان لتدخل الدولة وإيجاد فرص عمل جديدة وضخ مبالغ إضافية إلى السوق ومساندة المتعثرين وتنشيط الاقتصاد بصفة عامة. وثانيهما إيكال الصالح العام إلى كيانات أو مؤسسات هلامية أو شكلية فى كثير من الأحيان. والكساد ونقص السيولة هما من عوامل عدم الاستقرار الاجتماعى التى تسبب توتراً فى المجتمع مما قد يترتب عنه من بطالة ومعاناة.. وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.. وغياب الأمل فى العدل وتكافؤ الفرص.. وانعدام الخيار أمام الطبقات الدنيا والمتوسطة فى إمكانية الصعود بطريقة شرعية على السلم الاجتماعى.

كما أنه فى ظل اقتصاد السوق بدأت الدولة نفسها تتحلل من كثير من هذه المسؤوليات، وهنا تثار تساؤلات.. ما مصير هذه المسؤولية الاجتماعية.. مسؤولية الصالح العام.. إذا كان اقتصاد السوق أساساً فى تكوينه وفلسفته لا يولى هذا الموضوع

اهتماماً كبيراً، لأن آليات السوق هي التي تحكمه وعلى أحسن تقدير -كما بينا من قبل- فإنه يولي مسؤولية الصالح العام أو الخدمات العامة إلى مؤسسات مظهرية أو اعتبارية قد لا تكون لها فاعلية، كما أنه لا يضع فى قمة أولوياته التخطيط الطويل المدى وإنما تحكمه دائماً اعتبارات المكسب السريع والفائدة العاجلة. فعندما تنتقل الدولة إلى اقتصاد السوق فإنها تتخلى عن كثير من هذا العبء، ويصبح هناك تخوف كبير من تآكل الطبقة المتوسطة - وهى صمام الأمان فى أى مجتمع - ومن تقويض السلام الاجتماعي، ومن زيادة البطالة، مع احتمالات تزايد معدلات الإجرام التى ستولد عن هذه البطالة.. فزيادة معدل البطالة بنسبة ١٪ تزيد جرائم السطو على المنازل بنسبة ١٤٪، وجرائم السرقة العادية بنسبة ١١٪، وجرائم سرقة السيارات بنسبة ٨٪، وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة ٥٪. وفى دراسة أجريت حول تأثيرات البطالة قام بها ستيفن رافائيل بجامعة كاليفورنيا ورودلف ونتر بجامعة لنز مستندة إلى إحصائيات وردت بتقرير مكتب التحقيقات الفيدرالية عن الجريمة فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٣ اتضح أن زيادة البطالة بنسبة ٢٪ أدى إلى زيادة جرائم السرقة بنسبة ٩٪ والاعتصاب بنسبة ١٤٪ وجرائم الاعتداء على النفس بنسبة ٣٠٪ (*).

فمع فقدان عدد كبير من الناس فرصة العمل الشريف ومع

(*) Steven Raphael, University of California & Rudolf Winter - Ebmer, University of Linz upon statistics taken from F.B.I Uniform Crime Report in U.S. of 1970-1993).

تخلّى الجهات أو الهياكل الموجودة في المجتمع عن مسؤولياتها في هذا الشأن بالإضافة إلى خطر أكبر وهو سيطرة التكنولوجيا الحديثة على الحياة وعلى الثقافة والحضارة والتي أدت إلى نوع من التفكك الأسري والتحلل الخلقي وزيادة العنف والجريمة والإدمان في المجتمعات، أصبح التساؤل عن مصير العالم في مواجهة هذه التغيرات هو: هل سيتحول هذا العالم إلى غابة يستطيع فيها من يملك أن يفعل ما يشاء ومن لا يملك عليه أن يحمل السلاح دفاعاً عن حقه ويتحول إلى مجرم ليعيش أو ينتحر؟

ومن ناحية أخرى فإنه في الغرب - حيث يسود النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر - تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ففي أمريكا لم يكن هناك توزيع متساو لمكاسب الفترة الطويلة من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة المنخفضة. فعلى مدار السنوات العشرين الماضية ذهب ٩٧٪ من الزيادة في الدخل إلى أغنى ٢٠٪ من العائلات الأمريكية، حيث وصلت الزيادة في الدخل إلى ٤٪ للـخُمس الأغنى من الذكور خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٦، بينما انخفضت في الخُمس الأفقر بنحو ٤٤٪. وفي الوقت الذي تزداد فيه دخول الأغنياء يعيش ٣٦,٥ مليون أمريكي حالياً في حالة من الفقر (وهو ما يمثل ١٣,٧٪ من عدد السكان)... ويمتلك ١٪ فقط من الصفوة ٤٠٪ من ثروات البلاد مقارنة بـ ١٣٪ كانوا يملكون نفس النسبة منذ ما يقل عن ٢٥ عاماً. وفي دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية قُدمت في كتاب للمؤلف لستر ثرو "Lester C. Thurow" اسمه مستقبل الرأسمالية "The Future of Capitalism"، وكتاب

آخر هو "بناء الثروة" "Building Wealth" أكد المؤلف تزايد الفجوة في الثروات بين القاع والقمة حيث قال إن هناك ٤٪ فقط من قمة المجتمع الأمريكي يملكون أكثر مما يملكه ٥١٪ من القاع. فالتفاوت الآن في الدخل في الولايات المتحدة لم يحدث في أي وقت مضى منذ فترة "الكساد العظيم". وفي حين تصل نسبة البطالة على المستوى القومي في أمريكا إلى ٥,٤٪ فإن هذه النسبة تصل إلى ٧٠٪ في كثير من الأراضي المخصصة لمواطني أمريكا الأصليين، وفي المناطق الريفية المنعزلة تصل نسبة البطالة غالباً إلى مثلين وأحياناً أربعة أمثال نسبتها على المستوى القومي. وأصبحت شروط الحصول على التأمين الاجتماعي للعاطلين أكثر تعقيداً حيث يحصل ٣٩٪ منهم فقط على هذا التأمين مقارنة بـ ٧٠٪ عام ١٩٨٦.

وفي بريطانيا، عندما تولت مارجريت تاتشر مقاليد الحكم في عام ١٩٧٩ كان الخمس الأغنى من الشعب البريطاني يحصل على ٤٣٪ من إجمالي الدخل المكتسب، في حين يحصل الخمس الأفقر على ٢,٤٪.. وفي عام ١٩٩٦ - وهو آخر عام لحكومة حزب المحافظين - كانت هذه النسب ٥٠٪ للخمس الأغنى و ٢,٦٪ للخمس الأفقر رغم ازدياد إجمالي الناتج المحلي في نفس هذه الفترة مما يعني أن الفقراء يحصلون على قطعة صغيرة من الكعكة الكبيرة.. وقد ارتفع عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر بنسبة ٦٠٪ في الثمانينيات وبحلول عام ١٩٩٦ كان بالمملكة المتحدة أعلى نسبة من الأطفال الذين يعانون من الفقر في أوروبا منهم ٣٠٠ ألف طفل ساءت أحوالهم وتدهورت في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ خلافاً لما كان عليه الوضع في عام ١٩٧٩.

وقد استمرت الزيادة فى عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى ظل حكومة حزب العمال الجديدة بالرغم من الجهود التى بذلت لتغيير ذلك الوضع. حيث ارتفع عدد الأسر التى تعيش على أقل من نصف متوسط الدخل الأسبوعى- البالغ ٢٧٨ جنهماً استرلينياً وذلك بعد خصم تكاليف السكن- من ١,٣ مليون أسرة إلى ١٤,٢٥ مليون أسرة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠. وهذا العدد الأخير يمثل أكثر من ضعف العدد الذى كان موجوداً فى أوائل الثمانينيات، وقد حدثت زيادة بعدد ٥٠٠ ألف شخص من هذه الأسر التى تعيش على أقل من نصف متوسط الدخل الأسبوعى بعد تولى حزب العمال مقاليد السلطة فى عام ١٩٩٧، ويتركز الفقر بين الأسر ذات العائل الواحد وكذلك فى العائلات التى لا يعمل أحد من أفرادها. كما زادت نسبة أصحاب المعاشات الذين يعيشون على أقل من ٤٠٪ من متوسط الدخل من ٢٠٪ إلى ٢٣٪ بين عامى ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفى اليابان اعترفت الحكومة اليابانية أن نسبة البطالة لديها ١٠٪ وهذا هو الرقم الرسمى.. وفى أوروبا لم تتجح دولة أوروبية فى السنوات العشر السابقة فى خفض نسبة البطالة عن ١٠٪، وفى كثير من الدول تصل النسبة إلى ١٥٪ و١٦٪، ومع زيادة دخول الكمبيوتر... والسوبر كمبيوتر والإنسان الآلى فى كثير من مجالات الحياة بدأت ظاهرة البطالة تصبح خطراً رهيباً على البشرية كلها.

إن العولة فى حقيقة الأمر تزيد من الاعتماد المتبادل بين سكان العالم بصورة تؤدى إلى تداخل وتشابك الاقتصاديات وتمتد بتأثيرها إلى باقى مجالات الحياة فلا تقف عند الاقتصاد

فحسب وإنما تتعداه إلى الثقافة والسياسة والتكنولوجيا فما يحدث فى أى مكان تتداعى تأثيراته السلبية والإيجابية على باقى الأماكن فلم تعد هناك أحداث يقتصر تأثيرها على مجتمعها المحلى فمثلاً لو انخفضت قيمة العملة فى تايلاند فإن هذا ربما يؤدى إلى تصاعد معدلات البطالة فى جنوب شرق آسيا ثم يؤدى إلى تباطؤ الاستثمار المتاح للخدمات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية وربما يؤدى إلى ارتفاع مفاجئ فى تكلفة الأدوية التى تحتاجها أفريقيا وتستوردها من الخارج.

ويرى دعاة العولمة أنها تتيح فرصاً كثيرة لملايين البشر فى شتى أنحاء العالم على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة، وزيادة تبادل التكنولوجيات الجديدة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوثق الارتباط بين الشعوب عبر الإعلام والإنترنت وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالنمو الاقتصادى إلى الأمام، وبالتقدم البشرى إلى وضع أفضل يسهم فى القضاء على الفقر فى القرن الحادى والعشرين، وهؤلاء الدعاة يرون أن العولمة أسواق عالمية، وتكنولوجيا عالمية، وأفكار عالمية، وتضامن عالمى فى محاولة لإضفاء الطابع الإنسانى على العولمة. لكن العولمة والديمقراطية والسوق الحرة لن تكون لها قيمة أو مضمون ما لم تكن مصحوبة بالحديث عن العدالة والحديث عن نظام اقتصادى دولى عادل يضمن قدرأً من المصداقية على إنسانية العولمة وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم سكان الكرة الأرضية إلى أقلية مترفة ترفاً شديداً وأغلبية فقيرة فقراً صارخاً مما يضيف عبئاً جديداً وخطراً جديداً يحط من كرامة الإنسان ويفقد العالم ما يصبو إليه من تعاون وانسجام

واستقرار.. إن العالم الذى تحول إلى قرية كونية صغيرة لن يتهياً له الاستقرار ما لم يكن العدل شريعة دولية ثابتة ومستقرة فيه، وحرية الأسواق لا تتطوى بالغريزة على قيم العدل بل هى بطبيعتها تتطوى على قيم الأثرة والأنانية والاستحواذ، وإذا كانت القوة الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تروج لفكرة سوق عالمية حرة واحدة فتحن لا نعترض على ذلك ولكننا نرى أن تكون هذه السوق سوقاً عالمية حرة وعادلة أيضاً فى الوقت نفسه.. وأن تقوم هذه السوق فى إطار مجتمع إنسانى تربط بين أفرادهِ وشعوبهِ علاقات من الاهتمام المشترك والتكافل والمساندة.. إن العولمة كنظام اقتصادى فى حاجة ماسة إلى مجتمع إنسانى فى إطار أخلاقى، وإلا أصبحت غابة لا مكان فيها للعدل ولا أمل فيها للضعفاء.

ولقد خلق الانفجار المعلوماتى نظاماً اقتصادياً قد يستطيع أن يقدم أو يكتشف تكنولوجيات رائعة، وقد يستطيع أن يكون ثروات ضخمة جداً لمن يحتكر السوق العالمية، لكن من المؤكد أن مثل هذا المجتمع ليس له حتى الآن وجه إنسانى أو إطار اجتماعى مبنى على التكافل والتعاطف وبالتالي فلا بديل أمامنا إلا أن نعزيز القدرة الذاتية التى تستطيع أن تملأ الفراغ، وأن نعد المواطن ونسلحه بالقدرات التى تمكنه من أن يكون مواطناً فعالاً مقدراً لواجباته وقادراً على خدمة وطنه وأن يكون إنساناً تربطه بباقى أفراد المجتمع علاقات إنسانية. فالدولة التى تعتمد فقط على الاستثمارات الأجنبية تعرض نفسها لأخطار غير محسوبة يمكن أن تنشأ فى حالة هروب هذه الاستثمارات بعد أن تجد لها ميزة نسبية أكبر فى بلد آخر.

وكما أكدنا من قبل فلقد كان السبق مرهونا إلى وقت قريب باكتشاف تكنولوجيات جديدة فقط أى اكتشاف تكنولوجيا لصنع مادة معينة مثلاً أو لإنتاج سلعة معينة جديدة، وكان المعروف أن صاحب الاكتشاف هو من اكتشفه أما الآن وكما بينا من قبل فصاحب الاكتشاف هو من ينتجه بطريقة مبتكرة وأفضل، وأرخص، وأسرع.. وهذا يقتضى تغييراً في هياكل الإنتاج لأن النظام القديم كان يكفي فيه وجود قلة من المكتشفين والمبتكرين على مستوى عال من التعليم والخبرة هم الذين يكتشفون التكنولوجيات المتطورة، أما قواعد الإنتاج فكان يكفي فيها وجود قوى منتجة من العمال على مستوى تعليمى محدود لإنتاج أو استخدام هذه التكنولوجيات. أما عندما يكون الأمر مرهونا بتطبيقات جديدة أو مبتكرة أو مواجهة مشكلات أو مواقف متغيرة، فلا بد أن تكون هناك قاعدة عريضة من العمال المؤهلين على خطوط الإنتاج لديها قدرة على فهم الرياضيات المعقدة والتعامل مع الكمبيوتر.. لديها قدرة على إصدار قرارات على خط الإنتاج ذاته دون الرجوع إلى المركز.. لديها قدرة على التخاطب بلغات أخرى، لكي تتعرف على أذواق المستهلكين، لأن إنتاج الموجة الثالثة سيكون إنتاجاً مفصلاً لرغبات مجموعة معينة من المستهلكين. فطبيعة السرعة في مجتمع الموجة الثالثة تجعل أذواق المستهلكين تتغير من فترة إلى أخرى بسرعة كبيرة، لذلك فقد أصبح من الضروري أن تتعدل خطوط الإنتاج طبقاً لتغير أذواق المستهلكين أو رغباتهم، وبالتالي لابد للقائمين على خطوط الإنتاج من قدرات متميزة لم تكن مطلوبة في مرحلة سابقة وهذا يقتضى نوعية معينة من الجودة والقدرة على خط الإنتاج ذاته.

الفصل الثاني

انهيار الحواجز الجغرافية والوطنية

أمام زحف العولمة

إن العولمة ما هي إلا مسرح تتحرك فوقه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات التي لها ميزانيات تفوق ميزانيات العديد من الدول، ولها مصالح لا تتطابق مع مصالح الدول، ولها طموحات لا تقف عند حدود. ومن ثم فإنها ترفع شعار العولمة لتفسح لنفسها طرق التوغل في الأسواق وتزيل التشريعات والمنافسات المحلية لتنتشر دون أى عائق بصرف النظر عن الأضرار التي تلحق بمصالح دول العالم الثالث الفقيرة.

إن التغيرات القادمة تشمل مسلمات وأوضاعا كانت غير مطروحة للمناقشة فيما مضى، فعلى سبيل المثال، فإن الحد الفاصل بين ما هو وطني، وما هو عالمي، أصبح هلاميا، لا يمكن أن نضع معياراً أو إطاراً محدداً له، ففي ظل اتفاقية الجات وحرية التجارة، تتعاظم شفافية الحواجز ومسامية الحدود، لكل ما هو خير، ولكل ما هو سيئ في نفس الوقت، لأنه إذا كانت الحدود حدوداً مسامية Porous تسمح بانسياب المعلومات وحرية انتقال التجارة، وحرية انتقال الأفراد، فهي - أيضاً - تسمح بما هو غير ذلك من عادات، ومسائل لا تقرها طبيعتنا أو تقاليدنا أو عاداتنا. فالتحدى الذي نقابله، هو تحدي العالمية، ذلك لأن القرن الحادي والعشرين، هو قرن العالمية، بحيث أصبح هناك ضغط شديد على كل ما هو وطني، لدرجة أن هناك الكثير من المفكرين

يناقشون فكرة الكيان الوطني ذاته، فهل يمكن أن يستمر الكيان الوطني نفسه في مواجهة تكتلات عالمية، وشركات متعددة الجنسيات، وحرية تجارة غير مسبوقة؟ وهل يمكن أن يستمر في مواجهة تفجر معرفي لا يعرف حدوداً أو مسافات، حيث اخترق الحاجز الزماني والمكاني في نفس الوقت؟ وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية للصناعة والقيم و القرارات الوطنية، في مواجهة عالم تسوده فكرة التجارة الحرة، وفي سوق عالمية واحدة وقرية كونية صغيرة؟

كما أنه قد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه لأي دولة أن تقبع داخل حدودها، وأن تنعم وحدها بالرخاء، وأن تترك غيرها لمواجهة المجاعة، أو الفقر، أو الإرهاب، أو التخلف، وذلك لأن واقع ثورة الاتصالات، قد تخطى وتجاوز حواجز الزمان والمكان، هذا فضلاً عن أن التقدم التكنولوجي قد أتاح إمكانيات، وأعطى قدرات وفرصاً للأفراد بطريقة غير مسبوقة من قبل، ولعل من الأدلة وأبرز الملامح على ذلك، ما نشاهده بالنسبة للبلدان التي تعاني الفقر والمجاعة، والأوضاع الاجتماعية المتردية، من اجتياح ظاهرة الهجرة الجماعية لمواطنيها إلى الدول الأكثر تقدماً، حيث يتوافدون إلى شواطئها، ويمثلون عبئاً، لم تستطع أن تتعامل معهم الأجهزة الأمنية من حرس الحدود في هذه الدول، لأنه إذا تم الإمساك ببعضهم لترحيلهم فر البعض الآخر، بل وعاد مرة أخرى من نجحوا في إبعادهم. وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاني بشدة من هذه المشكلة المتمثلة في وجود أعداد من البشر يعيشون عنوة على أرضها، وبالرغم من جسامه هذه المشكلة، فإن هذا الوضع ليس هو الخطر الوحيد، لأن هناك

احتمالاً آخر أكثر فداحة وأشد خطورة، ومن الممكن جداً أن يفرض وجوده، ومؤداه أن الشعوب التي تشعر بأنها مهمشة أو مظلومة وفي واقع غير عادل، وتعامل معاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة قد تتجه بدافع فقدان الأمل والإحباط الشديد إلى القيام برد فعل يائس وغير مسبوق ضد الدول الأخرى، وهذه الاحتمالات الواردة، تتجاوز التفكير النظري، إلى أرض الواقع الفعلي، ولعلنا نعيش حالياً إرهاباً له، في أحداث متفرقة ومختلفة تحدث في أجزاء متعددة من العالم.

وإحدى الحقائق الموجودة في ثورة الاتصالات أنها تشكل ضغطاً هائلاً على الكيان الوطني في كثير من الأحيان، لأنه مع ثورة الاتصالات بدأ الناس في أي مكان في العالم يتصلون ويشاهدون ويتأثرون بما يقال وبما يحدث في أماكن تبعد آلاف الأميال، وأصبح الانتقال عبر الزمان والمكان مسألة سهلة وميسورة لكل إنسان، وأصبحت أية دولة لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الأحداث التي يمكن أن تحدث في مكان يبعد ١٠ آلاف كم عنها. ولذلك أصبح من الضروري بالنسبة لأي شعب وأية دولة عاقلة، أن يبقى الاهتمام العالمي جزءاً من نظرتها للأمور، لأن الأحداث الخارجية لم تصبح خارجية بالمعنى العلمي السليم، ولأن الأحداث الدولية لم تصبح دولية بالمعنى اللغوي، كل حدث خارجي وكل حدث دولي ممكن أن يكون له تأثير محلي وتأثير وطني والعكس صحيح. وأصبحت الموازنة بين الاعتبار الوطنية والاعتبارات العالمية مسألة تؤرق الناس في كل مكان. وبنفس القدر فإن الموازنة بين التكنولوجيا المتقدمة، وسيطرة التكنولوجيا على نمط الحياة، وقيم الحضارة والثقافة

والجذور الوطنية أصبحت مسألة تشكل كثيراً من الصعوبات فى الدول، وإذا كانت المسألة تسير فى هذا الاتجاه فإن هذا يعنى أنه لا تستطيع أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه الظاهرة، ومن ناحية أخرى فإذا كانت البطالة المنتظرة فى المستقبل القريب ستكون على المستوى الدولى، فإنه من المنتظر طبقاً لهذا الاتجاه أن الوظائف أو فرص العمل المتاحة ستبقى فقط فى نطاق إنتاج المعرفة. إن العامل المثالى فى إطار العولمة هو الإنسان الآلى Ro-bot، والوظيفة الأساسية فى الموجة الثالثة هى المحلل الاعتبارى Symbolic Analyst، ومجال النشاط الأمثل هو الحقيقة الاعتبارية Virtual Reality، ولابد ونحن نخطط محلياً أن نفكر بمنظار دولى وفى إطار آليات وقواعد الموجة الثالثة والمجتمع ما بعد الصناعي. فالحدود والحواجز والسدود تسقط واحدة بعد أخرى، والسوق العالمية سوق لا تعترف بحدود ولا بفواصل، ولا بأي قيود مكانية أو زمانية، فهناك حرية انتقال لا قبل لأحد بمقاومتها بالقدرات والخبرات الموجودة فى أية دولة، وتصبح هذه الخبرات عملة نادرة تستطيع أن تجد عملاً فى أي مكان، بل إن قوة أية دولة هي فى قدرتها على اجتذاب هذه العمالة النادرة من الدول الأخرى، فنزيف العقول والخبرات أصبح واقعاً ملموساً يشكل حقيقة مؤلمة تلقى بكل ثقلها على الكيانات الوطنية.

إن الحديث عن المستقبل يحمل الكثير عن احتمالات كبيرة وغريبة جداً، فعندما نقرأ كتاباً مثل "نهاية العمل" "The End of Work" للمؤلف جيرمى ريفكين Jeremy Rifkin، أو مثل كتاب "نهاية

التعليم "The End of Education" للمؤلف نيل بوستمان Neil

Postman، أو كتاب آخر "نهاية الدولة" *The End of the Nation*

"State" للمؤلف كينيتشى أوما Kenichi Ohmae. ومثل هذه الكتب توضح أنه فى ظل النمو الاقتصادى الحر، وفى ظل نمو حركات الجمعيات غير الحكومية، ومؤتمرات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة والجات، والحرية غير المسبوقة للفرد وللجماعات الصغيرة، أصبحنا فى مواجهة تفكك حقيقى، فى شكل الدولة وحدودها كما عرفناها. إن نظام العولمة له قوة طاردة مركزية تقتلع الإنسان من جذوره.. ومن تربته.. يتخلل النسيج الاجتماعى بسببه؛ فالعولمة لا تطبق حواجز أو قيوداً، وتجتاح كل الحدود الجغرافية و الوطنية، وأحياناً الأخلاقية، فالسوق فى النظام الجديد لا تعرف حدوداً، ولا تطبق للحدود وجوداً.

وفى ظل ذلك النظام، أصبحت الاستثمارات تتم فى إطار احتكارات عالمية من أكثر من دولة.. وهذه الاحتكارات ذات الصفة الدولية أو التى تضم عدة جنسيات ارتباطها بأى شئ ولأى شئ ضعيف. كما أن طبيعة هذه التكتلات أو المنظمات أنها تتخطى كل الحواجز فى بعض الأحيان لتحقيق المكاسب المادية العاجلة التى تريدها وهى تنظر إلى مصلحتها الاقتصادية البحتة دون اعتبارات أخرى وعلى قدر حاجتها للامتيازات يمكن أن تنتقل فى أى وقت إلى بلد آخر فيه ميزات أحسن.. فلو تصورنا أن هونج كونج مثلاً لم تصبح هى الدولة الأكثر رعاية لمصالح المستثمرين، ولو تصورنا أن سنغافورة مثلاً سوف تعطيه ميزات أكثر، فإن المؤسسات والاستثمارات سوف تنتقل إليها وتترك

الأخرى فجأة دون أى اعتبار لما سيحدث لهذه الدولة من فراغ أو خلخلة تمس استقرارها .

ونحن فى الوطن العربى فى حاجة شديدة لأن نفكر فى المستقبل بعقلية المستقبل وليس بعقلية الماضى التى لا تزال تسيطر على طريقة تفكير الكثيرين ممن يشتغلون بساحة العمل العام والمصابين بمرض جديد هو عمى الأزمان . فالعالم من حولنا يتغير، وطرق التفكير تتطور، ومصادر القوة تشهد تحولات غير مسبوقة، وهناك الكثير من المجتمعات والدول التى تنتمى - تقليدياً- إلى معسكر الجنوب والعالم الثالث بدأت تنفض عن نفسها غبار الفكر التقليدى وبدأت تخترق حواجز التخلف وتقترب شيئاً فشيئاً من عضوية نادى التقدم والنهضة المعاصرة التى تركز على ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وما تسمح به من فرص الإنجاز والتفوق ووفقاً لمعايير ثورة المعلومات، فإن الوطن العربى مازال على الأعتاب ولم يستطع حتى اليوم أن يدخل بقوة فى غمار هذا التطور الحاسم .

ومصر جزء من هذا العالم لا يمكن أن تتفصل عنه لأنه مع ثورة الاتصالات أصبح الانتقال عبر الزمان والمكان مسألة سهلة وميسورة لكل إنسان وأصبحت أية دولة لا تستطيع أن تعيش فى معزل عن الأحداث . والسؤال الذى يطرح نفسه : كيف يمكن أن نوفق بين كل هذه الاعتبارات ؟

فلقد مضى الوقت الذى كنا نستطيع فيه أن نتمسك بمعايير محلية وأن نتقوقع داخل حدود جغرافية وأن نكتفى بمعدلات أداء محلية . هذا الوقت قد مضى وولى بغير رجعة ، فالمنافسة الدولية فى إطار النظام العالمى الجديد وفى إطار التكنولوجيا أو العولمة لم تعد تترك لبلد ما أو لمجتمع ما فرصة أن

يطبق معايير محلية. هذا أمر واقع نلمسه ونستمع إليه ونشاهده يومياً.. ولم يعد هناك بلد واحد يستطيع أن يتقوقع داخل حدوده أو أن يطبق معايير خاصة به متجاهلاً هذا الإعصار الذى يحيط بنا جميعاً من كل جانب. لقد كنا إلى وقت قريب نستطيع أن نكتفى بمعايير محلية، وكنا نستطيع أن نتعلل بظروف داخلية، وكان بمقدورنا أن نستفيد من توازنات القوى الدولية، وكنا فى بعض الأحيان نحصل على مزايا من هنا وهناك ونكتفى بتطبيق المعايير التى نتصور أنها ثلاثئنا أو النظم التى نعتقد أنها تناسبنا، وكنا نستطيع أن نكتفى بتكنولوجيا متدنية ونستفيد من الكثرة العددية أو من رخص العمالة أو من أى ميزة تنافسية أخرى نملكها بحكم الطبيعة أو الموقع أو التاريخ، ولكن هذا الزمن قد ولى بغير رجعة. اليوم لا تستطيع أية دولة أن تنافس وأن تظل فى نطاق الدول الباقية فى هذا العالم بمعايير محلية، ستهمش هذه الدولة بلا أدنى شك وستفقد قدرتها على البقاء وقبل ذلك ستفقد الكثير من مقومات وجودها واستقلالها وحرية إرادتها. وهذا مصير لا نستطيع أن نواجهه فى بلد علّم العالم العلم والحضارة ونشر المعرفة إلى كل ربوع الدنيا، وحقق أجدادنا العظام أول حضارة على هذا الكوكب وأكبر نهضة فى تاريخ هذا الكون وأمجادهم لا زالت شاهدة عليهم ولا زالت تحظى بإعجاب وانبهار كل الدول حتى المتقدمة منها اليوم. وبالتالي فليس أمامنا سوى أن نطبق المعايير العالمية.

ويحضرني فى هذا الصدد قول كاتبنا الكبير الأستاذ العقاد:
أجدادكم إن عظموا وأنتم لم تعظموا ..

فإن فخركم بهم عارٌ عليكم مبرمٌ

إن العولة تسعى وبكل قوة إلى تفكيك الدولة- أى دولة - لأن الكيان الوطنى والمؤسسى للدولة يعد عائقاً خطيراً فى وجه العولة. فلا يوجد نشاط أكثر عداءً لاعتبارات الوطنية كالتجارة، ولا توجد أيديولوجية أضعف اهتماماً بالوطنية كالرأسمالية، ولا يوجد تحد أكثر ضراوة للحدود كالسوق. ومن هنا فإن العولة وهى فى محاولاتها لتفكيك الدولة ترفع شعارات ظاهرها رحمة وباطنها عذاب. فاللامركزية والمشاركة المجتمعية وتعاضم دور الجمعيات غير الحكومية واحترام حقوق الإنسان، مبادئ لا خلاف عليها وهى تشكل طاقات مضافة للعمل الوطنى وضمانات واجبة للشفافية والعدالة وحقوقاً أساسية يجب أن تصان. ولكن حينما تتحول اللامركزية إلى وسيلة لتحجيم دور الدولة المركزى فى الحفاظ على النسيج الوطنى الواحد ودعم الهوية والكرامة الوطنية وضمان تكافؤ الفرص، وحينما يصبح دعم المجتمع المدنى وسيلة لاستقطاب أفراد أو هيئات عن طريق منح ومزايا أجنبية، وحينما تصبح حقوق الإنسان هى حقوق الخارجين على القانون والمروعين للأمنين والبسطاء - فإن هذه المبادئ تتحول إلى آليات لتفكيك الدولة وتصير عملياً كلمة حق يراد بها باطل.

فاليوم مصر وكل دول العالم تتعرض لازدياد النفوذ الدولى على القرار الوطنى، نراه فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.. ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.. نراه فى اتفاقية "الجات" .. نراه فى مؤتمرات حقوق الإنسان.. نراه فى الرأى العام العالمى ومن يشكلونه.. كل ذلك نراه مؤثراً على الإرادة المحلية لأى دولة من دول العالم. ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية

والثقافية، ولتزايد الماديات التي نتجت عن الثورة التكنولوجية الهائلة، فإن المواطن العادي يقل اعتماده على الدولة التي ينتمى إليها، وأيضاً هناك نوع من الاستقلال غير المسبوق يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان وهو غلبة الحياة المادية الشديدة، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة وتأثيرها على القيم فى المجتمع.

الفصل الثالث

تراجع الوازع الأخلاقي وسيادة القيم المادية

لقد سيطرت التكنولوجيا على ثقافة بعض الشعوب وأفقدتها هويتها في بعض الأحيان، في ظاهرة يطلق عليها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة "Technopoly"، وكان نتيجتها التحلل الأخلاقي والتفكك الأسري، والتمرد والعنف، والبطالة، والجريمة والمخدرات... الخ. كما كان من نتيجتها في أحيان أخرى، انتشار نوع من التعصب الشديد الذي يتصف بالتفكير الأحادي الاتجاه الذي لا يعبأ بالمتغيرات، ولا يقيم وزناً للاعتبارات العلمية الموجودة في الحياة، وفي الحقيقة فإن كلاً من الأمرين خطير ويقع عبء مسئولية معالجة آثاره السلبية علينا نحن.

إن التكنولوجيا الحديثة التي تتمثل في الإنسان الآلي، والتحكم عن بعد، والكمبيوترات المتطورة، والتي أصبحت تحل محل قوة العمل التقليدية في قطاع الإنتاج الروتيني، وتقلل من الاعتماد على الإنسان في الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا الفائقة - أعطت الإنسان إمكانيات هائلة لم تكن موجودة من قبل. وإن أدى ذلك إلى إزاحة أعداد كثيرة ومتزايدة من القوى العاملة.

ومن ناحية أخرى فنحن نواجه تفجراً معلوماتياً خطيراً يشكل فيضاناً كاسحاً يفمر العقل البشري. وقد قال أحد المفكرين نيل بوستمان "Neil Postman" في مجال المعلومات: إننا نواجه "إيدز" جديداً لأنه إذا كان الإيدز هو فشل الجهاز

المناعى لدى الإنسان، فإن الإيدز الجديد هو الذى يغمر المجتمع بفيضان من المعلومات التى لا يستطيع أن يتعامل معها بضوابط أخلاقية تمنع أو تقلل من أضرارها. فالمعلومات أياً كانت هى مزيج من الخير والشر، وعندما يكون حجم المعلومات معقولاً فإن المجتمع يستطيع بأجهزته ومؤسساته - المدرسة، المؤسسة الدينية، القضاء، القانون... إلخ - أن يتعامل بكفاءة مع هذه المعلومات ويفرزها، بما يقى المجتمع وخاصة بعض شرائحه كالأطفال ومحدودي الثقافة من شرورها أو أثارها الجانبية أو مردودها السلبى، حيث يستطيع أن يحلل، وينقى، بل ويحجب. فنحن نواجه فى هذا المنعطف التاريخى تحديات خطيرة.. أمامنا تحدى التقدم بما يفرضه من احترام التكنولوجيا المتقدمة، واكتشافها واستعمالها وتطبيقها، وفى نفس الوقت حماية المجتمع من سيطرتها على الحضارة والثقافة. وهذه مشكلة يعاني منها اليوم المجتمع الغربى، حيث أدت "التكنولوجيا" إلى تفكك النسيج الاجتماعي، كما بنيت "التكنولوجيات" على أشلاء السلام الاجتماعي، وتحولت من أداة ووسيلة إلى غاية، ومن جهاز أو آلة إلى وحش. لذا يتعين علينا أن نحصن أبناء وطننا بالقيم الأخلاقية السليمة والعادات والتقاليد السامية.

واليوم ونحن نتقدم فى هذا العالم، ونأخذ بأسباب التكنولوجيا المختلفة، وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال، علينا أن نحرص ونؤكد على الضوابط التى تحمي جذورنا وتقاليدنا وقيمنا، لأن هذا الوطن العظيم يتميز ويتسم بقيم ومعتقدات وهوية مميزة وجذور تمتد إلى أعماق الماضي. ونحن لا نستطيع أن نغامر ونجازف، كما حدث لبعض البلاد، أو بعض الشعوب

الأخرى، بفقدان هويتها، ومن ثم فعلينا ونحن نأخذ بأسباب التقدم والوصول بها إلى غايتها، ومنتهاها أن نحاول - بل ونحرص أيضاً - على أن نعمق جذور الانتماء وأسس الحضارة وقيم التراث التي نعتز ونفخر بها، حتى لا نكون ضحية الموجة الثالثة أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة. فإذا كنا نأخذ بأسباب التكنولوجيا المتقدمة، فإننا أيضاً نحافظ ونتمسك بالجانب المشرق في حياتنا المتمثل في قيمنا، وتقاليدينا، وأخلاقنا وهي في الحقيقة معادلة صعبة لا تهم أشخاصاً أو فئات كثيرة في هذا العالم، ولكنه أمر يهمنا نحن كشعب له قيمه الإنسانية الرفيعة، وله تراثه الحضاري، ولا أعتقد أن سطوة التكنولوجيا وسيطرتها تعد ضماناً لرفاهية أو سعادة الإنسان، إذا أغفلنا الجانب الروحي من حياته وقيمه العليا النبيلة، لأن هذا يفقد الإنسان مصدراً من مصادر السعادة والرضا التي لا يمكن لأي تكنولوجيا أن تعوضه مهما كانت طبيعة تقدمها.

وكما أكدنا من قبل فنحن أيضاً في حاجة إلى تعميق البعد الإنساني للعلم، فنحن حين نتحدث عن أخطار العلم وسيطرة التكنولوجيا المتقدمة على الثقافة والحضارة، فإننا في الواقع لا نتحدث عن أخطار بسيطة لأنها يمكن أن تؤدي إلى أخطار وكوارث محققة. وقد شبه أحد العلماء البارزين دوين فارمر "Doayne Farmer" هذا الموقف الذي يمر به الإنسان قائلاً بأن "الإنسان قد استطاع في منتصف القرن العشرين أن يكتشف ما يمكن أن يدمر الحياة الإنسانية على سطح هذا الكوكب، وأنه في منتصف القرن الحادي والعشرين أو قبل هذا سيستطيع أن يكتشف حياة صناعية جديدة على سطح هذا الكوكب، لأنه

استطاع أن يجتاح الحدود والضوابط الطبيعية، والفسولوجية، ويرى المفكر أن هذا الاكتشاف هو الأخطر على الإنسان وعلى كوكبنا كله. لذلك نحن فى حاجة إلى أن نعلم فى الإنسان المصرى قيم الولاء والانتماء لقيمه ومعتقداته، ولحضارته، ولجذوره.

ونحمد الله أن مصر لها قيمها الأخلاقية، ومبادئها وطباعها وهى من عوامل الاستقرار التى نتمسك بها وتعطى لنا قوة فى مواجهة التفكك الاجتماعى نتيجة التكنولوجيا وسيطرة المادية على قيم المجتمع. فقد كان التماسك الاجتماعى هو أحد أسباب النصر فى أكتوبر ١٩٧٣، ولابد أن نحافظ عليه خصوصاً بعد أن غلبت سيطرة التكنولوجيا على الحضارة والقيم وما ينتج عن هذا من تفشى الجريمة، والتفكك الأسرى واللجوء إلى الإدمان والمخدرات، وكل أنواع الموبقات، وهذا ما نأمل أن نتجنبه عن يقين بأن القيم الإنسانية والحضارية لشعب مصر العظيم بما تمثله وتدعو إليه من التكافل والتسامح والوسطية والرحمة كفيلة بمواجهة هذه الأخطار والتعامل معها فى اتجاه التقدم الذى ننشده ونسعى إليه بكل العزم والإصرار.

الفصل الرابع

منطق القوة وزوال الحاجة

إلى تبرير استعمالها

نحن الآن فى مرحلة تاريخية ستتأثر بها كل الشعوب، حيث نشهد من حولنا مشاهد يمكن أن تكون فى الكوميديا الإلهية أو الأساطير الإغريقية أو فى حكايات الخيال العلمى.. أشياء لا تتعلق بالثوابت التى عرفناها، ولا بالقيم التى آمنّا بها ولا بالمبادئ التى نشأنا على احترامها وتقديرها. فنحن فى عالم لا يعترف إلا بالقوة ولا مكان فيه للضعفاء ولا سبيل فيه للمتخاذلين ولا للجهلاء ولا لأنصاف المتعلمين، عالم لا يحترم إلا منطق القوة.

وقد تدرجت هذه القوة عبر التاريخ إذ كانت فى الماضى تتمثل فى قوة الإنسان العضلية والبدنية وهى التى كانت تحسم الأمور فى المعارك، ثم جاءت قوة البارود، ثم باكتشاف الروافع أصبحت القوة باستعمال الطاقة، ثم قوة الأسلحة الجديدة فى الطيران، وفى البر والبحر، ثم جاءت الطاقة النووية وأسلحة الدمار الشامل، واليوم يشهد العالم معايير جديدة للقوة مبنية على تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والإنسان الآلى والتكنولوجيا فائقة الصغر وهو ما يشكل منظومة متطورة من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذى يحتم علينا أن نسابق الزمن ونضاعف الجهد والإصرار، للانخراط فى العالم المتقدم، واستيعاب آليات العصر.

وقديماً كنا نعتقد أن القوة تتمثل فى الاقتصاد والمال والقوى

العاملة والأرض والمواد الخام وكان أحد معايير قوة الأمم هو إجمالي الدخل القومي GNP ويوضح الجدول الإحصائي نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار في بعض الدول (*). فقد كانت الدول تصنف دائماً وفقاً لدخلها القومي، أما الآن فقد اختلف هذا المعيار وأصبح الرصيد القومي المعرفى "CNIR"

National Information Reserve هو المعيار الحقيقي لقوة الأمم ومؤشراته ليست عدد المصانع ولا البنوك ولا الأرصدة الموجودة في الخزائن وإنما هي في عدد العلماء والمهندسين والفنيين في البحث والتنمية، ومتوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة للفرد على مستوى الدولة، وعدد الاكتشافات العلمية الجديدة وحقوق الملكية الفكرية المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين، وعدد الدوريات العلمية الصادرة، والبحوث العلمية المنشورة، والقدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وأجهزة الحاسب الآلى، وخطوط التليفونات، والتليفونات المحمولة، وأجهزة الراديو، وأجهزة التليفزيون، واستخدام الأفراد لوسائل الإعلام المختلفة، واستهلاك الفرد من الكهرباء، والجرائد اليومية، ونسبة المتحقيين بالتعليم العالى والجامعى، والحاصلين على الماجستير والدكتوراه. ولعل الإحصاءات الملحقه تبين لنا جانباً من موازين القوة المعاصرة وقياساً لأهميتها النسبية. (**). فالعلم يتقدم في مجالات خطيرة جداً تشكل سبباً كبيراً لمن يملك ناصية هذا العلم وتشكل تهديداً أكبر لمن يفتقد القدرة إلى هذا العلم.

* انظر جدول رقم (١) بملحق الجداول صفحة (١٨٧ : ١٨٨).

** انظر الجداول (٢ - ١٥) بملحق الجداول صفحة (١٨٩ : ٢٠٢).

واليوم العلاقات السياسية والقدرة النسبية لكل دولة هى عملية موازنة دقيقة بين الإمكانيات التى تملكها كل دولة.. وحسابات القوى متوافرة الآن على أجهزة الكمبيوتر، وهى حسابات دقيقة لموازين القوى القائمة وليست فى حاجة إلى إثباتها فى تجربة عملية فى ميادين القتال.. ومحصلة القوى لأى دولة هى فى هذا الرصيد القومى المعرفى وهو الذى يشكل القدرة التفاوضية لكل دولة ومكاسبها السياسية. لقد أصبح النظام السائد فى العالم هو ما يسمى بالقطب الأوحى أو ما يسمى بالقوة العظمى الوحيدة، فقد استطاعت أمريكا بما تملك من رصيدها القومى المعرفى ومن ثروات طبيعية هائلة أن تحقق تقدماً على غيرها من الدول، وأصبحت القوة المسيطرة تستطيع أن تفرض على العالم أجمع قوانين وقيماً وسلوكيات وأفكاراً تتناقض كثيراً مع الشرعية الدولية والقانون الدولى.

ولعل النظام المؤسسى الذى يحكم العالم اليوم هو الذى وضع قواعد هذه اللعبة وكما قال أحد المفكرين الأمريكيين "نوم تشومسكى" "Noam Chomsky" (إن لا شىء جديداً فى النظام العالمى الجديد).. القوة وحق التدخل المباشر للأقوياء، والعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية للضعفاء. وفى إطار هذا النظام علينا الالتزام بالعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية، وعلينا مراعاة حقوق الإنسان، بينما أعفى العالم المسيطر نفسه من هذه الالتزامات جميعها.. هذا العالم الذى استهدم قوته من العلم والمعرفة ومن اقتصاده الذى يفرضه على الناس وليس أمامنا الآن إلا أن ندخل هذه المباراة فى ظل القواعد التى وضعها لنا آخرون والخيارات المتاحة

أمامنا هي أن نستمر في هذا السباق في إطار قواعد قد نعتبرها ظالمة، ونظم قد لا نعتبرها عادلة، ولكن نحاول أن نستجمع إرادتنا ومواطن القوة فينا وأن نتقدم إلى الصدارة. فلا خيار أمامنا إلا أن نتسلح بمواطن القوة المعاصرة والمتطورة التي توجد في العالم وهي قوة العلم والمعرفة. ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا يكون فيه رجاء وحدتنا.. فالأزمة تلد الهمة.

وأمام امتلاك أطراف معينة في العالم اليوم لقوة هائلة وما يحدث من مهازل في الشرعية الدولية ومأساة للقانون الدولي ومثلها الصارخ النزاع العربي الإسرائيلي والمتمثل في الانحياز المطلق للجانب الإسرائيلي بسبب قوة الوكالات اليهودية وسيطرة اللوبي الصهيوني على كثير من المؤسسات ومراكز اتخاذ القرار في بعض النول الغربية، هذا فضلاً عن إشاحة الرأي العام العالمي عن مواجهة غطرسة إسرائيل وهو تجسيد لمهزلة هذه الشرعية الدولية، وأمام هذا فإنه يتحتم علينا عدم التناطح مع هذه الأطراف وعدم الدخول في منازعات لا طائل منها الآن.

فكثير من الدوائر الإسرائيلية تتصرف بمنطق العصاة التي تتخفى وراء الدولة.. والقطب الأعظم يبدو للكثيرين وكأنه ارتضى لنفسه أن يقوم بدور البلطجي لحساب مافيا إجرامية.. إن الممارسات الاسرائيلية اليومية وما تشكله من انتهاك مشين لكل حقوق الانسان واستهانة بكل القوانين والأعراف الدولية واعتداء على كل المقدسات والمحرمات يشكل أسلوباً إجرامياً لا إنسانياً يستهدف ترويع الأبرياء والتكيل بإخوان عرب عُرِّل من السلاح وإساءة متعمدة للكرامة العربية، وهو ما سيكون له أثره

فى بناء ثقافة للعنف والكراهية ونزيف مستمر للدماء والعنف المضاد وثأراً حتمياً لمن انتهكت كرامتهم وامتهت إنسانيتهم وقتل أبائهم وأطفالهم، وهو ما يشكل فى أحسن الفروض تركة مثقلة بالأحقاد للأجيال القادمة.

إن الذين يحكمون إسرائيل يتصرفون اليوم فى إطار غطرسة القوة بحماقة ضد مصالحهم، وبينون وبإصرار ثقافة عنف تجاه مواطنيهم والأجيال القادمة من بعدهم. إنهم يتمادون فى صلفهم وعجرفتهم! وهم يلعبون بالنار فى المنطقة العربية، ويعملون على إثارة روح المقاومة والجهاد التى جىء بهم لإخمادها! وقد قال الله تعالى عنهم "الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون".

ولكننا قبل ذلك وبعده يجب أن نسأل أنفسنا الآن سؤالاً يفرض نفسه بقوة ، هل الموقف المأساوى فى المنطقة العربية والعريدة الإسرائيلية نتيجة اختلال موازين القوة.. هل كان هذا تحولاً مفاجئاً ليس له مبرر أم ضربة حظ طائشة أم هو نتيجة منطقية لجهد مبذول وتخطيط محكم لطرف عرف أهدافه وأدرك قواعد اللعبة ودرس جيداً مراكز القوة وعصنع القرار، ووسائل التأثير المتاحة.. طرف حدد وخطط ونفذ، وطرف آخر فقد الرؤية فى كثير من الأحيان وحلق فى الخيال، واستغرق فى أحلام اليقظة وانخدع بسراب الوهم وخداع النفس، وأهدر الوقت والفرص وانغمس فى سفه التصرفات والممارسات، واستسلم للخداع النفسى واستراح للرفاهية والانغماس فى الملذات.. طرف أجاد شرح قضيته وسوقها تسويقاً علمياً وبذل الجهد اللازم لتنفيذ مخططة.. وطرف اكتفى فى أحيان كثيرة بالمنى والأحلام والشعارات والمزايدات بل وتكفل فى كثير من

الأحيان بتشويه صورته ومسخ قضيته والإساءة إلى مبادئه وتأكيد ما يلصقه به الطرف الآخر.

ولابد في هذا السياق أن نعترف وبكل أسف أن نقرأ وجماعات تنسب نفسها للإسلام زوراً وبهتاناً وتحسب على الإسلام والمسلمين ظلاماً وعدواناً، قد أساءت إلى الإسلام والعرب بجهلهم وقسوتهم وضيق أفقهم واستهانتهم بقيم الإسلام السمحة في الرحمة والتسامح وأعمال العقل بأكثر مما كان يحلم به أعدى أعداء المسلمين والعرب.

إن الكثيرين لا يدركون أن حالة توازن القوى والردع المتبادل بين القطبين الأعظم في الماضي قد عادت في ثوب جديد وكان يجب أن نتوقع حدوثها في إطار ثورة المعلومات والتكنولوجيات التي أعطت أفراداً وجماعات وشعوباً صغيرة إمكانيات أسلحة الدمار الشامل في مواجهة الدول الكبرى مما يحتم ضرورة الاتفاق على أن الاتجاه إلى الشرعية والقانون والعدل هو البديل الوحيد عن الهيمنة والسيطرة وغرور القوة.

وقد آن الأوان أن يتحول الغضب إلى طاقة والحزن إلى عمل، والإدانة والشجب إلى فعل مسئول وتخطيط محكم في مواجهة الوضع المهيمن الذي انزلقنا إليه، وقبل ذلك يجب أن نعد العدة ، وأن نعترف أننا جميعاً قد أخطأنا وقصرنا وقد أحسننا الظن بغفلة لا نُحسد عليها، وقد أسأنا قراءة لغة العالم الجديد بجهل فاضح كما أهملنا في الاتعاظ بالتاريخ بخفة بالغة. وكما يقول المفكر "جورج سنتيانا" فإن الذين لا يستفيدون من التاريخ محتم عليهم أن يعيدوه.

إن السياسة هي فن تحقيق الممكن ولكن الممكن لا يتحدد بالشعارات والأوهام ولا يتحقق بالمنى والأحلام، وإنما يصير الممكن واقعاً بعمل يستند إلى قوة وإلى جهد يعتمد على طاقة. والقوة والطاقة في زمننا هما العلم والمعرفة.. الأرصدة المالية حصيلة لها.. والجيش تجسيد مؤسسى لقوتها.. والأسلحة تطبيقات عملية لعلومها وتكنولوجياتها. من هنا كان من المهم أن نعرف ما هي معايير قوة المعرفة في زماننا.

وسينكر التاريخ المنصف للرئيس مبارك أنه حاول واجتهد ودعا ويادر.. استشرف وأدرك مبكراً قواعد العلاقات الدولية الجديدة.. لم يكتف بالشجب والرفض ولم يلجأ إلى الشعارات وإلهاب المشاعر ولم يستسهل الانسحاب والمقاطعة، ولم يلذ بالصمت أو التجاهر، وإنما استمر في الحوار شارحاً ومحاوراً، موضحاً ومصارحاً، ناقداً ومواجهاً، ولكنه أبقى على شعرة معاوية لعل بقية الأطراف تفهم يوماً من الأيام، ولعل الآخرين يستعيدون صوابهم قبل فوات الأوان، يهديهم العقل والمنطق والتاريخ إلى رؤية مستقبلية متجاوزة لسياسة الأمر الواقع، وترفع عن غطرسة القوة. وسيُحسب له على كل حال أنه أدرك مبكراً مصادر القوة الحقيقية وعمل على أن يدعم وطنه برصيدها. وكان أول من ركز على العلم والتعليم كدعمامة لأمن مصر القومى وكمدخل وحيد للخريطة العالمية الجديدة.

الجزء الثالث

زلزال الحادي عشر من سبتمبر

التوابع .. المعقبات .. النتائج

- عالم جديد وملامح ومعايير جديدة
- ظلال الماضي وسيطرته على الحاضر والمستقبل
- العنف والإرهاب أم العدالة والشرعية
- السلام أمل الإنسانية وهدف الأديان
- نحن وأحداث ١١ سبتمبر
- زمن الهوان

الفصل الأول

عالم جديد وملاح ومعايير جديدة

نحن الآن نعيش فى عالم جديد بدأ مع مطلع الألفية الثالثة، ولكننا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نواجه منعطفاً خطيراً.. فالعالم الذى كان فى الألفية الثانية وما قبل ١١ سبتمبر يختلف عن العالم بعد ذلك، وواضح جداً أننا أولاً فى نظام عالمى جديد تسيطر فيه قوة واحدة على العالم وتلك القوة وإن تجسدت فى شكل دولة .. فهى فى الحقيقة كيان مؤسسى .. بعض الناس يطلقون عليه القطيع الإلكتروني ذا الألف ذراع وأسميته التتين الإلكتروني ذا الألف مخلب .. وأنا ثانياً فى إطار الاحتكارات العالمية والمؤسسات الدولية المعبرة عن نفسها فى شكل مؤسسات مهنية أو فى شكل إعلام مسيطر على العالم أو لوبى يسيّر الأمور.. فتلك مسميات لأشكال مختلفة لكنها فى النهاية تعبر عن حقيقة مؤسسية واحدة.

إننا بعد أحداث ١١ سبتمبر أصبحنا نعيش فى عالم اتخذ القوة منطقاً وأسلوباً للحياة، وأصبح ما يحدث حولنا فى كثير من الأحيان يختلف مع قواعد المنطق وقواعد الشرعية الدولية وقواعد التراث الإنسانى الذى تعودنا على احترامه. وفى ظل تلك الأحداث ووفقاً لوجهة النظر الأمريكية فإن العالم قد انقسم إلى كتلتين: كتلة العالم المتحضر وكتلة الدول التى تساند الإرهاب، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحارب الإرهاب بكل قوة مما دفع حلف الأطلسى للإعلان عن وقوفه معها فى تلك الحرب

للرد على أحداث ١١ سبتمبر. وطالبت الولايات المتحدة العالم كله بالوقوف معها فى معركتها السياسية والعسكرية والاقتصادية ضد جماعات الإرهاب وما أسمته بالدول المارقة، كما أن الركود الذى اعترى الاقتصاد الأمريكى من جراء هذه الأحداث قد ارتد إلى نحر دول العالم كله بحكم ما للولايات المتحدة من آليات تجعلها تتحكم فى اقتصاديات الآخرين، فإذا كان العالم كله سيدفع فاتورة ما جرى لأمريكا بحكم قوانين العولة فإن من حق أى دولة أن تطالب بأن تكون العولة مساواة فى السراء والضراء وليس فى اتجاه واحد فقط وأن يعم نفعها الجميع بأقصى درجة ممكنة من المساواة والعدالة، فلا تكون لصالح القطب الأوحى فى المحل الأول.. يذهب جل مغانمها إليه فى حين يتحمل الآخرون خاصة البلدان النامية مغارمها.

والواقع أن الولايات المتحدة قد تعرضت للحوادث الإرهابية فى وقت كان فيه الاقتصاد الأمريكى يمر بمرحلة تباطؤ واضح منذ نهاية عام ٢٠٠٠ وكانت هناك توقعات متزايدة بأن تشهد فترة الربيع الأخير من عام ٢٠٠٢ (أكتوبر- ديسمبر) بداية التخلص تدريجياً من هذا التباطؤ تمهيداً لدخول الاقتصاد الأمريكى مرحلة نمو جديدة بدءاً من العام التالى وكان السند الأساسى لهذه التوقعات هو ما اتخذته البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى من إجراءات توسعية فى السياسة النقدية، وبالطبع فإنه مع وقوع الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن تأكد الجميع من أن حالة الاقتصاد ستتهور أكثر فأكثر وأن الركود أصبح أمراً واقعاً. وربما كان الخلاف يدور فقط حول مدى عمق هذا الركود والفترة التى يمكن أن

يستغرقها حيث كان البعض يرى أن الأحداث لن تكون لها آثار اقتصادية طويلة المدى وأن قوة الدفع الأمريكي ستعمل على التخلص من هذه الأزمة سريعاً.

ولقد كشفت أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما تلاها من تداعيات عن قصور ووهن بحضارة بعض الدول المتقدمة، فالتطور الصناعى والتكنولوجى فيها قد أدى إلى نضج المجتمع سطحياً وليس فى أعماقه، وأن التقدم التكنولوجى سبق بكثير التقدم الثقافى أو النمو الثقافى وأن ثقافة المجتمع كانت مجرد قشرة رقيقة سرعان ما تكسرت عند أول صدام وأول ضغط.. المجتمع الأمريكى الذى كان يقدر الحريات الشخصية ويحارب التدخل فيها ويقدر حرية الرأى ويرفض التفرقة.. المجتمع الذى كان يعتبر هذه المفاهيم مقدسات دستورية وصدرت فيها أحكام خالدة من المحكمة العليا تخلق فى أحيان كثيرة وبسرعة مذهلة ودون حرج عن كثير من ضمانات هذه الحريات والحقوق فأباح التفتت والاعتقال بمجرد الاشتباه والمحاكمة بلا ضمانات، وتورط فى ممارسات تجسد التفرقة العنصرية والقسوة وعدم التسامح والأمر بالاغتيال.. لقد تكسرت القشرة الرقيقة أو الورنيش الإلكتروني أو التكنولوجى أو الماكياج الذى كان يغطى قصور النمو الثقافى وظهر الجوهر وهو أن المجتمع لم يتخل كلية عن ثقافة رعاية البقر.. وهو موقف يتناقض مع ما بشر به مفكرون أمريكيون أثروا الفكر الإنسانى بثوابت الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية الرأى وحق الاختلاف والتسامح.

ولعل مراجعة متأملة للمواقف والاتجاهات التى اتخذتها بعض الدول المتقدمة حيال الشرعية الدولية، ومبادئ العدالة

والقانون، وحقوق الإنسان، والانفعالات التي انساقَت إليها أطراف عديدة، وكشفت في لحظات صدق عابرة عن اتجاهات عنصرية من تهديد بحروب صليبية، وهجوم على الإسلام، ورغبة عارمة في التدمير والإبادة، وإفراط في استعمال القوة - تعكس جوهرأ دفيناً لم يتخلص كلية رغم التقدم التكنولوجي والعلمي الهائل من ثقافة شكلت يوماً من الأيام مجتمعاً من طريدى العدالة والمغامرين والمتطرفين احتل أراضى جديدة تاركاً وراء ظهره بخفة متناهية جذوره وهويته.. متخلياً عن أهله وعشيرته.. متحللاً من تاريخه ووطنيته.. ثم راح في جراءة بالغة يستولى على الأرض الموعودة، متخلياً كل العقبات بالحديد والنار، قابضاً على كل ما تصل إليه يده عنوة في وضح النهار.. فإذا ما كانت الفنائم أو المزارع مملوكة لسكان أصليين أو كانت الأرض التي تغطي البترول والذهب عامرة بالزرع أو الضرع، مسكونة ببشر بدائيين- فلا بأس من إزاحتهم والتخلص منهم، ولا تثريب على إبادتهم واقتلاعهم من جذورهم.. فشرعية الغاب هي الحق والقانون.. ووضع اليد هو دليل الملكية وسند الشرعية قبل كل اعتبار. المال والذهب كان مقصدهم ومبداهم، والعنف وسيلتهم وشريعتهم، وما اغتصبوه من أرض اعتبروه وطنهم وملكاً خالصاً لهم. ولا بأس من صلوات شكر لعل الرب يبارك عملهم، وأعياد واحتفالات تمجد فعلتهم وتزين تاريخهم.

ومن سخریات القدر أن هذه المسرحية المأساوية تتكرر في العقود الأخيرة بمخرج جديد، وبإخراج عصري، ومسمى مبتكر. ولا بأس من حائط مبكى وإحياء هيكل وصلوات شكر مجددة، ومراسم واحتفالات كبرى تمجيداً لواحة الديمقراطية الجديدة

وهكذا بدا أن هذا التطور العلمى والتكنولوجيا السريع فى بعض أجزاء العالم الغربى قد صاحبه قصور ذاتى فى تغيير السلوك والعادات وردود الأفعال بنفس المستوى، وأنه لا يزال يتمسك بقيم مختلفة وكأنه يعانى من حالة شيزوفرينيا سياسية وثقافية. وعلى سبيل المثال فبالرغم من التقدم العلمى الهائل فلا زال الكثيرون فى الدول المتقدمة يعتقدون فيما يُطلق عليه بعض المفكرين "العلم المزيف" Pseudoscience، وهناك حوادث تاريخية تدل على ذلك فمثلاً تبنى أحد رؤساء فرنسا مشروعاً للبحث عن مصادر الطاقة والبتروى فى الفضاء "إلف اكويتان" Elf-Aquitaine Project.. وفى ألمانيا توجد مجموعات تستخدم أشواكاً حديدية للكشف عن إشعاعات مسببة للسرطان تعجز عن تحديدها الأجهزة العلمية الحديثة!! وعند الشعب البريطانى فإن الإيمان بالأشباح أصبح ظاهرة قومية.. وفى اليابان مائة ألف يؤمنون بقراءة الطالع.

ولكن تبقى بعد ذلك ملاحظتان: الأولى أن ثمة ارتباطاً واضحاً بين البعد الثقافى ورسوخه تاريخياً وبين درجة نمو المجتمع وقيمه الدفينة وسلوكه فى الأزمات، فالدول العريقة بصفة عامة يكون فيها النمو الاجتماعى والثقافى أكثر تجانساً وأبعد عمقاً.. والثانية أنه من الخطأ أن تنسب التطرف والرغبة فى الهيمنة إلى مجتمع بأسره أو إلى هوية محددة أو ديانة بذاتها. والثابت أنه فى كل بلد توجد رموز تؤمن بشريعة الغاب وتسيطر على أذهانها أفكار ومعتقدات لا تتفق بالضرورة مع

العلم أو العدل أو المبادئ الإنسانية. ولعل ذلك يشرح إلى حد ما لماذا فى إطار أزمة الشرعية الدولية وإشاحة الرأى العام العالمى عن كثير من أوجه الظلم لا زالت توجد ردود أفعال أكثر عقلانية وأقرب إلى العدالة والشرعية فى بعض الدول المتقدمة ذات الثقافة العريقة.

وإذا تجاوزنا كل هذا ومع رفضنا القاطع لما حدث من اعتداء على الشعب الأمريكى وقتل آلاف الأبرياء، ومع تقديرنا الكامل لحجم الجرح الذى أصاب الكرامة الأمريكية وأثار شعور المواطنين بشكل غير مسبوق، فإن ما حدث على أرض الواقع للديمقراطية بعد ١١ سبتمبر فى أمريكا هدد بشكل واضح المبادئ المقدسة التى كان يؤمن بها الشعب الأمريكى فى حرية التعبير والوقاية من التنصت وفى منع الاعتقال وفى حرية التجمع وحرية الرأى، كلها سقطت عند أول أزمة حقيقية شعر بها هذا المجتمع الذى خاض معارك ضارية طوال تاريخه للحفاظ على انطلاق الفكر وحقوق الإنسان وحق الآخرين فى الاختلاف. وأصبحت هناك رقابة كاملة على المكالمات.. وصارت حرية الاجتماع غير مكفولة، وصدرت قوانين تبيح تعقب من يشتهبه فى أنهم مجرمون حتى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصبحت هناك محاكمات استثنائية دون ضمانات قضائية.

ولعل هذا يعيد إلى الأذهان الدعاية التى قالها تشرشل يوماً وهى أن "الشعب الأمريكى وقادته فى معظم الحالات يصلون إلى الحل السليم بعد أن يفحصوا أو يجربوا كل الخيارات الأخرى" وهو أمر فى حالتنا هذه قد يحدث بعد ضياع الوقت وفوات

الأوان. لذلك فإن المأمول ألا ينساق هذا الشعب العظيم - الذى استطاع برغم قسوة المنشأ وعنف البداية أن يقيم حضارة عظيمة اتسمت بقيم إنسانية رفيعة وأنجبت مجموعة من خيرة المفكرين والمبدعين والمصلحين الاجتماعيين وأثرت الديمقراطية والإنسانية بأعلام من أمثال تيودور روزفلت Theodore Roosevelt، و لينوس كارل بولنج Linus Carl auling، ومارتن لوثر كينج Martin Luther King، وجون أدامز John Adams، وجون رولز John Rawls - فى ممارسات من شأنها أن تحدث مضاعفات قد لا يمكن علاجها.. ويجب أن تفكر الولايات المتحدة فى أسباب تزايد الكراهية ضدها بعد أن كانت دولة تتمتع دائماً باحترام وحب كل المطحونين والمقهورين والمظلومين، وأن تعالج المواقف المأساوية بمنطق عقلانى بعيداً عن ردود الأفعال العاطفية الناتجة عن الإحساس بجرح الكرامة، وبعيداً عن الإسراف فى استعمال القوة أو مسلسل العنف ونزيف الدمار.

الفصل الثاني

ظلال الماضي وسيطرته على الحاضر والمستقبل

وفي خضم هذه الأحداث وبداية الحرب في أفغانستان- تحت راية محاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة الذي أكدوا أنه سيهدد الحضارة الغربية- صدرت تصريحات من عدد من رؤساء الغرب يجب أن تتوقف عندها عندما تكلموا عن "حملة صليبية جديدة" وتهجموا على الإسلام. فهل كانت هذه التصريحات مجرد زلة لسان أم أنها كانت غفلة تظاهر أو سقوط قناع؟ الحروب الصليبية المعاصرة وثائية المعايير السائدة الآن والوضع الحالي للأمة.. كل ذلك جاء على زلة لسان!

إن هذه المقولة عن حرب صليبية وضرورة مقاومة محور الشر تذكرني بالحرب الصليبية الأولى التي جاءت تحت شعار "يا مسيحيي الغرب اتحدوا لتحرير مهد المسيح" واليوم نقول "يا ديمقراطيين الغرب اتحدوا لمواجهة الإرهاب وانتقاذ واحة الديمقراطية وهي إسرائيل، ومقاومة العرب والمسلمين والإرهابيين" وهو قول ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، ظاهره نشر الديمقراطية والحرية والعلم والثقافة والفكر في العالم، وباطنه إضعاف الهوية العربية والإسلامية وهذا يؤكد سيطرة الماضي على الحاضر والمستقبل.

فى المرة الأولى كانت كتوز الشرق هى الهدف الحقيقى.

فى المرة الثانية كان بتروال الشرق هو الغاية الكبرى.

ولعل هذا يجرننا للحديث عن الحروب الصليبية القديمة وأوجه الشبه بينها وبين الحروب الصليبية المعاصرة فقد جاءت جيوش الصليبيين إلى الشرق الإسلامى وكونوا إقطاعيات، واحتلوا أرض فلسطين وبيت المقدس.. إلى أن تم طردهم وإخراجهم من قلعة عكا بفلسطين وتطهير الأرض العربية منهم ومن أطماعهم بعد حوالى قرنين من الزمان. إذن فقد سبق الاستعمار الأوروبى الحديث للعالم العربى تاريخ طويل من الاستعمار يمكن أن نصفه فى خصائصه ودوافعه وتركيبه " بالاستعمار الوسيط" (١). فقد كان يتخفى وراء الدين فى شكل أو آخر، ولم يكن هذا الاستعمار يأتى فقط من جانب دين آخر غير الإسلام، بل كان -ويا للغرابة- يتستر أيضا تحت رداء الإسلام نفسه.

ولهذا الاستعمار الوسيط بدوره أصول وطلائع قديمة، لا نغالى إن تتبعنا أول خيوطها إلى العصور الكلاسيكية. فكل من الإغريق والرومان خرج للاستعمار البحرى عبر البحر المتوسط حيث كانت الوجهة الجنوبية فى الشرق الأدنى والأوسط هى المجال الاستعمارى الرئيسى. وظل الاستعمار الإغريقى قرونا حتى ورثه الاستعمار الرومانى رافعا شعار "بحرنا -Mare Nos trum" أولاً ومحققاً ما عرف فيما بعد " بنظرية وحدة البحر

١ - الدكتور جمال حمدان : الاستعمار والتحرير فى العالم العربى.

المتوسط". وكان هذا بداية عملية الشد والجذب، أو لعبة شد الحبل tug-of-war التاريخية، التي شهدتها ساحلا البحر المتوسط، وأصبحت ملمحاً سياسياً أساسياً منذ ذلك الحين في تاريخ حوض البحر المتوسط. ثم حدث انقلاب في ميزان القوى، والسبب في ذلك الانقلاب هو الفارق الحضاري الجديد فقد كان هذا بداية الأوج الحضاري و"العصر الذهبي" للعالم العربي بينما كانت أوروبا تعيش "عصورها المظلمة" وبينما كان العالم العربي واسطة الدنيا ووسيطها التجاري الأول، كانت أوروبا على حافة المعمورة وتحت رحمة المواصلات العربية. هكذا طغى المد العربي على الساحل الشمالي فأخضعه أو على الأقل أخضع القطاعات الإستراتيجية الحرجة فيه وهي كل جزر البحر شرقاً وغرباً ابتداءً من "قبرص وإقريطش" حتى مينورقة وميورقة، ثم الصقليتان "صقلية وجنوب شبه الجزيرة الإيطالية"، ومعظم أيبيريا، بل وزحف شمالاً إلى قلب فرنسا وأرسل لسانا إلى سويسرا. وبهذا تحول البحر المتوسط إلى بحيرة عربية مغلقة وخضع جنوب أوروبا لكماشة عربية فكاهها تخوم الأناضول في أقصى الشرق وأيبيريا في أقصى الغرب.

ولكن هذه الكماشة لم تلبث أن تراخت ثم تفككت وارتدت الموجة العربية ثانية إلى الساحل الجنوبي. وقد شاءت أوروبا أن تجعل من هذا اللقاء حرباً دينية ومن البحر المتوسط "خندقاً" moat عميقاً بين المسيحية والإسلام وأن تواصل "المبارزة" duel التاريخية عبر "كباريه المتحركة" draw bridges الممتلة في جزره ومضايقه الاستراتيجية. ومن المفيد لنا أن نحفظ في أذهاننا دائماً هذه الصورة الرمزية للموقف، ليس فقط لأنها تعبر عن

استراتيجية العصور الوسطى بلغة وفتون العصور الوسطى، وإنما أيضاً لأنها تشبيهه أثير حتى اليوم عند الكتاب والمؤرخين الأوربيين.

ومن ثم بدأت الحروب الصليبية التى تتألف من عدة موجات تشنجية موزعة على بضعة قرون. ومن الثابت تاريخياً أن الدافع الدينى لم يكن إلا قناعاً مذهبياً لاستعمار ماذى بحث، وأوضح دليل هو أن أكبر مؤيدى الحروب الصليبية - بل أكبر تجارها - لم يكونوا سوى كبار تجار البندقية وجنوة وغيرها ممن كان لهم مصلحة مادية حاسمة فى تجارة الشرق. وهنا نتساءل هل كانت أول وأطول "حرب خنادق" فى التاريخ تتم على نطاق إقليمى أو شبه قارى؟

ولقد تكسرت سيوف الصليبية فى النهاية على أسوار القلعة العربية فى الشام ومصر إذ لم يستطع الاستعمار الصليبي أن يثبت أقدامه إلا فى عدة ممالك ممزقة مبعثرة من ممالك الجيب فى الشام والأراضى المقدسة لبضعة عقود متقطعة. وعاد البحر المتوسط خندقاً راكداً إلا من مناوشات القراصنة والمغامرين. وفى ظل هذا الهدوء المؤقت انغلقت أوروبا على نفسها وعكفت تتعلم من الدرس الذى نالته من الحروب الصليبية والذى لم يكن درساً استراتيجياً فحسب وإنما كان أساساً درساً حضارياً. فقد احتكت أوروبا الوسيطة المظلمة بحضارة العرب المشرقة واستعارت منها ما وسعها، ثم أخذت تنميتها وتعمقها فكانت النهضة الأوروبية التى بدأت رحلة التطور التى ستصل بنا فى النهاية إلى الاستعمار الأوروبى الحديث .

وكان انتصار العرب فى الحروب الصليبية نتيجة للوحدة العربية التى تحققت فى القرن الثانى عشر وبسببها، وعندها أدرك الصليبيون أن لا مقام لهم فى أرض العروبة، فتحولت مكاسبهم إلى خسائر وانقلبت انتصاراتهم إلى هزائم، حتى انتهى الأمر - فى نهاية القرن الثالث عشر - بطردهم شر طردة من بلاد الشام. وسيأتى عن قريب - إن شاء الله - اليوم الذى يتمكن فيه العرب من إقامة دولة فلسطين التى عانت كثيراً من أصناف العذاب والقهر والمهانة وذلك بقوة الإرادة وبالوحدة، وبالعمل والعلم وقيم التقدم التى هى سند الحق الوحيد فى هذا الزمن.

من لا يستفيد من التاريخ يكرره

إن المعارك الصليبية لم تكن مجرد حروب. لقد كانت بالنسبة للوطن العربى تجربة خطيرة مليئة بالدروس والعظات... تجربة أثبتت للعرب جميعاً فى المشرق والمغرب أن وحدتهم هى الملاذ الذى يلوذون به وقت الخطر، والعاصم الذى يعصمهم من كيد الكائدين وشر المعتدين.

فقد كانت الحركة الصليبية بالنسبة للغرب الأوروبى مغامرة فاشلة كلفته كثيراً من التضحيات فى الأرواح والأموال التى ذهبت عبثاً لأن منطق العدوان لا يمكن أن ينتصر وسياسة البغى لا يمكن أن تنجح فى أرض عربية عُرف أهلها بالحرص على حريتهم وحرية بلادهم.

إن التجارب التى تمر بها الأمة العربية اليوم ليست جديدة

عليها، فقد سبق أن تعرضت هذه الأمة للأساليب نفسها من المؤامرات والدسائس والأطماع فى عصر الحروب الصليبية وعلينا أن نستفيد من هذه التجارب ونتعظ من دروس الماضى ونأخذ منها عبرة تعيننا على التغلب على أفدح خطر يواجه الأمة العربية اليوم وهو خطر إسرائيل ومَن وراءها .

لم يعد خافياً على أحد التعاون الوثيق بين الصليبيين الجدد - وهم نبت غريب لدعوة السيد المسيح الخالدة فى المحبة والسلام - والصهاينة لضرب المسلمين والعرب .. فمن المعروف أن الصليبيين والصهاينة بينهم عداوات تقليدية قديمة وأخرى وسيطة وثالثة حديثة .. وكثيراً ما اصطدما .. غير أنهم أحياناً يتحالفون ويتعاونون ويتقاربون كلما كان العدو المشترك هو الإسلام والمسلمين .. والتاريخ شاهد على ذلك فى العديد من المواقف فى التاريخ القديم والوسيط والحديث .

وإذا كانت إسرائيل قد تمكنت اليوم بمساندة الغرب من اغتصاب بقعة عزيزة على كل عربى من صميم وطننا، فإن هذه التجربة ليست هى الأولى من نوعها فى تاريخ الأمة العربية . ذلك أنه حدث منذ تسعة قرون تقريباً أن خرجت جموع كثيفة من غرب أوروبا أطلقت على نفسها اسم "الصليبيين" - كما سبق أن أوضحنا - وجوهر المسيحية والصليب منهم براء واستطاعت أن تقيم لنفسها مُلكاً فى نفس البقعة من بلاد الشام، ومن هذا المركز المتوسط فى قلب الوطن العربى أخذ الغزاة الغاصبون يعملون على مد نفوذهم وسيطرتهم، تارة إلى أطراف العراق وطوراً إلى أطراف مصر وشبه الجزيرة العربية.(١)

١ - الدكتور سعيد عاشور : أضواء جديدة على الحروب الصليبية .

والواقع أن الباحث لا يسعه سوى أن يسلم بالتشابه الشديد بين الظروف التي أقام فيها كل من الصليبيين وإسرائيل دولتيهما في نهاية القرن الحادى عشر وفى القرن العشرين - فى ذلك الجزء الحساس من جسم الأمة العربية. وفى كلتا الحالتين رفع المعتدى الغاصب رايات الحق ورسالات السماء وهو يخفى فى جعبته رغبته الدفينة فى اغتصاب الأرض والاستيلاء على حقوق الضعفاء، مستغلاً انقسام العرب وحكامهم فى الشرق الأدنى إلى قوى متنافسة لا يربط بينها رباط الإحساس بالخطر، وفى كلتا الحالتين ظهر رد الفعل قوياً فى صفوف الأمة العربية؛ فلم يرض الضمير العربى عن ذلك الوضع، ولم يجد رأى العام العربى ملاذاً يعصمه من الخطر إلا الوحدة، فارتفع صوت المخلصين ينادى بوحدة الصف ووحدة الهدف لاستخلاص أرض العروبة من مغتصبيها.

هذا هو التعاون الوثيق بين إسرائيل وصليبيى القرن الحادى والعشرين تحت دعاوى محاربة الإرهاب، وجماعة القاعدة والمتطرفين الذين سيهددون الحضارة الغربية.. وتناسوا أن الإرهاب لا وطن له ولا انتماء لديه وأنتا فى الشرق وفى الأمة العربية وفى مصر على وجه الخصوص قد اكتوينا بناره، وأنتا دفعنا من فاتورة الإرهاب ما أثر على اقتصادنا القومى، وتحملنا من قسوته ما روع الآمنين وتصدينا لمحاربتة واقتلعه بما لم تفعله دول كثيرة، ولازلنا نحذر من أخطاره وما زال عزمنا على التصدى له فى إطار الشرعية الدولية قائماً وبإصرار. وهنا لا نستطيع أن نفهم ما جاء على لسان بعض أقطاب العولمة- كما سبق وأن أوضحت- أنها حرب صليبية.. وفى اليوم التالى

اعتذروا وقيل أنها زلة لسان.. وإذا ضررنا بمشرط التحليل في عمق التعبير - الذي سُمى زلة لسان - نصل إلى أن الهدف هو إضعاف الهوية واللغة والثقافة والفكر المخالف للعملة أو القطب الأوحـد في العالم.

ولعل هذا يعيد إلى أذهاننا بعض الحقائق التاريخية - التي لم يستفد منها البعض - فالدول الكبرى لا تشعر بالخجل عندما تتبع مبادئ^(١) : " افعل ثم برر " أى إنتهز الفرصة الملائمة لتسيطر على الدول الفقيرة وأما التبرير فيكون بعد التدبير. ومبدأ " إذا فعلت فإنكر " بمعنى أنه إذا تسببت القوى العظمى في دفع الشعوب الفقيرة إلى اليأس والعصيان فعليها أن تنكر أن الذنب ذنبها ولها أن تتسبه إلى تخلف هذه الشعوب وأخطاء حكامها وخطرهم على العالم. ومبدأ " فرق تسد " أى إذا اجتمعت الدول الفقيرة على خيار واحد قد يكون في صالحها وقد يكون فيه الأمل للخروج من دائرة التخلف فعلى الدول القوية أن تفرق شملهم وتبث الوقيعة بينهم وتقدم للبعض منهم صكوك الفقران وعود الرخاء والأمان وتهدد البعض الآخر بالويل والثبور وعظائم الأمور ولا بأس من الحصار والتجويع فينفذ الجمع وتفرق الكلمة وتكون الكلمة العليا للدول الكبرى.

ومن هنا ينبغى على العالم أن يعى درس التاريخ فالعالم كله الآن المتقدم منه والمتخلف يقف على شفا حفرة من نار فالمصير واحد بالنسبة لكليهما ولا خلاص لهما من ذلك المصير إلا أن يتعاونوا على إقامة مجتمع جديد يقوم على أسس أهمها السلام

١ - مشروع للسلام الدائم للفيلسوف «كانت» ترجمة الدكتور عثمان أمين .

والعدالة والمساواة وإلا كان البديل كارثة تحل بالإنسانية جميعاً، بل إن هناك فعلاً كارثة أحاقّت بثلاثي البشر - العالم النامي - من جوع وعرى وأمّية وموت مبكر وإسكان لا يقى بالحد الأدنى من ضرورات الحياة. وتصحيح هذا الوضع البائس لهؤلاء الملايين، يستحيل أن يتحقق لأن العالم المتقدم جزء من علة هذه الكارثة، لأنه كلما اطرّد به السير السريع في التنمية والإنتاج تم الإسراف المجنون في البذخ والتبذير، وكانت النتيجة المحتومة هي أن يزداد الفقير فقراً والمتخلف تخلفاً.

ومن سخریات القدر أن التلث الذي احتكر الرفاهية واستأثر بالثروة لا يدرك أنه بإهماله شئون الآخرين يدعم وبشكل مأساوی قواعد الإرهاب ومواطن الفتن وحواضن الأوبئة الفتاكة وأنه إن عاجلاً أو آجلاً سيكتوى بالنار التي أشعلها أو على الأقل لم يعمل على إطفائها، وأنه وهو في ملاذه الأمن سيفيق ذات يوم على كوارث لم تخطر له على بال.

الفصل الثالث

العنف والإرهاب أم العدالة والشرعية

سيظل الإرهاب مستمراً في أنحاء العالم في ظل غياب الشرعية الدولية والسلام العالمى والتعامل بمعايير مزدوجة.. وفي أجواء يسود فيها الظلم وقسوة الإحساس به، فضلاً عن الطفيان والبغى واليأس من إصلاحه، وفي إطار غربة مكانية لمن فقدوا الأمل، وحرّموا العمل وطحنهم الإحساس بالمرارة واليأس فلم يجدوا إلا الغربة الزمنية ملاذاً ومهرباً وإلا الفكر المتطرف والإرهاب خلاصاً ومتنفساً، بل وسوف يزداد الإرهاب عنفاً فى ظل استمرار الكساد الاقتصادى وتداعياته السياسية والاجتماعية والنفسية.

إن التعصب والتطرف وغيرهما من السلوكيات غير السوية تؤدى إلى غربة الفرد " غربة مكانية " يترتب عليها "هجرة زمنية" وتكون النتيجة التقوقع ومقاومة التغيير والخوف من كل جديد وعدم مسايرة التطور مما يؤدى إلى ما أسميه بشلل فكرى فيصبح الفرد فريسة سهلة لدعاة الفتنة ويؤدى أيضاً إلى عدم رضا أفراد المجتمع عن أنفسهم وسخطهم وتذمرهم وبالتالي يؤثر ذلك على إنتاجهم كماً وكيفاً، ويؤدى فى النهاية إلى اليأس والهجرة الزمنية أو الاعتبارية أى إلى العنف والإرهاب أو إلى الإدمان والجريمة، كما يؤثر على السلام الاجتماعى وينعكس ذلك على السلام والاستقرار العالمى.

وهنا لابد أن نفرق بين الإرهاب والعنف من ناحية والمقاومة

الشرعية من ناحية أخرى فالإرهاب هو وليد للتعصب الفكرى
لرأى بذاته وعدم الاستماع للرأى الآخر ورفضه مقدماً ولا
يكتفى عند ذلك، بل يتخذ من العنف وسيلة لفرض رأيه على
الآخرين والاعتداء على حقوقهم والاستيلاء على أموالهم ظلماً
وعدواناً.. أما المقاومة الشرعية فهى أمر تكفله كل الأعراف
الدولية من أجل الحصول على الاستقلال والحرية والحياة
الكريمة واسترداد الحقوق المغتصبة. وهنا تقع مسؤولية كبيرة
على عاتق المجتمع الدولى -خاصة القوى العظمى به-
ومؤسساته التى تدعم السلام والأمن العالميين إذ ينبغى عليه أن
يرد المعتدى عن عدوانه ويجعل من الشرعية الدولية سيفاً قاطعاً
لكل أوجه الظلم والبنى والعدوان. وهناك من المواثيق الدولية
والقوانين والاتفاقيات العالمية ما يكفى ليكون مرجعاً للشرعية
الدولية يكشف أى طرف معتد أثيم سالب لحقوق الآخرين.
وينبغى على المجتمع الدولى أيضاً أن يدرك أنه حيثما وجد
الظلم والقمع والاضطهاد والتفرقة العنصرية وفقاً للعرق أو
الدين وحيثما وجد الطامعون فى حقوق الغير سنجد حتماً عنفاً
شديداً كحل وحيد لمقاومة ذلك كله وبما يؤثر سلباً على السلم
والأمن العالميين وعلى رخاء البشرية عامة.

الفصل الرابع

السلام أمل الإنسانية وهدف الأديان

إن الحقيقة التي لا شك فيها أن السلام ضرورة للتقدم البشرى، وأن المجتمع الإنسانى لا يمكن أن يتقدم بخطى حثيثة نحو الرقى فى جو مشحون بالاضطرابات، والتوتر الدولى، والتهديد باندلاع نيران الحرب فى أية لحظة من اللحظات.. ولا حاجة بنا إلى ترديد تساؤل كانت" عما قصد إليه صاحب فندق هولندى^(١)، حين نقش على ناصية فندقه رسماً يمثل قبراً.. ترى هل أراد بذلك الشاعر الساخر اللاذع أن يوجه اللوم إلى الناس عامة، أم خص به رؤساء الدول المتعطشين إلى الحروب دائماً، أم صاحب الفندق كان يجسد رؤية مستقبلية لمصير البشرية كلها فى إطار هذا الصراع المجنون نحو الهاوية. إن المجتمع الإنسانى لا يمكن أن يحقق وجوده، ويصل إلى أهدافه بدون أن يختفى شبح الحرب من مسرح العالم، ليحل محله غصن الزيتون وترفرف فيه حمائم السلام.

إن الإسلام دين الأمن والسلام يحرم استخدام السلاح من أجل القتل والتكيل كما يحرم الاعتداء "والله لا يحب المعتدين". فليست دعوة الشعوب إلى السلام إذن دعوة غريبة عن الإسلام أو جديدة على نهجه، إنما هى دعوة نادى بها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً من الزمان. هذه حقيقة واضحة لا ترقى إليها الريبة، والبراهين كلها دامغة بأن الإسلام لم يكن فى يوم من الأيام دين

١ - مشروع للسلام الدائم للفيلسوف «كانت» ترجمة الدكتور عثمان أمين.

العنف أو البطش، أو شريعته الظلم والعدوان، إنما كان دين الحرية والمساواة والإخاء والأمان ونبذ التطرف وإعمال العقل والتدبر والتفكير.. والإسلام دين الإقناع والحوار.. وعدم التسلط "فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر" .. ويقول تعالى "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" .. والإسلام دين الحوار المنطقي الهادئ الذى يستمع إلى رأى الآخر مهما كان موغلا فى الخطأ " ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن" .. والإسلام دين اليسر يقول تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر" ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "يسروا ولا تعسروا.. وبشروا ولا تنفروا" .. والإسلام دين التسامح يقول تعالى فى كتابه الكريم: "ولا تستوى الحسنة ولا السيئة .. ادفع بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه وليٌ حميم" ويقول تعالى: "وإن عاقبتُم فعاقبوا بمثل ما عُوِّقِيتُم به ولئن صبرتُم لهو خير للصابرين" .. ويقول تعالى: " فمن عفا وأصلح فأجره على الله" .. "والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين" .. والإسلام دين السلام يقول تعالى: "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، وقد جعل تحية المسلمين لبعضهم هى السلام عليكم ورحمة الله. وقد سمى نفسه عز وجل بالسلام فى قوله الكريم "هو الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس السلام" وجعل السلام تحية أهل الجنة "تحيتهم يوم يلقونه سلام"، وسمى الجنة به "لهم دار السلام عند ربهم" .. فالإسلام صورة مضيئة للتقدم البشرى والحضارة الإنسانية والسلام.

وقد سادت فكرة السلام طيلة القرون الوسطى وقام دعاة

السلام بنشر وبث المحبة بين الناس. فمن يرجع إلى شعر الشاعر الإغريقى هزيبود^(١)، يجد أنه يصف أى عصر ليس فيه حرب ولا قتال، وليس فيه سفك دماء ولا إزهاق أرواح بأنه عصر ذهبي. وكذلك فعل الشاعر الرومانى "فرجيل" حينما ردد تقاليد بعض شعراء العصور القديمة وآراءهم وحكمهم، وذكر نبوءة "سبيل" Sibyl بعودة عهد من السلام الدائم يرفرف بأجنحته البيضاء على الدنيا، ويعيش الناس تحت ألويته الخفاقة. وجاء الوزير "سولى" وزير هنرى الرابع ملك فرنسا، ووضع مشروعاً كبيراً، لنشر السلام والابتعاد عن الحروب، وكذلك فعل الأب سانت بيير St. Pierre فى القرن الثامن عشر، أما الفيلسوف ليبنز Leibnitz فكان صاحب فكرة فلسفية واحدة عن السلام، وهى وجوب إنهاء الحرب بين الأمراء.

كما وضع الفيلسوف الألمانى "كانت" فى القرن الثامن عشر مشروعاً للسلام الدائم وأشاد بحكماء العصور الغابرة حين أهابوا بالإنسانية أن تحرر نفسها مما يفرق بين الإنسان وأخيه الإنسان من لغات وأديان وأوطان، وأن ينظروا إلى الناس جميعاً وكأنهم أسرة واحدة، قانونها العقل ودستورها الأخلاق وهى نفس الفكرة التى دعا إليها أيضاً الفارابى فيلسوف الإسلام فى كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" منذ القرن العاشر الميلادى - وأن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب، لأن الحرب تولد مع روح التكسب والتجارة، وهذا نوع من الأنانية والجشع. ذلك أن الإنسان اجتماعى بطبعه، وهو دائماً عضو فى مجتمع لا ينبغى

١ - الدكتور جمال الدين الرمادى : الأمن والسلام فى الإسلام.

أن يكون همجياً أو على بداوته الأولى، بل يجب أن ينظم تنظيماً يتيح لكل فرد فيه أن يمارس حريته ويحقق غايته الأخلاقية، وأن الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق تلك الغاية هي الحرية في صميمها. وقد تشبع "كانت" بفكرة الفيلسوف الفرنسي الكبير "جان جاك روسو" الذي اقترح إنشاء تحالف بين الدول المختلفة من أجل تحقيق هذه الفكرة ونبذ فكرة الحرب وسفك الدماء. كما قام الفيلسوف الكبير "برتراند راسل" داعياً للسلام، وقاد المظاهرات وألقى الخطب، وعقد الندوات من أجل هذا الغرض، ووجه إلى العالم أجمع دعوات متكررة للسلام وإبعاد شبح الحرب الرهيب عن البشرية. ويقول برتراند راسل إن نشوب حرب نووية على نطاق واسع سوف يكون كارثة لا للطرفين المتحاربين فحسب بل للجنس البشري كله. كما يقول إن وقف التوتر الدولي سوف لا يؤدي إلى منع الشرور فحسب بل إلى حصول كل الشعوب على فوائد جمة حيث أصبحت الأساليب التكنولوجية والعلمية الحديثة قادرة على رفع مستوى الحياة في كل جزء من أجزاء العالم.

ومن العسير أن نتصور حكومة واحدة يكون في استطاعتها أن تحكم العالم بأسره. ثم إن الحرب لا نحسم بأي حال من الأحوال مسألة استعادة الحق أو تحقيق مكاسب غير عادلة.. وإذا كانت معاهدات السلم تضع حداً لحرب راهنة، فإنها لا تُلغى ولا تمنع حالة الحرب الكامنة في النفوس. لقد أصبح ضرورياً فرض الاقتناع لكافة الأطراف بأهمية وجود حالة من استراحة الحرب.. إن التفاوض الآن هو عملية حساب دقيقة لموازين القوة وقدرة كل طرف على الحركة بما يستلزمه ذلك من أهمية إقامة

بنية أساسية لحماية الوطن، وأهمية بناء ثقافة للسلام فى كل أنحاء العالم مبنية على استحالة الحرب مع إعادة بناء مفاهيم ومعتقدات وسلوكيات المجتمع فى إطار مشروع كامل.. والأمل فى جيل من الشباب يدرك أن الحياة أفضل من الانتحار وأن العمر أقصر من أن يهدر فى الصراعات والحروب وأن الأرض تتسع للجميع أحياءاً كانوا أم أمواتاً. وهناك مقولة لأينشتين تتكلم عن أن أى مشكلة لا يمكن حلها من خلال الوعى أو المنطق الذى تسبب فيها "No problem can be solved with the same consciousness which created it"

إن الذين يتصورون وهماً أنه يمكن فرض السلام بالقوة وحدها بصرف النظر عن مقتضيات العدل والمنطق مخطئون ويفتقدون رؤية مستقبلية ويتجاهلون عامل الزمن الذى يمكن أن يؤثر على توازنات القوى، كما أنهم لا يعون دروس التاريخ التى تؤكد باستمرار أن دوام الظلم زمناً لا يرتب حقاً ولا يقن وضعاً، وأن مشاعر الظلم ومرارة الإحساس بفقدان الحق تولد مع الأيام - وفى لحظة قاسية - طاقة هائلة تكسر حلقة الطفيان وتقلب موازين القوى.

إن نشر ثقافة السلام - وهو أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO - من أهم المهام التى يتعين على العالم أن يتعاون فى شأنها.. إن إدخال مفهوم السلام فى مناهج التعليم فى كافة مراحله هو هدف يجب أن يسعى المجتمع الدولى إلى استكماله وتدعيمه فى أسرع وقت ممكن.. إن مفاهيم الحرب والسلام تبدأ أولاً فى عقول البشر ويجب ونحن نشكل عقلية الأجيال القادمة أن نجعل من السلام

بنية أساسية تسمح بالتفكير العقلانى الذى يستطيع وحده أن
يحقق الرفاهية والإعمار فى كل ربوع العالم وأن يكفل الحياة
الكريمة لكل البشر.

الفصل الخامس

نحن وأحداث ١١ سبتمبر

لقد دخلنا بعد تلك الأحداث - ما بعد ١١ سبتمبر - في مواجهة ظروف دولية خطيرة وحساسة، أتصور أن مصر محتاجة الآن إلى أن تتسلح بقدرة واعية على رصد إرهابات المستقبل والتحويلات القادمة لكي نغتنم الفرص المتاحة في الوقت المناسب. ونحن لا زلنا في حاجة إلى روح الثورة، وذلك لأن المشاكل التي أمامنا سواء كانت داخلية أو خارجية محتاجة أكثر من أى وقت مضى إلى إرادة التغيير، وإلى تدعيم قوتنا الذاتية وإلى أن نتسلح بالقوى الجديدة الواعدة.. القوى الشاملة.. قوة العلم والمعرفة.

فبعد ١١ سبتمبر تعقدت الأمور بشكل خطير جداً وقد وُضعنا جميعاً كدول عربية وإسلامية في موقف الدفاع، وأصبحت إسرائيل المستفيد الأكبر من هذه الأحداث حيث استطاعت أن تربط بين أحداث ١١ سبتمبر والإرهاب وما يحدث في الأمة العربية، واستغلت مصادفات غير سعيدة في أن تقنع العالم ببعض الأفكار المغلوطة ونسبت الإرهاب للإسلام والعرب وخلطت بين الدفاع الشرعى عن النفس والاعتداء على الغير وبين حركة التحرر الوطنى والإرهاب وبين الأعمال الفدائية والأعمال الإرهابية وأصبحنا نحن في الحقيقة في موقف شديد التعقيد وشديد الصعوبة.

وقد دعا هذا كله الرئيس مبارك إلى القيام بجولات في أوروبا وأمريكا بهدف تبرئة الإسلام وتوضيح صورته السمحة

والتي تبين بجلاء أنه دين سماوى بعيد كل البعد عن الإرهاب والعنف ، ونجح فى تبييد الریط بین الإسلام والإرهاب وفى إجهاض فكرة صدام الحضارات، وفى إيقاظ الوعى الإنسانى فى النفوس، فبالوعى الإنسانى ترسخ فى نفوس الناس المثل العليا والقيم الروحية، والمعانى الجميلة، فالوعى الإنسانى هو الذى ينبه إلى الظلم كيف يرفع وينبه الناس إلى الأخطار المحدقة بهم فى الداخل والخارج.

الفصل السادس

زمن الهوان

إن ما يحدث اليوم حولنا فى فلسطين والعراق وأفغانستان وفى المنطقة العربية وفى أمريكا وأوروبا وفى تطبيق ثنائية المعايير وفى إشاحة المجتمع الدولى عن مواجهة الظلم أو حتى الاعتراف بوجوده إنما يتم فى النهاية طبقاً لحسابات دقيقة لموازن القوة ومعايير المصالح ولا بد أن نفيق إلى حقيقة مؤلمة هى أن لغة الخطاب العربى والإسلامي أصبحت لا تتماشى مع حقائق الواقع الدولى وعلى أحسن الأحوال فإن رد الفعل تجاه هذا الخطاب لا يخرج عن الاستخفاف فضلاً عن تقييمنا بالغفلة والتخلف كما أنها إقرار واضح منا بالعجز الكامل أمام العالم، وأمام شعوبنا وأمام التاريخ.. إن الخوف من مواجهة الحقيقة والعجز عن رد الفعل المناسب وعدم القدرة على اتخاذ الخطوات العملية لتغيير الاختلال فى موازين القوة سيؤدى فى النهاية إلى تعرية كاملة للنظم العربية، وإدانة شعبية وتاريخية لقيادات هذا الجيل.

لقد تغيرت المفاهيم والاتجاهات فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر فمن حوار حول الحضارات إلى هيمنة الحضارات ومن قبول الآخر إلى إرهاب الآخر ومن الشرعية الدولية إلى السطوة الدولية ومن الحرص على تغليف الهيمنة بطبقة من السكر إلى الإصرار على إقامتها بجرعة من العلقم ومن هنا تبدو خطورة الانسياق إلى ترك الأمور للزمن فالموقف

إرادة وقرار والتردد عجز وفرار ومن هنا لا بد لنا من مواجهة الأمر الواقع بمرارته، والعزم على تغييره، وكسر الحصار المفروض علينا، والتخلص من كسر إرادة بعضنا وفرض السيطرة علينا، والعمل على إعادة تغيير موازين القوة.. إننا لا نريد أن نكون أتباعاً، وننظر بمنظار يقدمه لنا الآخرون ويرون الأمور من خلاله، أو كما يراد لنا أن نراها من خلال هذا المنظار، فالقطب الأوحده له رؤيته الخاصة ورددها وراءه أتباعه وأضافوا إلى ذلك أن العالم قرية واحدة صغيرة لا تحتمل الاختلاف بينما القرية الواحدة تعج بالخلاف، وبمنظرة سريعة إلى الوضع العالمى القائم يتبين أمامنا:

أولاً: تمكن القطب الأوحده المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية ومن يسانده من دول الغرب من السيطرة على العالم.

ثانياً: السيطرة الصهيونية على معظم الدول الغربية والشرقية وتوجيهها لتحقيق مصالحها وأهدافها ومخططاتها.

ثالثاً: الضعف المزرى الذى تعيشه الأمة العربية والإسلامية " زمن الهوان " من ضعف الهممة وقلة الحيلة وتشتت الرأى وهوان المسلمين على أنفسهم وعلى الناس، واستكانة الكثيرين منهم فى معارك السيطرة عليهم، فالقوة العربية أصبحت ظاهرة صوتية. وهذا الوضع ملموس وله أسبابه ولا شك له نتائج كذلك. وهنا تحضرنى مقولة شهيرة "هنا على أنفسنا، فهنا على الناس"، ولكن أين القلة من المفكرين والكتاب والأدباء والرسميين والموسيقيين والعلماء... إلخ؟ لكى يحلوا ويوضحوا ويكونوا فى النهاية موقفنا الخاص التابع من أفكارنا والمؤكد لإرادتنا وهويتنا الوطنية لنخرج

من الحالة التي نحن عليها الآن.

قد يعيش الفرد العادي في كل أمة- ذلك الذي يسمونه رجل الشارع- دون إدراك للأحداث التي تدور حوله أو وعى بها، وذلك لأنه ينظر إليها نظرة جزئية أو شخصية أو لأنه لا صبر له على التعمق في تحليلها فهو يتناول الأمور جاهزة من وسائل الإعلام كما يتناول وجبة جاهزة من مطاعم ماكدونالدز الشهيرة وليس أمامه أو ليس له حيلة إلا الرفض وعدم تقبل التغيير أو مسaire التطوير والاكتفاء بأن يقدم إليه إنتاج الدول المتقدمة ولسان حاله يقول عن فهم مغلوط لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً"، وتحويره إلى: لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تلبث في أعشاشها وتفتح أفواهها فتصبح خماصاً وتمسى بطاناً.

إننا لا نريد لأنفسنا شللاً فكرياً، لأن مثل هذا الشلل الفكري إذا ما نقشى يصيب الناس بجمود في قدراتهم العقلية وهزال في حياتهم الثقافية بوجه عام. وهذا يحدث لأي أمة إذا وهنت قواها وفترت عزائمها.. إن النهر القوى في تدفق مائه يمضي في طريقه يشق به الصخر ويجرف الأعلاق والشوائب، أما إذا ما ركد ماؤه في مستنقع هنا أو هناك، وجدت تلك الشوائب والأعلاق مرعاها الخصيب.

الجزء الرابع

العمل والأولويات

- وقفة مع النفس
- قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة
- دور الدولة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة
- بناء القوة الذاتية
 - تنمية الثروة البشرية
 - التعليم وصناعة التفوق
 - مهام عاجلة
- البحث العلمي ومراكز الدراسات
- التكنولوجيا
- السياحة

الفصل الأول

وقفه مع النفس

إننا نعيش فى إطار عصر جديد.. وتحت سيطرة قوى جديدة تدير اللعبة وتتحكم فى قواعدها، وفى ملاعب القوى الجديدة تشكل الاعتبارات المحلية والانتخابية وجماعات الضغط عبئاً ثقيلاً على صانعى القرار السياسى، وتؤثر الصفقات المشبوهة أحياناً فى صنع القرار كما تؤثر فى أحيان كثيرة على العلاقات الدولية - وذلك كله فى ظل ما تبقى من ورقة التوت للأسوف عليها الشرعية الدولية - وبعبداً عن آليات صنع القرار السياسى ومناوراته علينا أن ندرك أن عوامل التقدم وآلياته أصبحت تعتمد الآن على المعرفة والبحث العلمى ومعايير الجودة الشاملة، وأن المصالح المتبادلة أصبحت تسيطر على المعاملات التجارية والاقتصادية. وأمام كل ذلك فلا نملك نحن العرب استراتيجية واضحة للتعامل مع القواعد القاسية لتلك اللعبة، ولا نملك القدرة المعرفية التى تجعلنا من واضعى قواعدها، وليس لدينا سياسة موحدة لمواجهة.. فقد اختلفنا على الاتحاد، واتحدنا على الاختلاف.. فبعضنا يعيش فى الماضى ومشكلاته، وبعضنا الآخر يعيش فى الحاضر. وهذا مرض يجب علاجه عندنا وعند غيرنا، وإن كان عندنا أفدح منه عند غيرنا، لأن الخلاف عندهم اقتصر على الأساليب والوسائل وهو فى النهاية خلاف منهجى، أما التمزق عندنا فقد تجاوز الاختلاف فى الأسلوب والطريقة إلى ثقافة المجتمع بحيث أصبحنا نعيش وكأننا فى عصرين مختلفين.. ازدواجية فى الرؤى.. وهو بذلك

نحن فى مفترق طرق.. أمامنا طريق الجمود وسجل أبطال
الفرص الضائعة.. وطريق من يتخطاهم الزمن وتضاجئهم
الأحداث.. وطريق من أعدوا العدة واستعدوا للرحلة إلى
المستقبل.. فإذا ما اخترنا طريق المستقبل وهو الاختيار الحتمى
الذى لا بديل عنه، فيجب علينا الاستعداد للرحيل، وأن نعد
للرحلة وأن نجهز المؤن، والموارد، والمستلزمات. ويجب علينا أن
نؤمن أنفسنا ونحصن أبناءنا، وأن نقوم بالحصول على المعلومات
ورسم الخرائط اللازمة لهذه الرحلة، ويجب أن نتدرب على مهام
المستقبل. كما يجب أن نتصرف بحرص بالغ إزاء الفعل ورد
الفعل وأن نلتزم بالضبط الصارم للنفس والحذر الواعى فى عدم
الانسياق فى انفعالات عاطفية، وأن نحدد بدقة ما نقول وما لا
نقول.

إن رحلة المستقبل تقتضى منا بوصلة ومشكلاً.. بوصلة
دقيقة تتميز بالسرعة البالغة فى الضبط والتحديد لتواكب
التغيرات السريعة والمفاجئة والمتلاحقة.. ومشكلاً Kaleido-
scope يرى الأحداث بزوايا مختلفة وتفسيرات متعددة ورؤى
تتصف بالمرونة وتشجع على الإبداع وتسمح بالاختلاف، ذلك أن
عالم الغد لا يخضع للمقاييس والرؤى الخطية أو الطولية أو
القوالب الجامدة، وإنما يتميز بالتشابك والتعقيد الذى يصل إلى
حد الفوضى والتداخل الذى يؤدى إلى الارتباك.

ولابد أن نشير هنا إلى أننا ونحن نعيد ضبط بوصلة
المستقبل ونمهد لزمان قادم لا يمكن أن ننسى اعتبارات الحاضر

التي تحتم علينا أن نحافظ على استمرار العلاقات الدولية الطيبة، وأن نأخذ في حسابنا ردود الفعل المحتملة ونحاول اتقاءها، وأن نتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، ذلك أننا في زمن غاب فيه المنطق وأخذ العقل إجازة واعتزلت الشرعية الدولية بلا مقدمات ولا إخطار.. إن الحاضر ليس فقط حفاظا على ما هو قائم وإنما هو وقاية مما قد يكون وتأمين لفرص قادمة لم يحن أوانها بعد وطريق الوصول إليها محفوف بالمخاطر. ومن هنا ونحن نتجه إلى المستقبل يجب أن نؤمن الحاضر، وأن نتحسس جيدا الطريق وأن نتجنب المفاجآت قدر الإمكان.

نحن لا نستطيع أن نفصل العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية والاستعداد للرحيل إلى المستقبل عن مشاكل الناس اليومية وعن متطلبات الحاضر الضرورية وعن العمل السياسي الذي يستطيع في إطار فن تحقيق الممكن أن يؤمن الجبهة الداخلية وأن يساعد الناس على الصبر، وأن يفتح باب الأمل لقطاعات عريضة باتت تحس بكآبة وضيق، ونزيل الإحساس الذي بدأ يسرى بين بعض الناس بأنه لا أمل ولا مستقبل، ومنتصدي للقوى التي غابت عنها الرؤية الصادقة وأعمت بصيرتها الأهواء والمصالح وضيق الأفق، وأصبحت تترصد لتغذية الفتن والتحريض على التذمر وترسيخ اللامبالاة واليأس بين الناس، وتلك مشاعر لا نستطيع أن نتحمل نتائجها خصوصا في الفترة الراهنة، ولا نملك أن نتجاهلها لأن الجبهة الداخلية في النهاية هي عدتنا وهي قوتنا الذاتية، وهي رصيدنا الاستراتيجي الذي يتحتم أن نستثمره أفضل استثمار، وأن نتمى فيه كل عوامل

لقد حان الوقت لكي نراجع أنفسنا كعرب ومسلمين وأن نصارع بعضنا البعض بأننا قد ارتكبنا أخطاءً فادحة ندفع ثمنها الآن.. وليس هذا اتهاماً لأحد ولا إدانة لطرف بل هو نوع من ممارسة النقد الذاتي، فكلنا مسئول.. البعض منا أخطأ في حق نفسه وأمته عامداً متعمداً وأخذته العزة بالإثم.. والبعض الآخر أخطأ الفهم وتجاوزته الأحداث وغافلته تغيرات قواعد اللعبة الدولية وعجز عن فهم المفردات الجديدة في لغة النظام العالمي الجديد.. وآخرون فهموا وأشاحوا بوجوههم عن مواجهة الحقيقة أو تباطأت ردود أفعالهم وتخطت بهم الأحداث.. والبعض لم يبذل الجهد الكافي في تنوير مجتمعه، وشرح قضيته. والقلة القليلة فهمت وأدركت وحاولت ولم تجد أذنًا صاغية أو عقولاً واعية.

ونحن جميعاً وأنا منهم قد حانت لنا ساعة مواجهة النفس بالحقيقة ومصارحتها بالمأساة.. كيف نرى عالم اليوم؟ ما موقفنا منه؟ هل لنا رؤية خاصة بنا، أم أننا نترك أنفسنا لوسائل الإعلام العالمية ونتناول الأمور كما تقدمها لنا؟ هل نريد أن نكون منافسين ومشاركين ولنا إرادة، أم مهمشين ومتخرجين ولا حول لنا ولا قوة؟ هل نريد أن نكون أو لا نكون؟ .. ما العمل؟

الفصل الثانى

قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة

لقد استطاع العالم المتقدم أن يتطور سريعاً من خلال تطبيق مجموعة من القيم والأساليب التى أصبحت فى وقتنا الحاضر ركائز أساسية للتطور والتقدم وهى الالتزام والإيمان بهدف، والإتقان فى العمل، وروح الفريق، والمنافسة الشريفة، واحترام العمل وقيمة العمل اليدوى، وتقديس العلم واحترام التعليم واتباع الأسلوب العلمى وسرعة تطبيق الاكتشافات العلمية فى الإنتاج، وتنمية الرصيد القومى المعرفى، والاهتمام بإنتاج البرمجيات، وزيادة نسبة المدخرات، والمرونة الصناعية، وتدعيم الديمقراطية، وحرية الرأى، وحق الاختلاف واحترام الرأى الآخر، فضلاً عن العدل والمساواة، واحترام الوقت وفن إدارته كمورد من أهم الموارد، والتسامح والتعاطف والنظافة.

كما قاموا بتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية كأحد أبرز قيم التقدم فى العالم لأنه مهما بذلت الدولة من جهد ومهما خصصت من موارد فإنها لن تستطيع أن تقى وحدها بالحاجات المتزايدة للتطوير فى عصر تتسارع فيه الخطى فى الاكتشافات العلمية، وتتسع دائرة التعليم واهتماماته ومتطلباته، وتتعدد فيه التكنولوجيات. فالعالم يتجه اليوم إلى الاقتصاد الحر، وإلى ما يسمى بالقطاع الثالث (المجتمع المدنى).. وفى ظل تقلص دور الحكومات وانتقال جزء كبير من مسؤولياتها إلى القطاع الخاص، وإلى المجتمع المدنى، يتعاظم دور الجمعيات غير الحكومية والتى

تقوم بالخدمات الأساسية المتعلقة بدعم التعليم والصحة والنظافة ورعاية المسنين، وتستطيع أن تقوم بأدوار رائدة ومبتكرة وبطريقة أفضل كثيراً من الطريقة التي تقوم بها الحكومة. ولهذا القطاع في مصر دور تاريخي حيث أدى خدمات جليلة في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية وكان مثلاً لعطاء المصريين ولرغبتهم في خدمة المواطنين وفي خدمة الإنسانية عموماً.. لكننا ما زلنا في حاجة إلى مزيد من مشاركة هذا القطاع الهام، فالمنافسة الدولية تحتاج إلى قوة عمل متطورة وخبرات بمعايير ومقاييس دولية، وذلك لأن تكلفة استيراد وتوطين هذه الخبرات ذات المواصفات الدولية أكبر بكثير من مصاريف إعدادها محلياً، بالإضافة إلى أنها تقتقد عنصر الولاء والانتماء. وبالتالي فإن رجال الأعمال إذا ساهموا في تمويل وإعداد هذه القوة البشرية فهم بذلك يخططون للمستقبل، فالجدوى الاقتصادية لتلك المساهمة مؤكدة ولا تؤثر على قدرتهم في سوق العمل. ولا شك أن الجهد التطوعي غير الحكومي القائم على حب الصالح العام والاهتمام به والرغبة في خدمة الغير والعمل الذي يسير في إطار روح الفريق سيضيف قوة ضخ جبارة سوف تساند الجهد الكبير الذي تبذله الدولة. لذلك نحن في حاجة إلى خطة لمخاطبة الرأي العام.. إذ ينبغي أن تتبلور المسؤولية الاجتماعية لرأس المال بطريقة أفضل في المرحلة القادمة، ونحن في حاجة أيضاً إلى حملة قومية لتغيير ثقافة المجتمع وتبنى الأفكار الجديدة اللازمة للتطوير ومواكبة التغيير.

ولكى ينجح عملنا يجب أن نجيد فن إدارة الموارد وأهمها تنظيم الوقت فهو أثمن ما يملكه الإنسان، وأن نتعلم احترام

الوقت والالتزام بالمواعيد، فالوقت قيمة حضارية، كما أنه موروث حضارى فى ثقافتنا العربية والإسلامية فالحكمة الماثورة تقول: "الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك"، ويقول شاعرنا العظيم أحمد شوقي:

دقات قلب المرء قائلة له إن الحياة دقائق وثوان .

والوقت قيمة اقتصادية وقيمة تقدم بل وقيمة تربوية تتمثل فى أن كل عمل له وقت بداية ونهاية. وهناك قانون يسمى "قانون ٢٠٪ إلى ٨٠٪" حيث ثبت أن استعمال الوقت دون تركيز يؤدى إلى إنجاز ٢٠٪ فقط من الأعمال و ٨٠٪ من الأعمال لا يتم إنجازها.

وقد آن الأوان أن نعيد النظر فى ثقافة الاجتماعات السائدة فى كثير من مجتمعاتنا، فقد أصبحت اللجان مقبرة للأفكار والإنجازات، وأصبحت الاجتماعات مضيعة وإهداراً للوقت، ولا بد أن نتذكر دائماً أن الاجتماعات تشبه الهواء الساخن الناتج عنها وأنها تتمدد كالهواء إلى المدى الذى نسمح به. وإذا لم نحدد مدة الاجتماعات فإنها تتحول إلى غول يبتلع الوقت والجهد ويقضى على الفكر والإبداع.

كما أن الأوان أن نحى ثقافة الإتيان فى العمل، وأن نتخلص من رواسب سلوكيات اكتسبناها من أيام التخلف والاستعمار وهى التظاهر بالعمل. وكان هذا منطقياً يوماً من الأيام كرد فعل لعدم الرغبة فى التعاون مع الفاسب أو المحتل وكمظهر من مظاهر العصيان المدنى تجاه ظالم لا نستطيع مواجهته أو مخالفته. أما الآن فلا بديل عن قيم الإتيان سبيلاً إلى التقدم والتميز، وميزة تنافسية فى السوق الدولية. ولعلنا نقتدى بحديث الرسول صلى

الله عليه وسلم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

ومن ناحية أخرى فإنه لا بد أن تنمى فى المجتمع بأسره وفى كافة مجالات العمل الوطنى قيمة التدريب المستمر، وفكرة التدريب أثناء العمل، وثقافة التعلم الدائم. إن المجتمع المتعلم هو المجتمع الناجح والقادر على المنافسة فى عالم اليوم. ومن مآثر القول : (لا يزال الإنسان عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه علم فقد جهل).

إذن أمامنا عمل كبير حتى نصل إلى ما نصبو إليه، وأهم ما يجب أن نتحلى به هو الإرادة، فهناك حكمة مأثورة تقول "إذا كنت تتصور أنك لا تستطيع أن تتجح فمن المؤكد أنك لن تتجح، وإذا كنت تريد أن تفعل شيئاً ولكنك تتشكك فى إمكان حدوثه فمن المقطوع به أنك لن تستطيع أن تفعله"، ونتائج معارك الحياة لا تذهب عادة إلى الأقوى أو إلى الأسرع، ولكنها تُحسم لصالح من درس وخطط .. حَدَدَ وَصَوَّبَ .. استثمر ذكاءه العملى والعاطفى واجتهد .. جد فوجد .. وثق بنفسه وآمن بريه فانتصر.. " فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عاملٍ منكم من ذكر أو أنثى" صدق الله العظيم.

الفصل الثالث

دور الدولة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة

علينا أن نواجه أنفسنا بحقيقة مؤلة هي أن السنوات القليلة القادمة سنوات قاسية مليئة بالمفاجآت غير السارة ومشاكل متشابكة بل وتحديات ومخاطر حقيقية.. وعلينا أن نبدأ في مواجهة مشاكل داخلية ملحة.. الأزمة الاقتصادية حتى وإن كانت جزءاً من ظاهرة عالمية.. أزمة الشباب والتي تتجسد في تآكل الثقة في كثير من المسلمات والقيادات، ومخاطر ضعف الهوية في مواجهة العولمة، والعزوف عن العمل العام، وتزايد الإحساس بالمادية، وضعف الأمل في المستقبل، واهتزاز القدوة، والفراغ السياسي.. علينا أن نستمر وبكل قوة في ملاحقة الفساد الذي يؤدي إلى فقدان الثقة في الدولة، وضياع الأمل في الحق والعدل، والإحساس بالفرية المكانية والانطواء، وضعف الانتماء وما قد ينتج عن ذلك من عصيان مدني في نهاية الأمر.

وهنا يتجسد دور الدولة.. فدورها لا ينمحي.. قد يتغير، ولكنه لا يتقلص، ويستلزم ذلك ضرورة مشاركة الدولة مع القطاع الخاص في دعم المجتمع المدني (القطاع الثالث) والعمل التطوعي والجمعيات غير الحكومية التي تؤدي الخدمات الإنسانية التي قد تعجز الحكومة عن تأديتها على الوجه الأكمل.. فقد قال «جيرمي ريفكين» "Jeremy Rifkin" أنه ما لم تنفق الحكومة والقطاع الخاص على تمويل هذا القطاع الثالث ليؤدي تلك الخدمات فإنهم سينفقون أكثر على بناء السجون لاستيعاب

المجرمين الذين سينشئون نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وغياب الخدمات الأساسية لقطاعات محرومة وزيادة ظاهرة التذمر، والغربة المكانية، والتطرف والإرهاب.

وقد كان الرئيس مبارك سباقاً إلى التنبية إلى دور الدولة الحاسم والمتغير في إطار الانتقال إلى الاقتصاد الحر والعلاقات الدولية في زمن العولمة. ونبه الرئيس في خطابه لمجلسي الشعب والشورى عام ١٩٩٨ إلى أهمية دور الدولة في ضبط مسار المجتمع والحفاظ على مصالح الدولة العليا والحفاظ على التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك دور الدولة في حماية المستهلك ومواجهة ارتفاع الأسعار والحد من البطالة. كما أكد على ذلك في خطاباته أمام مجلسي الشعب والشورى في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

لقد كان دور الدولة في السابق يتمثل في التخطيط وفي الإدارة وفي القطاع العام والنشاط الاقتصادي وفي أداء معظم الخدمات فضلاً عن الحفاظ على النسيج الوطني والهوية والوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع.. أما الآن ونحن في مرحلة الاقتصاد الحر فإن دور الدولة يختلف عما كان عليه في مرحلة الاقتصاد الموجه. فهو يميل إلى أن يكون دور قائد الدفة، ودور من يخطط ويراقب ويتابع ولكنه لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص أو المجتمع المدني.. ويبقى دور الدولة في رعاية ما يسمى بالمصالح العام "Welfare State" أو الحفاظ على الرضاء الاجتماعي العام والتوازن بين المصالح المختلفة ورعاية غير القادرين والمهمشين

الذين هم أهم عوامل الاستقرار وأقوى محاور التأمين للاستثمار وتدعيم قدرة الاقتصاد الحر والقطاع الخاص على النمو والبقاء، وفى الوقت نفسه تشجيع المبادرات الخاصة وتدعيم قوى السوق، مع حماية محدودى الدخل. ولا بد من وجود مؤسسات وبرامج وآليات لكفالة الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية لغير القادرين، وإعادة تأهيل من يقع فريسة للتحويلات الاجتماعية الخطيرة بحيث يمكنهم من العودة إلى عجلة الإنتاج وإلى الحياة الاجتماعية السليمة.

إن واجب الدولة يحتم عليها أن تمنع الاحتكار، وأن تحدث توازناً بين المصالح المختلفة، وأن تمنع سيطرة رأس المال على الحكم وشراء الأصوات الانتخابية. كما يجب أن يظهر دورها جلياً فى محاولة ضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع ومنع ما قد يحدث من تفاوت كبير فى مستوى الثروات والدخول بين قمة المجتمع وقاعه، وما يترتب على ذلك من احتمالات الصدام الاجتماعى والتناحر بين الشرائح المختلفة .. فيجب على الدولة أن تحدث التوازن بين مقتضيات إطلاق فرص الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص وإطلاق المبادأة الفردية والقضاء على ما قد ينشأ من فروق ضخمة فى قدرات الأفراد وإمكاناتهم وحقوقهم الواقعية وإلى افتتات واقعى على تكافؤ الفرص، وبين مقتضيات الديمقراطية التى هى مبنية على حقوق متساوية للمواطنين تتمثل فى صوت انتخابى لكل فرد، ومبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات. فمن الثابت تاريخياً أن التفاوت الصارخ بين شرائح المجتمع وفئاته فى أى نظام والغياب المستفز للتقارب بين طبقات المجتمع كان العنصر الرئيسى لسقوط كل الامبراطوريات

والقوى الكبرى فى كافة مراحل التاريخ وأن الأذكياء فى المجتمع
الرأسمالى فى القرنين الأخيرين استطاعوا ببصيرتهم المستقبلية
واهتمامهم بالآخرين أن يُجنبوا الرأسمالية مصيراً كان متوقعاً
من الكثيرين، وأنهم تجاوزوا بذلك أزمات لم يستطع منتقدوهم
من أصحاب الفكر الماركسى أن يتجنبوه لأنظمتهم.

ويبقى دور الدولة وتزداد أهميته فى الحفاظ على النسيج
الوطنى ودعم الوحدة الوطنية وترسيخ الهوية والحفاظ على
القيم الأصيلة وصيانة تكافؤ الفرص والتصدى للفساد
والانحراف، كما يزداد دورها أيضاً فى مواجهة التحديات على
الصعيدين العربى والعالمى، فعلى الصعيد العربى أمامنا معادلة
صعبة ولكنها ليست مستحيلة وهى ضرورة ضبط رد الفعل
الوطنى والقومى تجاه ما يواجهه الوطن العربى من أحداث فى
إطار حسابات دقيقة لردود الأفعال الدولية والأمريكية بصفة
خاصة، وتأثيراتها المحتملة على الأمن القومى المصرى، وأثرها
على إمكانات النمو الاقتصادى والاستثمار فى بلادنا.. ووجوب
المحافظة على التوازن الحرج بين الدور العربى والإقليمى لمصر
وهو ضرورة قومية وتاريخية وأخلاقية وبين أخطار المواجهة
الإسرائيلية والأمريكية.. وعلى الصعيد العالمى علينا أن نستفيد
استفادة مبكرة من التغيرات المستقبلية فى موازين القوى الدولية
فى إطار علاقاتنا الدولية فى هذه المرحلة، وفى إطار المعايير
المفروضة دولياً من القطب الأعظم. ومن ثم فلا بد من تغليب
ضرورات الأمن القومى المصرى بالدرجة الأولى، فلا شك أننا
نواجه موقفاً شديداً الخطورة والتعقيد وهو سيطرة هذا القطب
الأعظم على العالم، وذلك وضع يجب أن نتعامل معه بواقعية

وفى تقديرى سيستمر لسنوات.. ولكن المصلحة العامة وحسن إدراك الأمور تقتضى منا أن نستعد لما بعد هذه المرحلة. فما لا يمكن علاجه يجب أن نتحمله، ولكن ما يمكن الوقاية منه يجب أن نتداركه.

وما زال أمامنا جهد شاق نبذله فى مواصلة الاتصال بالقطب الأعظم والدول المتقدمة فى إطار حوار عقلانى يركز فقط على المصالح المشتركة العاجلة والأجلة ولا يمل من التركيز على التطورات المستقبلية التى تتعلق بمصالحهم.. ما زال أمامنا عمل شاق فى التعرف على العقلاء والمفكرين الذين لا يخلو منهم أى مجتمع مهما أصابه من غرور أو ركبه من العناد، وإقامة جسور من التفاهم والحوار معهم.. ما زالت أمامنا مهمة معقدة هى إيجاد محاور عمل مشترك تؤدى بنا ولو بعد حين إلى رؤية متماثلة تصل بنا جميعاً إلى السلام.. ما زال أمامنا واجب مقدس فى إقناع من تسلطت عليهم الفطرسة وجمحت بهم القوة بأننا لا نكره أحداً وأن عقيدتنا تدين اللدادة فى الخصومة وأن الحياة تتسع للجميع وأن العنف والحقد ياكل فى النهاية صاحبه.

وفى تقديرى فهناك قوى صاعدة فى العالم بدأت تستعيد قوة دفعها وهناك إرهابات واضحة على أنها ستتبوأ مكانتها فى عالم متعدد الكيانات وبه قدر أكبر من التوازن فى فترة لا تتعدى عشر سنين أو خمس عشرة سنة. وأولى هذه القوى هى الصين.. شعب تعدادة ١,٢ مليار نسمة ولا زال - فى عالم يموج بالتغيرات والاضطرابات - يحتفظ بتماسكه إلى حد بعيد، ويجدد قياداته بهدوء واضطراد ويتقدم من يوم إلى آخر بسرعة غير مألوفة. وفى هذا المقام تحضرنى واقعة بالغة الدلالة فلقد

أتيح لى أن أحضر بناء على دعوة من الرئيس الصينى جيانج تسه مين Jiang Zemin أولبياد الجامعات العالمى الذى أقيم فى بكين فى أغسطس ٢٠٠١ وتجري العادة فى مثل هذه المناسبات على أن يتبادل عداؤون حمل الشعلة حتى يصلوا إلى الاستاد ثم يصعد الأخير فيهم إلى منصة عالية بها مواد قابلة للاشتعال ليشتعل بالشعلة الأولمبية الشعلة الكبيرة التى تُرى فى كل أنحاء بكين وعندما وصل العداء الأخير إلى قاعدة المنصة العالية لم يصعد إلى المنصة وإنما ارتفعت من أرض الاستاد سفينة فضاء صغيرة وصلت إلى ارتفاع عدة كيلومترات ثم أطلقت صاروخاً واحداً موجهاً بالليزر أشعل الشعلة الأولمبية الكبيرة. ولا أدري لماذا خطر لى فى هذا الوقت أن هذا الاستعراض هو رد سلمى وطريف على مبادرة "حرب النجوم" .. وفى الأيام الأخيرة تناقلت وكالات الأنباء أن الصين قد أطلقت قمراً صناعياً إلى الفضاء. وهكذا تتوالى الشواهد على حجم الدور الذى يمكن أن تلعبه الصين فى السنوات القادمة. وفى السنوات العشرين الأخيرة كان معدل نمو الصين الاقتصادى السنوى يتجاوز الـ ١٠٪ فى كثير من الأحيان ، والبيانات المتاحة طبقاً لـ ALMANAC الأمريكى تقدر الدخل القومى الإجمالى للصين بنحو ٤,٥ تريليون دولار وهو رقم يقترب بسرعة من الدخل القومى الأمريكى كما أن الميزان التجارى بين الصين وأمريكا عام ٢٠٠٢ يشير إلى وجود فائض قدره ٩٢,٦ مليار دولار لصالح الصين.. بالإضافة إلى أن هناك جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادى غير المحصور أو البعيد عن الرصد الرسمى، وهناك أيضاً الجالية الصينية الضخمة التى تقدر بأكثر من ٥٠ مليون صينى يعيشون فى أماكن

مختلفة من العالم ولا يزال ولاؤهم للصين قوياً ومتيناً ويمثلون قوة اقتصادية ضخمة حجم ثروتها يتعدى ٢ تريليون دولار.. كما أن هناك إرهابات بأن التين الأصفر ستتسع رقعة نفوذه وربما كيانه نفسه إلى مناطق مجاورة تتشابه ظروفها وتتقارب مصالحها وتربطها بالصين الأم وحدة اللغة وتوافق العادات واختلاط الأنساب وتشابه الحياة الاجتماعية والظروف الجغرافية. كما تشد بعضها إلى بعض أوتاد من تاريخ مشترك وتجارب واحدة. ويؤكد ذلك ظاهرة تفوق الصين في الرياضيات والعلوم في كثير من المسابقات. وكذلك جذور الفن التي تتجلى باستمرار عبر عصور الحضارة الصينية، ثم المد العلمى المعاصر والذي انعكس في بعثات بأعداد هائلة إلى الولايات المتحدة وأوروبا كان معظمهم في القرن الماضى لا يعودون إلى وطنهم الأم، ولكن في السنوات الأخيرة من القرن زادت نسبة عودة هؤلاء العلماء والباحثين حاملين رصيذاً ضخماً من المعرفة والخبرة، مشكلين حشداً كبيراً من العلماء في المجالات الحساسة للتقدم البشرى. كما أن التوافق الغريب الذى استطاعت دولة "شيوعية" أن تحققه مع تجارب ناجحة بكل المقاييس للاقتصاد الحر هو أمر يشكل قوة دفع كبيرة لهذا النجم الصاعد الذى لا تنقصه الحنكة السياسية ولا القدرة على المناورة والمرونة اللازمة في هذه الفترة الحساسة من التاريخ.

والقوة الصاعدة الثانية هي الاتحاد الأوروبى.. بالعضلات الألمانية الضخمة وهي قوة الاقتصاد فى عصرنا هذا.. وبالبراعة المالية للإنجليز.. وبالموهبة الفنية والثقافية التى تمثلها فرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى الرصيد الضخم من المعرفة خاصة فى

العلوم الأساسية، والخبرات الفضائية والنوية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والتي هي في طريقها فيما أعتقد إلى أن تكون رصيда استراتيجيا للاتحاد الأوروبي.. إن هذا التجمع البشرى الضخم الذي يقارب المليار من البشر وبهذا الرصيـد القومي للمعرفة والجذور العميقة للثقافة والفن يشكل كيانا يرشحه كمنافس خطير في الحلبة الدولية.

ولعل بعض المواقف التي اتخذتها أوروبا تجاه بعض الأحداث الدولية وخاصة في الشرق الأوسط تنهض دليلاً على عراقلة هذه القوة الصاعدة وعمقها الثقافي، وتكشف في الوقت نفسه عن إرهابات وخلافات وتوازنات متغيرة في إطار تشكّل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

ونحن نملك رصيـدا تاريخيا وصلات قديمة ومصالح مشتركة وإمكانات كبيرة تعود بالنفع على كل الأطراف مع هذه النجوم الصاعدة.. والمهم أن نبدأ في وقت قريب بأسرع ما يمكن في تدعيم جسور التفاهم والصداقة والمصلحة المشتركة مع هذه الأطراف أو مع بعض المحاور المهمة فيها مثل الصين، ودول الاتحاد السوفيتي الأسبق الإسلامية، وفرنسا وإيطاليا وألمانيا حتى نصبح حلفاء استراتيجيين يمكن أن نفيد من هذه العلاقات عندما تكون هذه القوى عاملا حاسماً في التوازن الدولي.

ولكى نغير موقعنا على الخريطة العالمية يجب أن نعكف على بناء قوتنا الذاتية في هدوء وبغير ضجيج، وأن نركز على مواطن القوة الكامنة في البشر والمكان والزمان، وأن نتسلح بقوة رصد دقيقة للفرص والإرهابات والتحويلات القادمة، وأن نتفوق في المجالات التي لها ميزة تنافسية.

الفصل الرابع

بناء القوة الذاتية

قال تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون» (١) .

ويجب ونحن نتقهم الآية الكريمة أن نتنبه إلى أمرين..

الأول: أن القوة المعاصرة هي قوة العلم والمعرفة وأنها هي رباط الخيل في زمننا هذا وهي مربط الفرس وبيت القصيد .

والثاني: هو أن الله سبحانه وتعالى يقول «ترهبون به عدو الله، فالهدف من القوة ليس استعمالها وليس استنفادها، وإنما هو هدف أسمى وأكثر إنسانية.. هو مجرد إرهاب العدو ومنعه من التفكير في الحرب وإقناعه باستحالة تحقيق المكاسب غير العادلة عن طريق استعمال القوة. فالقوة التي تؤتي ثمارها وتحدث مفعولها وهي سليمة مصونة أفضل بكثير من القوة التي تُستنفد لتصل لأهدافها وتحقق مرادها . فبجانب هذا المغزى الإنساني من الحفاظ على الأرواح وتجنب كل الأطراف الهلاك والدمار فإنه يحافظ أيضاً على ثروات البشر وقدراتهم من التبدد والضياع، ويحتفظ للأجيال القادمة بفائض ضخم من ثروة الوطن ورصيده الاستراتيجي.

١ - سورة الأنفال آية (٦٠) .

تتمية الثروة البشرية

يجب النظر إلى الإنسان على أنه عنصر أساسى فى التتمية الدائمة.. فهو أدواتها.. وهو هدفها فى نفس الوقت.. وتتميته ليست مجرد تتمية تكنولوجية فحسب.. بل هى أيضاً تتمية فى المجالات الاجتماعية، والثقافية، والفنية، والأخلاقية.. وغيرها من المجالات الإنسانية المختلفة. وتعتمد ثروة الأمم على قيمة ما تملكه من الثروة البشرية، وليس كما كانت فى الماضى على قدر ما تملكه من ثروات أو موارد طبيعية، فنجد مثلاً دولة كاليابان - أو كوريا الجنوبية أو ماليزيا وغيرهم من الدول - لا تملك من الموارد الطبيعية الكثير حيث تستورد البترول والفحم والغاز والحديد والمواد الأخرى، إلا أنها استطاعت أن تحقق ثورة فى نوعية البشر.. وتغيير نوعية البشر لا يأتى بالتغنى بوجوب التغيير والثورة وإنما عن طريق التعليم فى مرحلة التكوين.. لذلك لا بد أن نصل إلى كيفية تغيير تكوين البشر بحيث يكونون مختلفين عنا وعن سبقونا.. يجب أن نعرف كيفية مواجهة التهديدات والتحديات وكيفية اللحاق بالأمم الأخرى لأننا ندخل فى سباق مستمر مع كافة الدول على الصعيد الاقتصادى، والثقافى، والفنى، والفكرى، والسياسى، والدبلوماسى. خاصة وأن الثروة البشرية هى ميزتنا النسبية منذ زمن الفراعنة الذين أنشأوا أول وأعظم حضارة فى التاريخ.. إن أبناء هذا الوطن هم ثروته الحقيقية وهم خير أجناد الأرض. ولقد أثّرت العمالة المصرية المتعلمة المهاجرة، المنطقة من حولنا، وكانت رصيدنا فى سنوات القحط ومصدراً أساسياً للعملة الصعبة فى مراحل الكساد والانكماش.

ما زلنا فى ظل مستوى وخبرات وقدرات ثروتنا البشرية مضطرين إلى اعتبار المؤشر العدى لهذه الثروة والتزايد السنوى لهذه القوة مشكلة يستلزم العمل على الحد منها.. وذلك أمر طبيعى فى ظل الظروف الحالية التى جعلت من الزيادة السكانية خطراً يبتلع كل عوائد التنمية، فى حين أن الأمل هو تدعيم هذه الثروة بخبرات وقدرات عالية تمكنها من خلق فرص عمل جديدة والمشاركة فى الإبداع والابتكار وانتشار التعمير وغزو الصحراء.. كما يجب أن نجعلها فى ميزان قوتنا التنافسية فمساحة أرضنا والثروات الطبيعية الموجودة بها والمزايا النسبية التى حباها الله بها كان يجب أن تؤدى إلى اعتبارنا الثروة البشرية وتزايدها ميزة تنافسية لهذا الوطن، فقد صنعت الثروة البشرية فى عصر الفراعنة أكبر وأعرق حضارة فى العالم عرفها التاريخ فى ذلك الوقت، فقد كان عدد سكان مصر فى عصر الفراعنة ٣٠ مليون نسمة أى ما يعادل تقريباً ١١٪ من سكان العالم.. ولكن فى ظل الظروف الحالية ولسنوات غير قليلة قادمة فلا مفر أمامنا من أن نتبع سياسة سكانية صارمة نحد فيها من الانفجار السكانى إلى أن نستطيع أن نجعل من كل فرد فى هذه الأمة ذكراً أو أنثى، طفلاً أو بالغاً، سليماً أو معوقاً- قوة مضافة إلى الرصيد القومى المعرفى وجهداً محققاً فى بناء مصر الحديثة، وهو ما يعيدنا إلى قضية تطوير التعليم والتدريب.

فالعلمية التعليمية المطورة أصبحت ضرورة من أهم ضرورات تنمية الثروة البشرية فى وقتنا الحاضر نظراً لما تتضمنه من أبعاد تتصل بالقيم والاتجاهات وأنماط السلوك، وبأساليب الإنتاج والاستهلاك، وإعداد القوى البشرية اللازمة

لتحقيق النمو الاقتصادي الأمر الذى يتطلب تغييراً شاملاً فى ثقافة المجتمع وسلوكياته تجاه التعليم ومتطلباته وأهدافه ووسائل ضبط جودته وتقويمه حيث أصبح التعليم وثيق الصلة "ببنية المهن" فى المجتمع بعد أن كان يوماً ما يُعد فقط الصفوة المثقفة المترفعة عن العمل.

ويأتى ذى بدء فإن تطوير التعليم فى مصر يواجه تحديين كبيرين أولهما الفجوة التمويلية الضخمة التى تباعد بين الطموحات المشروعة والأهداف الإستراتيجية التى يتعين الوصول إليها وبين حجم التمويل المتوافر حالياً. انظر جدول الإنفاق العام على التعليم (*). وفى هذا الشأن فلا بديل عن أساليب غير تقليدية ورؤية جديدة تتعلق بحجم وأسلوب التمويل. إن زيادة المشاركة المجتمعية فى تمويل التعليم أو المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وترشيد المجانية فيما بعد التعليم الأساسى وإنشاء المدارس التعاونية هى خيارات يتعين بحثها بجدية إلى جانب الاستمرار فى زيادة مخصصات الدولة للتعليم. إن مؤتمر قمة التعليم الذى شاركت مصر فيه عام ١٩٩٣م فى نيودلهى بتنظيم من اليونسكو كان أحد قراراته الهامة رفع نسبة مخصصات التعليم من الناتج القومى إلى ٦٪، وهو أمر من شأنه تدعيم إمكانيات التعليم وتطويره بشكل فعال فى مصر.

وإلى جانب ذلك فإنه من الضرورى أيضاً البحث بجدية فى ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستخدام أساليب وتكنولوجيات جديدة تحقق وفراً فى الإنفاق وتقلل من

(*) انظر جدول رقم (١٦) يملحق الجداول ص (٢٠٣).

الفاقد أياً كان قدره. وثانى هذه التحديات هو الحاجة الماسة إلى تغيير ثقافة المجتمع تجاه التعليم.

إن عملية التعليم عملية متكاملة لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادى وحده وإنما تتعداه إلى التنمية الثقافية والاجتماعية أى أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقيم سليمة. فمن المعروف أن عملية التنمية تتطلب تغييرات عديدة فى السلوك الاجتماعى القائم وفى ثقافة المجتمع وفى أساليب الإنتاج والاستهلاك المتبعة. وكثيراً ما تكون الممارسات الاجتماعية ذاتها سبباً فى حدوث التخلف وعائقاً من عوائق التقدم. ولذا كان من الضرورى أحياناً التخلص من بعض هذه الممارسات لتمكين القوى الاجتماعية القادرة على التطور من أن تلعب دورها فى دفع المجتمع للأمام. ويتطلب هذا جهداً مكثفاً ومدروساً يوجه نحو تكوين وترسيخ اتجاهات وقيم جديدة تستجيب لمطالب التنمية ولا تكون عائقاً فى سبيلها.

ونحن بلد به شرائح كبيرة - تمثل جزءاً من ثروتنا البشرية - ما زالت تتخطى حد الفقر، وإدخالهم فى المؤسسة التعليمية وإلزامهم بالتعليم مسألة تتعلق بالأمن وبالسلم الاجتماعى لأن هذه الشرائح لو تركت لشأنها لن تتعلم. وفى جنوب الوادى على سبيل المثال يوجد أطفال صفار لا يلبسون أحذية وأطفال يسقطون فى طابور الصباح فاقدى الوعى لعدم تناولهم طعام العشاء والإفطار. ويوضح الجدول الإحصائى أمراض سوء

(*) أنظر جدول (١٧) بملحق الجداول صفحة (٢٠٤) .

التغذية للأطفال فى بعض الدول..(*) إن مسؤولية المجتمع هى أن يرمى تلك الشرائح لأنهم إذا تركوا سيصبحون خطراً على الدولة وأمنها القومى وعلى السلام الاجتماعى. وإهمال هذه الشرائح هو إهدار خطير لثروتنا البشرية وتهديد لقدرتنا التنافسية، ويمكن تشبيهه بدولة تريد دخول كأس العالم لكرة القدم وتختار خمسة أو ستة من أعظم اللاعبين ولم تستطع إيجاد غيرهم وتدخل ضد أحد عشر لاعباً قد يكونون فى مستوى متوسط، والنتيجة معروفة أن الفريق المكتمل العدد سوف يهزم الفريق المكون من خمسة أو ستة من أعظم اللاعبين. ولذلك لا تستطيع دولة أن تدخل بشريحة غير مكتملة فإذا نحن فرضنا أسلوباً يحرم هذه الفئة من التعليم فإننا بذلك نهشم جزءاً من قوتنا البشرية.

إن إكساب الطالب أو الطفل قدرات التعلم الذاتى مسألة مهمة جداً، وإعداد المواطن القادر على مواجهة الحياة فى مجتمع ديمقراطى، وتمكينه من معرفة حقوقه وواجباته، وتدريبه على ممارسة هذه الحقوق والواجبات، ومعرفته بمؤسسات المجتمع السياسية والقانونية والمالية والإدارية، ومشاركته فى ترسيخ ثقافة وحضارة المجتمع، واستعداده للخدمة العامة فى إطار هذا المجتمع مسألة أساسية فى تنمية الثروة البشرية، وهناك مجموعة من الآمال والأهداف الكبرى التى يجب تحقيقها فى هذا المجال وهى:

- ١- تكافؤ الفرص
- ٢- التوسع فى التعليم
- ٣- التعليم للتمييز والتمييز للجميع

الهدف الأول تكافؤ الفرص وهو مبدأ نحن متفقون عليه ويجب أن نحرص على تطبيقه وصيانيته وحمايته بكل الطرق، ويستلزم منا استكمال البنية الأساسية للمعرفة لمواجهة هذه المنافسة العالمية الضارية، وذلك بالقضاء على الأمية لأن محو الأمية هو بداية أساسية ونقطة انطلاق محورية في سبيل دعم البنية الأساسية للمعرفة، فلا يعقل ونحن نتكلم عن استكمال البنية الأساسية للمعرفة أن نقبل بداية تهميش نسبة مئوية من المواطنين ذوى القدرة المتدنية والمهمشين عملياً عن متابعة مقتضيات التقدم والتطور، وعاجزين فعلياً عن المشاركة في بناء وتدعيم الرصيد القومى للمعرفة ويشكلون عملياً إهداراً خطيراً للثروة البشرية وبطالة فاضحة لجزء من قوة العمل المصرية.

إن الإنفاق على محو الأمية مهما بلغت تكاليفه يتضاءل بجانب ما يمكن توفيره من فاقد قومى مهدر حتى الآن نتيجة ضعف إنتاجية الأميين: (انتقاص إنتاجية المتعلمين بوجود أميين معهم - تكاليف تلوث البيئة - تكاليف سوء استخدام المرافق العامة - تكاليف الرعاية الطبية اللازمة لمواجهة نتائج الجهل وعدم الدراية بالجانب الوقائى وتدنى العادات الصحية السليمة - تكاليف تنظيم الأسرة - تكاليف التطرف والإرهاب التى يمكن أن تعد الأمية رافداً أساسياً من روافدها). لذلك يجب رفع قدرات وخبرات هذه الثروة البشرية إلى المعايير العالمية فتحسن لا نملك حرية التعامل بمعايير محلية فى مسابقة عالمية، ولا نملك ترف ترك شريحة من المصريين دون أن نستعين بها أو نقطع

عليها خط الرجعة في أن تكون قوة منتجة في هذا السباق العالمي.. لأن هذا يعد نوعاً من الانتحار، ولا نملك ترف أن ندخل بقوتنا البشرية منقوصة إلى هذه المنافسة العالمية. فمقدار قدرتنا على حشد الثروة البشرية بأكملها هو معيار أساسى لقدرتنا على المنافسة العالمية. إن الظروف المحلية سواء كانت مناخية أو اقتصادية أو اجتماعية هي ظروف تخصنا نحن ولا تخص العالم، ولا يجوز أن نتعلل بها.. فعندما ننافس في سوق دولية لن تقبل هذه السوق منا أعداراً ولن تقبل منا شهادة فقر أو شهادة عجز ولن تقبل منا شهادة مرضية ولن تعطينا ميزات لا تعطيها لدول العالم الأخرى، فنحن كلنا في منافسة مفتوحة.. وهذه المشاكل المحلية تصلح أن تكون مجالاً للمناقشة بيننا لكى نستطيع أن نتغلب عليها، ولكن لا تصلح بأى حال من الأحوال أن تكون مبرراً أمام السوق الدولية لكى تشفع لنا فى عدم الأخذ بالنظم الجديدة أو لغة العالم الذى نعيش فيه حالياً.

الهدف الثانى هو التوسع فى التعليم الذى يقتضى الإلزام الكامل لكل الأطفال فى سن التعليم، فقد وصلت نسبة الاستيعاب إلى ١٠١,٧٪ وانخفضت نسبة التسرب فى التعليم الابتدائى إلى ٠,٨٧٪ بعد أن كانت ٣,٨٥٪ سنة ١٩٩١ ووصلت نسب التسرب فى التعليم الإعدادى إلى ٢,٠٢٪ بعد أن كانت ١٠,٨١٪ سنة ١٩٩١، ولكن معظم هذه التغيرات تغيرات كمية. وقد جاء الوقت لنركز على التغيرات الكيفية للجودة، وليس معنى هذا أننا لم نحقق ارتفاعاً فى معدلاتها، فالجهد الذى بذل فى تطوير المناهج وتدريب المعلمين وإدخال تكنولوجيا التعليم حقق **نتيجة نوعية** ولكن ليس بالقدر الذى نتمناه. كما يجب إعطاء

فرص للاستمرار فى التعليم لأكبر عدد من السنوات لأن مستوى التعليم يؤثر على فرص العمل المتاحة ويؤثر على قدرة الإنسان الاقتصادية وعلى مركزه الاجتماعى، وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أنه إذا كان متوسط سنوات التعليم للمواطن على مستوى أى دولة ست سنوات فقط لا يحدث فيها تقدم اقتصادى، وإذا كان من ست إلى تسع سنوات يحدث بعض التقدم الاقتصادى، أما الدول التى استطاعت أن تحقق استمرار التعليم لفترة أكثر من تسع سنوات كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وإنجلترا فقد حدث فيها انطلاق اقتصادى مؤكد. وهذا مرتبط أيضاً بالإنفاق على التعليم، فهناك دراسة للبنك الدولى تؤكد أنه إذا أنفق على الطالب أقل من ٥٠٠ دولار لا يحدث تقدم اقتصادى ملموس، ومن ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار يحدث تقدم اقتصادى محدود وأكثر من ٥٠٠٠ دولار يحدث انطلاق اقتصادى بلا حدود، فهذا المبدأ مهم جداً يجب أخذه فى الاعتبار. ويشير الجدولان الإحصائيان إلى نسبة الإنفاق على الطالب فى مرحلة التعليم الأساسى، وفى مرحلة التعليم الجامعى فى بعض الدول. (*) إن حشد كل الثروة البشرية المصرية فى منظومة التعليم والتعلم هدف يتعين الوصول إليه بأسرع ما يمكن، وهو ما يقتضى وقف التسرب من التعليم نهائياً والقضاء على الأمية وزيادة سنوات التعليم للفرد وزيادة شريحة التعليم الجامعى. وتوضح الجداول الإحصائية السلم التعليمى، التعليم الجامعى للطلّابات، الالتحاق بالتعليم الجامعى، الطلبة

(*) أنظر الجداول (١٨ ، ١٩) بملحق الجداول صفحة (٢٠٥ : ٢٠٦) .

الجامعيون فى العلوم والرياضيات والهندسة من إجمالى طلاب الجامعات فى بعض الدول. (*)

الهدف الثالث هو مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع لأننا اليوم مع سيادة نظام العولة وبعد أن أصبحت قدراً محتوماً يجب أن نتساءل هل ندخلها فاعلين قادرين منافسين؟ أم ندخلها مهمشين ضائعين يائسين؟ إن الدولة الجادة التى تدخل فى هذه المنافسة الدولية ويكون لها مكان فى هذا السباق لابد وأن تعبئ قوتها البشرية بلا استثناء وأن ترفع قدرتها إلى أعلى مستويات الكفاءة والخبرة بحيث تشكل لنفسها ميزة تنافسية Competitive Edge على المستوى العالمى. ومن هنا فإن مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع لم يعد شعاراً ترفيهاً أو حلمياً من الأحلام إنما أصبح ضرورة بقاء وضرورة للأمن القومى المصرى والمنافسة العالمية، فلا مكان فى هذا العالم للجهلاء أو أنصاف المتعلمين ولا مجال للصدارة فيه إلا للتميزيين والمبدعين. ولذلك فقد وضع الرئيس حسنى مبارك هذا المبدأ فى الوثيقة الثانية لعقد الطفل المصرى وأكد على أنه هو هدف التعليم فى المرحلة الحالية والمقبلة.

الهدف الرابع هو تحقيق مبدأ الجودة الشاملة Total

Quality Management (TQM) وهو مرتبط إلى حد كبير بالتعليم للتميز. فالعالم كله اليوم فى إطار النظام العالمى الجديد الذى اجتاحت كل الحواجز والسدود والحدود يعتنق مبدأ الجودة الشاملة.. وبالتالي فالعالم كله مشترك فى صراع رهيب فى سوق

(*) أنظر الجداول (٢٠ ، ٢٤) بملحق الدجداول صفحة (٢٠٧ : ٢١١) .

عالمية واحدة تتنافس فيها كل الدول، وليس أمامها من سبيل إلا تحقيق مبدأ الجودة الشاملة الذى يتطلب أن ينجح نظام التعليم فى تعظيم قدرة الإنسان المشارك فى عملية التنمية.

ونحن دولة تتنافس أمام دول تعتق هذا المبدأ وتنتج إنتاجاً لا يحتمل الخطأ Zero Error Management فلا نستطيع أن ندخل بتكنولوجيا متدنية، أو بقوة بشرية ذات كفاءة محدودة.. ففى ظل النظام العالمى المبني على سيطرة التتين الإلكتروني واتفاقية الجات أصبحت فرص العمل المتاحة ليست على نطاق محلى بل أصبحت على نطاق عالمى وأى فرد فى ظل هذا النظام الدولى يستطيع الانتقال إلى أى مكان ويزيح القائمين بالعمل فى هذا المكان إذا كان أفضل منهم قدرة وخبرة ويهمش أيضاً مواطنى الدولة التى ذهب إليها، فإذا نحن سمحنا لأنفسنا بأن تكون قوتنا العاملة ليست على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة ولا تتمتع بمفاهيم الجودة الشاملة فإن أولادنا لن يجدوا فرصة للعمل وأى أجنبى يستطيع أخذ تلك الفرصة منهم وإزاحتهم عن مصدر كسبهم واليوم ليس أمامنا من مفر إلا الاستعداد للمنافسة القادمة، فنحن مطالبون بأن نبدأ من حيث انتهى الآخرون وأن نستغل كل طاقة أمل فى هذا الشعب وأن نستثمر كل طاقة بشرية موجودة فى بلادنا، ولن نفلح إلا إذا كنا صفا واحدا متراصا وأسرة متحابية متماسكة لا يشغلنا إلا مصلحة هذا الوطن ولا نضع لأنفسنا بديلا إلا الانتصار فى هذا السباق العالمى.

وهناك أولويات فى العمل يجب التركيز عليها لضمان الجودة الشاملة ولضمان فاعلية التطوير أهمها الأخذ بالتجارب

والمفاهيم التربوية الجديدة التى تستهدف الارتقاء بكفاءة التعليم وتحسين جودته، والانتقال به من دائرة "المحلية" إلى آفاق أرحب وأكثر اتساعاً وشمولاً تؤهله لأن يكون قادراً على الدخول بخطوات وثقة فى المنافسة العالمية.. ومن هذه التجارب والمفاهيم "الاعتماد التربوى للمدرسة" Accreditation. وهو نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات التى يجب الالتزام بها واتباعها ضماناً للجودة الشاملة التى تتطلبها ظروف المنافسة العالمية.

الهدف الخامس هو تنمية الطفولة المبكرة وهو مرتبط ب
بهدف الوصول إلى التميز للجميع، فالمنافسة العالمية منافسة
ضارية من أجل التقدم والتميز، وأحد قواعد الوصول إلى القمة
عندما تحتدم المنافسة أن نغير قواعد اللعبة، وهذا ممكن الآن
فى ظل الاكتشافات والحقائق العلمية التى أثرت تأثيراً ثورياً
على نظريات التعليم ونتائجه، وهو ما ثبت فى العقد الأخير من
القرن الماضى-الذى أطلق عليه عقد المخ البشرى Brain Decade
- وقد كان "جاردنر" سباقاً فى هذا المجال وثبت علمياً أن هناك
عدة أنواع من الذكاء "Gardner's Theory" يولد بها الإنسان
كالذكاء الموسوعى أى القدرة على تذكر قدر كبير جداً من
المعرفة، والتصورى، والمنطقى، واللغوى، والحسابى، والرياضى،
والموسيقى، والتوافقى الحركى، والاجتماعى، والعاطفى، والعملى،
والذكاء البصرى.. مع ضرورة تنمية كل هذه الأنواع جنباً إلى
جنب، حيث إنها تتساوى فى الأهمية وتتكامل ويعزز بعضها
البعض ولا يمكن أن نقول أن أحد هذه الأنواع من الذكاء أكثر
أهمية من الآخر. ويستلزم ذلك أن يركز التعليم على تنمية كل

نوع من أنواع الذكاء مما يساعد على التنمية السوية لشخصية الطفل، حيث يتغير المخ فسيولوجياً وعضوياً نتيجة للخبرات المضافة إليه من البيئة التي يعيش فيها ويتفاعل من خلالها مع المجتمع المحيط به. فكلما كانت البيئة ثرية كلما زادت التغيرات التي تحدث في المخ نتيجة للأثر الهائل للإثارة والتجربة والحفز مما يؤكد على ضرورة تعرض الطفل إلى ألعاب تنمي الذكاء، وخبرات تنمي القدرات وتعوده على الاعتماد على الذات، وحل المشاكل بنفسه، والبحث عن المعلومة، والاطلاع على وسائل الإعلام المختلفة، واصطحابه إلى الأماكن الطبيعية لتنمية حواسه، وتوفير الساحات الرياضية، وأماكن ممارسة الهوايات التي تنمي القدرات المستقبلية، والاهتمام بالأنشطة التربوية وثقافة الطفل.

إن كل هذه الأنواع من الذكاء تكون موجودة لدى كل طفل عند ولادته لكنها تحتاج إلى رعاية وتنمية. ومن الغريب أن هذه الأنواع مواقعها في العقل البشري مختلفة، وأساليب عملها مختلفة، وتخضع لمبدأ يسمى بنواخذ فرص التعليم أو المعرفة "Windows of Opportunities" فكل نوع من أنواع الذكاء تتفتح له نافذة يمكن من خلالها دعم وتنمية هذا النوع من الذكاء لدى الطفل. وقد أظهرت نتائج الأبحاث أن أكثر من ٩٠% من الأطفال يستطيعون الوصول إلى مرحلة التميز إذا ما أعطى كل واحد منهم الوقت الكافي والتعليم المناسب. كما أن هناك حقيقة علمية تقول أن نسبة النوايغ ١% من تعداد أي شعب، أي أن لدينا أكثر من ٦٠٠ ألف نابغة ينتظرون من يكتشفهم وينمي قدراتهم ويجعل منهم قاطرة للتقدم.

ومن المعروف أن هناك مدة زمنية محددة خلال مرحلة الطفولة تتفتح فيها نوافذ فرص المعرفة لتعلم خبرات معينة يكون من الصعب بعدها اكتساب هذه الخبرات. وعلى سبيل المثال، فإن نافذة تعلم اللغات تتفتح في السنة الأولى من العمر وتكاد تغلق في السادسة أو السابعة، وتتفتح نافذة الذكاء والتذوق الموسيقي والفنى في السنة الأولى أيضاً ثم تكاد تغلق في سن العاشرة، وتغلق نافذة الذكاء التوافقي الحركي والقدرات الحركية الدقيقة وصقل المهارات اليدوية المتميزة في سن الحادية عشرة، ومن المعروف أن كل نوافذ الفرص لا تغلق مرة واحدة أو بصورة مفاجئة ولكن هناك سلسلة من النوافذ كنافذة اكتساب مهارة تكوين الجمل وتركيبها بصورة صحيحة فإنها تغلق في سن الخامسة أو السادسة بينما تظل نافذة اكتساب الكلمات الجديدة مفتوحة طوال العمر، وبيولوج سن ١٨ سنة تقريباً تقل نسبة المرونة في المخ ولكن تزداد قدرته الإنتاجية، لذا فإن إهمال الطفل لتعلم اللغات الأجنبية المختلفة حتى نهاية المرحلة الثانوية سوف يؤدي إلى وجود صعوبة كبيرة في تعلمها فيما بعد.

والمخ البشرى يبدأ عند الولادة بمائة مليار خلية عصبية ويبدأ في تكوين تفرعات أشبه بالشجرة مع الخلايا الأخرى حتى يصل عدد هذه التفرعات إلى مائة تريليون تفرع في السنوات الأولى من العمر، لكن المخ البشرى يتبع قانوناً قاسياً وصارماً وهو "ما لا يستعمل يفقد" "Use it or lose it"، فإذا لم نستفد من نوافذ فرص التعلم وإذا لم ننم كل أنواع الذكاء، فإن قدرتها تقل تدريجياً ويتوه ويضل الإبداع في غياهب النسيان. **والحقيقة العلمية تدلنا على أن المشكلة تتمثل في البداية المتأخرة، لذلك**

يجب أن يضع التعليم البنية الأساسية بالكامل في السنوات الأولى من العمر وبالأخص السنوات الست الأولى من العمر.. لكن جزءاً من هذه السنوات لا يقع تحت سيطرة المؤسسة التعليمية وهي السنوات الأربع الأولى من العمر، ولذلك فلا بد من وجود آلية تضمن تنمية قدرات الطفل في تلك السنوات أيضاً والاستفادة منها، فمهما كانت براعة العملية التعليمية فهي تتوقف على مقدار رعاية الطفولة في تلك السنوات، كما يجب أن يتخطى التعليم الحدود المكانية والزمانية المتعارف عليها خلافاً للتعليم التقليدي، ويتطلب ذلك أن يتخطى التعليم أسوار المدرسة بدلاً من أن يقتصر على ما بداخلها.. فيكون في الأسرة والمجتمع ممثلاً في الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال ومؤسسات الإعلام. كما يجب أن يتخطى حدود الزمان بأن لا يقتصر بدء التعليم على سن الرابعة، بل يجب أن يبدأ مع السنة الأولى من العمر.

إن كل طفل سويّاً كان أم معاقاً يمتلك منظومة خاصة به من هذه الأنواع من الذكاء بنسب مختلفة تشكل شفرة عقلية له لا تفترق كثيراً عن البصمة الجينية أو عن البصمة اليدوية. وهذه الشفرة يلزم اكتشافها مبكراً وفك شفرتها والتعامل معها بما يصل بالطفل إلى قدرات عقلية متميزة. وثبت هذا الكلام عملياً ومعملياً بالأجهزة الحديثة وأصبح يمثل البنية الأساسية للمعرفة. فالطفل الذي يتعرض للحفز والإثارة المناسبة في مرحلة الطفولة المبكرة وتستثمر عنده نوافذ فرص التعلم فإنه يصل إلى آفاق وإمكانات لا يستطيع الطفل الذي لم يستفد من هذه النوافذ أن يصل إليها مهما بذلَ معه من جهد.. وتظهر

الفجوة بين مستوى الأطفال الذين تعرضوا للحفز والإثارة والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وأولئك الذين افتقدوا هذه الرعاية الواجبة، إذ يتمتع الطفل الذي نال تلك الرعاية بمميزات كثيرة ويظهر أثرها على دخله فيما بعد، وتتحقق له حياة أفضل، كما يتحقق له التآلف الاجتماعي، وتقل معدلات إنجابه ومعدلات ارتكابه للجرائم. كما ينشأ إنساناً سليماً حيث تقل فرص إصابته بالأمراض كالضغط والقلب والسكر. ولذا يجب أن يكون لنا السبق في الاستفادة من هذه الاكتشافات العلمية الهائلة إذ يمكن أن تشكل لنا ميزة تنافسية تعوضنا عن سنين طويلة من التخلف، وتسهم بشكل رئيسي في تكوين الرصيد القومي المعرفي.

إن العناية بالطفولة المبكرة ليست قضية خيرية وإنما هي قضية استثمار وضرورة مجتمعية، وإن دمج الأطفال أصحاب الظروف الخاصة مع بقية الأطفال ليس من باب العطف أو الشفقة أو الرعاية لفئة ضعيفة أو مستضعفة إنما هي ضرورة مجتمعية وتطبيق لمبدأ قبول الآخر ونوع من التكامل يبين قدرات مختلفة. كما أنه يمكن تنمية نوع أو أكثر من أنواع الذكاء لدى أصحاب الاحتياجات الخاصة، فقد نجد شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة متميزاً في ناحية معينة كالناحية الموسيقية أو الرياضية مثلاً.

وبعد الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة الاستثمار الأمثل لأية أمة خاصة في عصر يقوم فيه الاقتصاد على المعرفة، فقد بينت الدراسات التي أجريت عبر الأعوام الثلاثين الماضية أن توفير الرعاية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كثيرة، وأن عائد تقديم برامج رعاية الأطفال في السنوات الأولى

من العمر تعادل أضعاف تكلفة تلك البرامج، وقد تبين كذلك أنه إذا تأخرنا في تقديم الرعاية إلى ما بعد أن يتخطى الطفل تلك السنوات المهمة، فإن الفوائد ستكون أقل كثيراً.

وهكذا فإننا ينبغي أن نبذل أقصى جهودنا وأن نفعل كل ما نستطيعه للاستثمار في تلك المرحلة المهمة، حيث أوضحت بعض دراسات البنك الدولي أن نسبة العائد الاقتصادي لمشروعات الطفولة المبكرة تحقق أكبر عائد اقتصادي إذا ما قورنت بالمشروعات الزراعية أو الصناعية، وعلى سبيل المثال فإن العائد الاقتصادي في مشروع "بيرى" لمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية هو ٧,١٦ أى أن كل دولار ينفق يعود بقيمة مضافة ٧,١٦ من الدولارات. فكل استثمار يقدم في تلك المرحلة يعود علينا بالفائدة فيما بعد. وقد تبين من خلال الدراسات التي أجريت على أن العائد الاقتصادي من برامج الطفولة المبكرة يتراوح بين ٣,٠٦ في بوليفيا و ٣,٠٠ في الفلبين- في حين يتراوح العائد الاقتصادي لمشروعات الغابات والري وتربية الحيوانات والأسمدة ما بين ١,١٨ و ١,٤٨ و ١,٥٩ و ٢,٢٧ (*) - وهذا يعنى أن المجتمع يسترد ما دفعه بل ويحصل على فوائد من الاستثمارات التي ينفقها في مرحلة الطفولة المبكرة.

وهنا يجب أن نتنبه جميعاً إلى أن استثمار مرحلة الطفولة المبكرة في التعلم وتنمية قدرات الطفل العقلية يجب ألا يتم على حساب حق الطفل في ممارسة طفولته، فمن المهم جداً التوفيق بين متطلبات التعلم وحق الطفل في التمتع بطفولته وإشباع حاجاته الطبيعية، كالحاجة للحب والحنان والعطف والتقدير

(*) أنظر الجدول (٢٥) بملحق الجداول صفحة (٢١٢) .

والانتماء وحب الاستطلاع والنجاح، وعلى العكس فإن الخوف والرهبة والتوتر والقلق والإجهاد تحد من قدرات الطفل على التعلم. لذلك فإن أساليب التعليم في هذه الفترة يجب أن تختلف جذرياً عن مرحلة التعليم الأساسي فيما بعد سن السادسة. ففي مرحلة الطفولة المبكرة يجب أن نركز على ما يحبه الطفل وما يخاطب رغباته الدفينة، كما يجب أن نحبه فيما يتعلم، وأن نراعي خصائص مرحلة الطفولة المبكرة في النمو السريع والحساسية البالغة للعوامل البيئية والجغرافية والمجتمعية التي تؤثر على النمو تأثيراً بالغاً، فالبينة تؤثر فيه بشكل كبير لذا فإن إثراء البيئة التي يعيش فيها الطفل ذات أثر بالغ في عملية التنشئة.

ولذلك يجب أن نركز على عدة محاور رئيسية أراها تشكل مهام قومية عاجلة وأساسية:

● **أن يبدأ التعليم قبل السن المدرسي،** لأن التعليم يجب أن يبدأ قبل سن مرحلة رياض الأطفال خاصة تعليم اللغات والموسيقى والمهارات اليدوية الدقيقة.

● **العناية الفائقة بمرحلة رياض الأطفال،** ولا بد أن نوفر مكاناً لكل طفل في مصر في هذه المرحلة الهامة التي سبق وأن أوصى بها مؤتمر التعليم الابتدائي أن تضاف إلى مرحلة التعليم الإلزامي، وأن تتناسب مبانيتها من حيث مساحة الفصول، والأثاث، والتهوية، والنظافة، والأفنية، والمناهج، وكثافة الفصول، والمعامل، والأنشطة، ووسائل الترفيه مع هذه المرحلة العمرية.

● **استخدام أساليب تدريس مبتكرة تخاطب كل أنواع الذكاء**

وكل حواس الطفل وعواطفه بالصورة والإشارة.. بالأغنية والعبارة.. بالموسيقى والرياضة.. بالإثارة والحماس.. بالتشجيع والرعاية.. بالمرح والأنشطة.. بالمكتبة وقاعات البحوث.. وتستغل كل موارد المعرفة من كتاب وموسوعة وكمبيوتر وآلة موسيقية.

● أن يتبنى المدرسون أسلوباً في التدريس يخاطب كل الحواس ويشير الحماس وينمي المواهب والمهارات المختلفة بتشجيع الطفل على الجري واللعب لتنمية ذكائه العضلي والحركي وبالتحدث معه لفترات طويلة لتنمية ذكائه اللغوي... الخ.

● أن يستخدم المدرسون الوسائل التكنولوجية التي تتمشى مع المستوي العقلي للطفل وأسلوب تفكيره للوصول بقدراته ومواهبه إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، ولتنمية قدرات الاستكشاف والإبداع والابتكار والتعبير القائم على المشاهدة الحسية باستخدام الألعاب الملموسة وتصنيعها بشكل يسمح بتدرج مستوياتها، ويشجع على حلها وتركيبها وتشكيلها مع الاهتمام بالتربية الموسيقية والتربية الفنية، والتأكيد على قيمة العمل الجماعي والحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، والتأكيد على اكتساب مهارات الأسلوب العلمي في التفكير.

● تطوير المناهج لتواكب الألفية الثالثة، بالتركيز على مفاتيح المعرفة وطرق البحث، وعلى المهارات الحياتية والاتصالية، وعلى الجانب التطبيقي القائم على التجريب وتأدية الطفل عملياً لما يتعلمه نظرياً.

● إتاحة الفرصة لكل أنواع النشاطات داخل أسوار المدرسة وخارجها بالإضافة إلى الرحلات والمشاهدة الميدانية.

● أن يمتد الفكر الجديد في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة إلى الأطفال أصحاب الظروف الخاصة. فالاكتشافات الحديثة تعطينا وتعطي أطفالنا الذين حرموا من بعض القدرات أملا جديداً في اكتشاف الطاقات التي لم يحرموا منها وفي تنمية مواهب لم تصل إليها الإعاقة وتشكل لهم طاقة نور وقدرات تمكنهم من حياة أفضل وأسعد.

● الاستغلال الأمثل لمرحلة الطفولة المبكرة قبل رياض الأطفال ومراعاة ميولهم، وفتح نوافذ الفرص أمامهم، لإبراز وتنمية مواهبهم واستعداداتهم باعتبارهم ثروة مصر البشرية.

● أن تقوم الأسرة بدورها في مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية ما لدى الطفل من ذكاء ومواهب متعددة على مدى سنوات العمر لأن دور الأم في مرحلة الطفولة المبكرة لا يعادله دور آخر، فهي القادرة بالعلم والتعلم والتوجيه السليم والتدريب على تعليم طفلها في مرحلة الطفولة المبكرة بالإثارة والحفز والتشجيع والحنان واستغلال نوافذ الفرص المتاحة لها بكافة وسائل التعبير وتنمية كل أنواع الذكاء بحيث يصل الطفل إلى أقصى إمكاناته التي وضعها فيه الخالق سبحانه وتعالى.

● وهذا يقتضى عمل دورات تدريبية للوالدين لتوعيتهم بكيفية التعامل مع أطفالهم في مرحلة الطفولة المبكرة ومحاولة اكتشاف مواهبهم وتنميتها ورعايتها وحفزهم على الاستكشاف والاستطلاع والعمل على تشجيعهم وإشباع حاجاتهم الطبيعية

لتحقيق الاستقرار النفسي للطفل وتجسيد القيم الحميدة في سلوك الأطفال.. وهو ما يضيف مسئولية جديدة وأساسية للمؤسسة التعليمية.

● **أن توفر الأسرة التغذية السليمة للأطفال مع تحسين نوعية التغذية وضمان نظافتها وصحتها** ذلك أن الغذاء الجيد يؤثر تأثيراً ملحوظاً على عملية النمو الجسمي والفسولوجي والحركي والحسي، وكذلك على مستوى التحصيل الدراسي والعلمي. فقد أكدت الأبحاث العلمية على أن الغذاء المتكامل الذي يوفر للأطفال في سن الطفولة المبكرة والسعرات الحرارية الكافية والمواد الغذائية الأساسية من بروتين ومعادن وفيتامينات، يعد ضرورة حيوية للنمو السليم والقدرة على التعلم والاستيعاب وحماية الأطفال في هذه السن المبكرة من مخاطر تعرض خلايا المخ لتلف مستديم يؤثر على قدراتهم المستقبلية نتيجة لنقص بعض هذه العناصر. ومن هنا فإن التغذية السليمة في مرحلة الطفولة المبكرة لا تشكل فقط ضرورة صحية، وإنما هي أيضاً ضرورة تعليمية وتنموية.. كما يجب أن تهتم المؤسسات الصحية بالخدمات الصحية الوقائية، وتوفير متطلبات الطفل الغذائية.. وكذلك أصبح للممرضات والأخصائيين الاجتماعيين دور كبير في تشئة الطفل تشئة سوية.

● **أن تهتم الأسرة بتعليم الأطفال طرق الوقاية والسلوكيات التي تدعم النظافة الشخصية ونظافة المنزل وتجنب تلوث البيئة.**

● **أن توفر مؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفل الجو الأسرى السوى من الناحية الصحية والجسمية والعقلية**

والاجتماعية والنفسية والروحية، وأن تركز على تربيته على قيم الحق والخير والجمال.

● **ضرورة تكاتف وتعاون مؤسسات الرعاية الاجتماعية ورجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية مع المؤسسة التعليمية للقيام بدورها تجاه مرحلة الطفولة المبكرة.** فالجمعيات غير الحكومية تستطيع أن تؤدي خدمات في غاية الأهمية في مجالات مختلفة من مجالات تنمية الطفولة سواء من الناحية التعليمية أو الصحية أو الإرشادية، كما أنها كفيلة بدعم الجهود الذاتية والتمويلية لهذه الأنشطة الهامة.. إن نجاح رجال الأعمال مرتبط بإعداد قوة عمل متميزة تستطيع أن تدخل عصر التكنولوجيا والمنافسة العالمية، ويقتضى ذلك توافر شريحة عريضة من هذه النوعية وليس قلة متميزة وهذا يحتم أن يكون الهدف في المرحلة القادمة هو التميز للجميع Excellence For All ، وذلك يفرض مسئولية مشتركة بين القطاع الخاص ورجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية وبين وزارة التربية والتعليم ويشكل مصلحة مشتركة بين الطرفين تقتضى تعاوناً وثيقاً ومخلصاً خاصة فيما يتعلق بتحديد المواصفات المطلوبة لقوة العمل المصرية التي يمكن أن تساعد القطاع الخاص على المنافسة العالمية.

● **لابد من غرس الحافز للعمل التطوعى، وتوسيع نطاق المشاركة فى نشاط النهوض بالطفولة إلى أوسع مدى ممكن، فالنهوض بالطفولة مسئولية الجميع، دون استثناء، مع التنسيق الفعال بين مختلف الجهات التى تشط فى هذا الميدان.**

● أن تعمل المؤسسات الصحية على دعم نشر الوعي الغذائي الصحى، وأن تضع الخطط الكفيلة بتحقيق الرعاية الصحية للأطفال واتخاذ كافة الوسائل لوقايتهم من الإعاقات وخصوصاً أن بعضها يتأتى نتيجة لأمراض مزمنة أو حوادث يتعرضون لها.

● حتمية أن يكون هناك دور لأطباء الأطفال والمرضات العاملين في الرعاية الصحية للطفولة المبكرة في اكتشاف مواهب الأطفال، وتنمية الأنواع المختلفة من الذكاء، واستثمار نوافذ فرص التعلم، وتدريب الأمهات والآباء على تنمية قدرات أطفالهم. إن ذلك يقتضي منا أن نفكر في تضمين مناهج وطرق إعداد الأطباء والمرضات ما يمكنهم من تحمل هذه المسؤوليات التعليمية الجديدة بجانب مسؤولياتهم الطبية الهامة.

هناك شبه اتفاق عام بين الاقتصاديين على أن أسباب النمو الاقتصادى لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية - المتمثلة فى المدخرات ورأس المال المادى والموارد الطبيعية وسياسات التجارة واستقرار الأسعار ومرونة الأسواق والإنفاق الحكومى المنخفض - وإنما تتطوى على أسباب اجتماعية غاية فى الأهمية وهى تقديم تعليم متميز، وتوفير الرعاية الصحية الجيدة، والاهتمام برأس المال البشرى، والعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع. وفى الحقيقة فإن تحقيق التفاعل بين تلك المكونات الخمسة السابقة هو ما تهتم به منظمات الأمم المتحدة حيث تعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات التى تحقق ذلك.

التعليم وصناعة التفوق

إن التعليم بمعناه العصري هو التعلم مدى الحياة، وتمكين الإنسان من خبرات التعلم الذاتي، وهذه مسألة أساسية لأن المؤسسة التعليمية في أحسن أحوالها في أي دولة في العالم المتقدم لا تشكل إلا ٤٠٪ من الإطار المعرفي للإنسان، أما الـ ٦٠٪ فيكتسبها من خلال التعلم الذاتي الذي يركز على الخبرات والقدرات قبل الحفظ والتلقين، ويركز بجانب الإطار المعرفي على القدرات الحياتية والاتصالية والإبداعية التي تشكل قدرة الإنسان على حل المشاكل والابتكار وعلى اقتحام المجهول، ذلك هو التعليم الذي يشكل ما نسميه "صناعة التفوق"، لأن صناعة التفوق هي سلاح الأمم الآن في سباق عالمي لا مكان فيه للضعفاء والمستضعفين ولا مكان فيه للجهلاء المتخاذلين.. وهي دعامة أساسية للأمن القومي المصري، وهي ميزة تنافسية يجب أن نستثمرها الاستثمار الأمثل، وفق خطة محكمة. فلم يعد التفوق ظاهرة إحصائية أو صدفة سعيدة أو طفرة استثنائية، كما أن رعاية التفوق لم تعد فقط صقلاً لهبة نادرة أو ميزة استثنائية أو رعاية لقلة محظوظة وإنما أصبحت صناعة مخططة واستثماراً علمياً لطاقت كامنة، وعملية تنموية متكاملة وطويلة الأمد هدفها الطاقة البشرية بأكملها، ووسيلتها تنمية متكاملة لكل طاقة أمل وكل نوع من أنواع الذكاء وكل قدرة وخبرة يملكها كل فرد في هذا المجتمع، وجوهرها حشد مخطط ومنظم للرصيد القومي المعرفي واستثمار أمثل للثروة البشرية في أي وطن.

ولتدعيم صناعة التفوق يجب أن تلعب المؤسسات والأحزاب

السياسية دوراً كبيراً فى التركيز على التعليم ودعمه من خلال الندوات، واللقاءات الثقافية، لتأكيد روح الديمقراطية والوعى السياسى.. وأن تضع على قمة أولوياتها وفى برامجها قضية التعليم واقتراح استراتيجيات تطويره باعتبارها أهم القنوات الشرعية التى تعبر عن احتياجات المجتمع، خاصة أن كل المعارك السياسية والانتخابية الكبرى التى تمت فى السنوات العشر الماضية على مستوى العالم كان التعليم هو محورها الأساسى بداية من الرئيس السابق "بيل كلينتون" حينما أعلن أن القضية الأولى هى التعليم وأنه سيقود حملة مقدسة لتطوير التعليم، ومروراً بـ "توني بليز" رئيس وزراء بريطانيا حينما حقق النصر الساحق فى المعركة الانتخابية كان السؤال ما هو برنامجك الانتخابى؟ قال: "التعليم.. التعليم ثم التعليم ثم التعليم". وانتهاءً باليابان نفسها - وهى تتمتع بنظام من أحسن النظم التعليمية فى العالم - فهى تشهد الآن نقداً مريئاً لنظام التعليم، ويسود المجتمع اليابانى نوع من السخط والنقد اللاذع لهذا النظام، ويقولون نحن استطلعنا أن ننقل التكنولوجيا الغربية، وأن نتقدم اقتصادياً، وأن نحرز سبقاً مرئياً فى مجال التعليم، ولكننا لم نستطع أن نكون مبدعين. فإن عدد الحاصلين على جائزة نوبل من اليابان أقل بكثير من الولايات المتحدة ونظامنا التعليمى بالغ القسوة. والحقيقة الموجودة فى اليابان هى أن الطلبة اليابانيين يذهبون إلى مدارس راقية تقدم مستوى تعليمياً ممتازاً، وبالرغم من ذلك فإن ٥٠٪ منهم يذهبون لمدارس مسائية، وتصل هذه النسبة إلى ٨٠٪ فى الشهادات العامة. فالعالم كله يتحدث عن أزمة التعليم وضرورة تطويره، فإن الوضع الاقتصادى الذى كان

قائماً فى كثير من دول العالم كان انعكاساً للنظام التعليمى الذى قام على تخريج موظفين أو منتجين على خطوط إنتاج ثابتة، حيث كان المطلوب منهم أن ينفذوا لوائح وقوانين وقواعد بالتزام دقيق وصارم. أما الآن ونحن فى مواجهة مجتمع مختلف، الإنتاج فيه إنتاج كثيف المعرفة.. إنتاج أفكار ومعارف وبرمجيات "software" .. إنتاج يتغير من لحظة إلى أخرى.. إنتاج أساسه الابتكار والقدرة على التكيف والمرونة والملاحقة الدائمة للتغيرات العلمية.. المطلوب فيه مبدعون ومبتكرون ومكتشفون وأناس لديهم القدرة على التخيل وسرعة التغير.. فهل يستطيع النظام التعليمى القائم حالياً أن ينتج السلع المطلوبة غداً؟ الإجابة طبعاً لا. وهذه حقيقة تطرح مسئولية ضخمة جداً على أي نظام تعليمي.

لذلك فقد أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٩٢ أن التعليم هو المشروع القومى الأكبر لمصر وأنه المدخل الوحيد للخريطة العالمية الجديدة، وأنه سبيلنا الوحيد إلى اللحاق بالثورة التكنولوجية التى تحدث فى العالم، واقتحام عصر التكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يستوجب علينا أن تكون عملية التطوير عملية مستمرة، وتشمل جميع جوانب المؤسسة التعليمية من طالب، ومعلم ومناهج، وطرق تقويم، ومبنى مدرسى.

المؤسسة التعليمية.. اليوم ونحن فى مجتمع كثيف المعرفة وفى إنتاج يعتمد على الإبداع نحتاج إلى نوعية جديدة من العاملين فى المؤسسة التعليمية مما يستلزم التدريب المكثف سواء أكان للمعلمين أو الموجهين أو الإداريين بهدف التعرف على الأساليب الجديدة للتعليم والتركيز على المهارات والقدرات،

وكيفية إدارة التغيير، وإدارة الموارد، وحل المنازعات، واكتشاف الموهوبين، وتوزيع الأنشطة المدرسية، والتعامل مع الجماهير، وتطبيق النظم الجديدة التي تجري في دول العالم المتقدم، والأخذ بمفاهيم جديدة من اللامركزية تحرر الطاقات نحو المشاركة الفاعلة لتنفيذ أهداف تعليم المستقبل، وتبنى مفهوم التجريب قبل التعميم، وإعادة تشكيل الهيكل الإدارى للمؤسسة التعليمية بمفهوم جديد يتفق مع متطلبات العصر.

الطالب.. هناك تغيير ملموس فى قدرات أبنائنا نراها بطريقة غير مباشرة فى فوز عدد كبير منهم فى مسابقات عالمية، ونراها فى الامتحانات العامة عندما يتنافس أولادنا مع أقرانهم فى دول أخرى، وفى الشهادات الأجنبية مثل G.C.S.E الإنجليزية و Abitur الألمانية و The American Diploma وشهادات الدول العربية، حيث يحتلون المراكز الأولى ويسبقون أقرانهم فى دول كثيرة ومتعددة، إلا أننا فى حاجة إلى مزيد من الاهتمام بهم تعليمياً، وصحياً، وثقافياً، وغرس القيم الدينية والأخلاق الحميدة، ومراعاة الآداب العامة، وحسن التعايش مع الآخرين والتعاون معهم، والعمل كفريق، حتى يصل جميع الطلاب إلى مستوى مشترك من المعرفة، والتخلى عن الميل إلى صفة الفردية والأنانية، والارتقاء بالقدرات التعليمية للطلاب فى مرحلة التعليم الأساسى، وبصفة خاصة فى الرياضيات والفيزياء والكيمياء والحاسبات واللغة العربية واللغات الأجنبية. وعلى سبيل المثال. فقد اعتبرت اليابان أنه بحلول عام ٢٠٠٠ فإن المواطن الذى لا يعرف اللغة اليابانية ولغتين أجنبيتين ولا يتقن استعمال الحاسب الآلى هو فى عداد الأميين.

لذلك لم يعد كافياً أن نعلم أولادنا مواجهة المشاكل التي تتصل بالماضي الذي تعودنا عليه، أو بالحاضر القريب الذي نعيشه حتى الآن. إنما مسئوليتنا هي أن نعددهم لنوعية من المشاكل نحن لم نقابلها في حياتنا ولم نتعود على حلها فلم يكن لدينا طريقة لقياسها أو التعامل معها وعلينا أن نتصورها علمياً أو نحلم بها في بعض الأحيان ثم علينا أن نستخدم كل قدرتنا في محاولة تسليح أبنائنا بالقدرات اللازمة لحل هذه المشاكل.. وهناك مقولة للإمام على يقول فيها(لا تطبعوا أولادكم بطباعكم فقد خلقوا لزمان غير زمانكم).. فمسئوليتنا أن نعد أولادنا لزمن غير زماننا. ولقد قرأت عبارة للسهروردي^(١) في عوارف المعارف - كما وردت هذه الفكرة نفسها في أناجيل العهد الجديد- يمكن أن نسوقها هنا لتوضيح الفروق الهائلة بين بيئة وبيئة في تنمية العقول وشحذها، وهي عبارة يقول فيها ما معناه أن رجلاً ملاً كفه ببذور القمح، وراح يبذرهما في أماكن مختلفة، فوقع منها شئ على ظهر الطريق، فلم يلبث أن انحط عليه الطير فاخطفه، ووقع منها شئ آخر على حجر أملس تغطيه طبقة رقيقة من التراب، وبيلا الله الندى فنبت الحب حتى إذا ما وصلت عروقه إلى سطح الحجر الأملس لم تجد طريقاً لها، فيبس النبات ومات، ثم وقع من البذور شئ ثالث في أرض طيبة لكنها مليئة بالشوك، فنبتت البذور حتى إذا ما أراد النبات أن يرتفع، خنقه الشوك فأفسده، وأخيراً وقع من البذور شئ على أرض طيبة، ليست هي على ظهر الطريق، ولا هي على حجر أملس، ولا هي مختنقة بالشوك، فنبتت البذور ونمت وأثمرت .. ويمضي السهروردي في

١ - الدكتور زكي نجيب محمود : مجتمع جديد أو الكارثة .

هذا التشبيه، فيقول ما معناه: إن البذر الذى وقع على ظهر الطريق فتخطفته الطير، مثله مثل شخص تقدم له الأفكار الجيدة، فيدير عنها أذنيه حتى لا يسمعها فما يلبث الشيطان أن يختطفها من قلبه ليتركه خاوياً، ومثل البذر الذى يقع على الحجر الأملس المغطى بقليل من التراب، كالشخص يستمع منك إلى الفكر الجيد، فيستحسنه، لكنه لا يجد فى قلبه عزماً صادقاً على العمل به، فيذهب ذلك الفكر الجيد هباءً، ومثل البذر الذى وقع على أرض طيبة يكتنفها شوك، كالشخص يسمع منك كلامك المفيد، ويهم بالعمل بمقتضاه، لكنه يجد من الشهوات العمياء والأهواء القاتلة ما يصرفه عن ذلك العمل، وأخيراً فإن مثل البذور التى وقعت على أرض طيبة ليس فيها عوائق النمو، مثل الشخص الذى يتلقى الفكرة الجيدة فيفهمها ويعمل بها، ولا يحول بينه وبين ذلك حائل.

وأود أن يتأمل القارئ تلك الحالة الثالثة من الحالات الأربع التى ذكرتها عن السهروردي لنكون جميعاً شركاء فى التغيير بالفكر والعمل، ونتيح الفرص للقدرات والمواهب الشابة للأخذ بالتغيير لمواكبة التطوير وأعنى بها الحالة التى توجد فيها طبيعة الأرض، لكن الشوك يكتنفها فيفسد نباتها، وهى حالة نرسم بها إلى الأمة التى يرزق الله أبناءها وقدة الذكاء وطيب العنصر، ومع ذلك يقل إنتاجها الفكرى أو ينعدم بسبب الأشواك البشرية التى لا تثبت الثمار، ولا يطيب لها أن تجيء الثمار من غيرها.

نحن إلى وقت قريب كنا نعتبر الطالب الذى يختلف مع مدرسه فى رأى حول مسألة ما - وقد يكون الطالب على حق- مشاغباً مرة وغير مؤدب مرة أخرى، وقد يطرد من الفصل

ويعاقب ولا يسمح له بالتمادي. في حين أن هذا الطالب يمكن أن يصبح مثل اينشتاين أو مصطفى مشرفة أو أحمد زويل في يوم من الأيام. وكل هؤلاء العلماء لو ارتضوا بما قاله لهم أساتذتهم أو مدرسوهم ما اكتشفوا النظريات العلمية التي هي أساس الاكتشاف العلمي. إن رفض الواقع أساس التقدم في البشرية.. فهم رفضوا الواقع وامتد خيالهم إلى أبعد من الواقع الذي كانوا يعيشون فيه.. ونحن نحتاج أن نرعى هؤلاء الناس ونمد يد العون إليهم ونكفل لهم الأمن والحماية ونعظم قدرتهم وخبرتهم لكي يستطيعوا أن يمنحونا حصيلة إنتاجهم.

لقد أصبح من الواضح جداً أن نوعية التعليم المطلوبة للقرن الحالى أو للموجة الثالثة هي التعليم للمستوى الثالث. وربما لا يكفي هذا التعليم أيضاً بل يجب أن يعقبه تدريب مستمر مدى الحياة، وإذا كان الإنسان سيغير مهنته من ثلاث إلى أربع مرات في العمر فهذا معناه أنه يجب أن يكون لديه قاعدة عريضة جداً من الخبرات والقدرات، ويكون عنده القدرة على التكيف والانتقال من تخصص إلى تخصص آخر... هنا يختلف النظام التعليمي عما تعودنا عليه.. لقد كنا نناقش في المؤتمر العالمي الذى دعى إليه "جون تيبيل" مبدأ التعليم الأساسى الذى كان يعنى التعليم الابتدائى.. وقمنا بمده إلى التعليم الإعدادى.. أما الآن فهل التعليم الأساسى سيكون هو التعليم قبل الجامعى؟ وهل التعليم الجامعى سيكون جزءاً من التعليم الأساسى؟ لقد ذكر "كلينتون" هذا الكلام وكذلك قاله "شيمون بيريز" عام ١٩٩٥.. وهل شكل المدرسة سيظل كما هو موجود حالياً مع تطور الإنترنت والتقدم في ثورة الاتصالات والإلكترونيات والكمبيوتر؟

هل أصبح دور المدرس نفس الدور؟ كل هذه أسئلة بعضها نستطيع بشئ من الجهد أن نتوصل لإجابة له وأغلبها مازال في علم الغيب.

لقد أصبح من المستحيل أن نحمل أبنائنا خزائن المعلومات المتاحة لهم فهذا فوق قدرة أي بشر، وأصبح الخيار الأوحدهو أن نسلحهم بمفاتيح هذه الخزائن فقط، وأن نعلمهم طريقة استخلاص المعلومات وطريقة تنظيمها وطريقة توظيفها.. هذا هو الخيار المطروح إذ يتعين علينا أن نفكر بمنطق التنمية DE-VELOPMENT وهو منطق الجودة الشاملة وليس بمنطق التعبئة MOBILIZATION وهو منطق التغيير الكمي فقط.. لذلك فلا بد من إحداث ثورة في مفاهيم وأطر التعليم بالنسبة للهيكل التعليمي وبرامجه وأساليب أدائه في الاتجاه الذي ننشده لبناء نسيج الجيل الجديد.

ويجب التركيز على مشروع المدارس المنتجة كأحد الوسائل الهامة لإرساء منطق التنمية في التعليم خاصة في المدارس الإعدادية، ولعمل مشروعات صغيرة مرتبطة بالبيئة والمجتمع المحيط تركز على الأفكار الجديدة، والنماذج غير النمطية. ومشروع المدارس المنتجة مشروع تربوي بالدرجة الأولى يدعم أهداف العملية التعليمية ولا ينقص من دور المدرسة الأساسي في التعليم. وتلك المشروعات الصغيرة تعمل على رأب الصدع والقضاء على الفجوة بين التعليم الأكاديمي وارتباطه بسوق العمل وتسليح أبنائنا بالخبرات العملية التي تمكنهم من العمل كطلائع للإنتاج. بالإضافة إلى جانب كبير من الفوائد كقدرة الطالب على

ممارسة التسويق والتفاوض، ودراسة السوق، وعلى تدعيم ثقة الطالب بنفسه - وهذه الثقة قد لا يستطيع التعليم النظري تحقيقها- وبهذا تستطيع المدرسة المنتجة أن تتيح الفرصة للطلاب أن يكتسب مهارات رجل الأعمال Young Entrepreneur ويعمل كتاجر صغير أو منتج صغير يعرف كيفية تقصى آراء وأذواق المستهلكين، والتعامل مع الموارد، ويتعرف من خلال التجربة العملية على مشكلات السوق ويكتسب مهارات أساسية للعمل كإدارة الوقت، والتفاوض، والتخطيط الجيد، وإعداد الخطابات والتكلفة الاقتصادية، ودراسة الجدوى للمشروع، وأساليب القيادة والتأثير على الآخرين، وتقدير جهدهم، مما يعطى الطالب خبرات التعلم المستمر والقدرة على المشاركة الفعالة فى الحياة فى مرحلة مبكرة، ويساعد فى تحول نظرته للوظيفة الحكومية كهدف نهائى للتعليم، والنظر إلى آفاق مستقبلية أوسع لطموحاته، واستخدام أفضل لإمكانياته وموارده الذاتية، فمن الممكن أن يدلى طفل صغير من أبنائنا بفكرة متميزة ويكون لها تطبيقات صناعية واقتصادية تفيد الوطن كله.. إننا فى حاجة إلى الإنسان المنتج الذى يستطيع أن يساهم فى التقدم الاقتصادى لمجتمعه خاصة وأن التقدم الاقتصادى هو عصب الحياة والوسيلة الوحيدة لتوفير كل متطلبات النهضة فى أى دولة، وهو المصدر الأساسى لتمويل التعليم ذاته لذلك يجب أن نعزيز قدرة المجتمع على التعلم الذاتى والإعداد السليم للمواطنة والتدريب المتميز ليكون منتجاً وعلى مستوى عالٍ من القدرات والخبرات.

المعلم .. إننا اليوم فى إطار الموجة الثالثة نريد إنساناً مبدعاً،

فنحن نريد مدرساً من نوعية مختلفة.. مدرساً وظيفته ليست
هى الناقل ولا الملقن للمعرفة بل الوسيط النشط والمنسق والمحفز
لهم ومديراً للحوار الذي يستهض به همم الطلاب، والذي يرمى
مواهبهم، ويتيح لهم القدرة على النقد البناء والحوار الجاد
والاختلاف في الرأي. ولكن كيف يمكن للمدرس الذي تربى على
غير هذه المفاهيم أن يقوم بهذا الدور الجديد؟ مهمة صعبة جداً
وتحتاج إلى جهد كبير ووقت حتى نستطيع أن نحققها.. ولا بدبل
عن تحقيقها لأن هذا القرن ليس في حاجة إلى موظفين أو
عمال على خطوط إنتاج ثابتة.. فخطوط الإنتاج لم تعد ثابتة
والعامل التقليدي لا وجود له. ولابد من إنسان قادر على التعامل
مع الرياضيات والكمبيوتر والوسائط المتعددة واللغات، ولديه
قدرة على اتخاذ القرار. وهذه نوعية مختلفة تماماً عن النوعية
التي كان يخرجها النظام التعليمي القائم. لذلك فلا بد من تغيير
أفكار المعلمين وسلوكياتهم وخبراتهم.. وطريقة إعدادهم
وتدريبهم تدريباً جيداً بحيث يتم إعدادهم لمهام ومسئوليات
جديدة ومتغيرة لأننا لا نستطيع أن نستغنى عنهم ونستورد
غيرهم. وهذا يستلزم العمل على التوفيق بين اعتبارات العولة
ومتطلباتها وتعميق المشاركة الديمقراطية - وهى شعار العصر -
داخل المؤسسة التعليمية، لأن المناخ الديمقراطي يساعد على
إظهار المواهب والإبداع، والمحافظة فى نفس الوقت على قيمنا
الأصلية التى نتمتع بها من تماسك اجتماعى، وروح الأسرة..
والانتماء، والولاء، مع الاهتمام برموز الأمة تاريخياً كقدوة
لأبنائنا. ومن هنا كانت أهمية التدريب كوسيلة لتطبيق هذا
التغيير فى أفكار وسلوك المعلمين، وابتعاتهم إلى دول العالم

المتقدمة، ليمثلوا بعد عودتهم ما يُعرف في العلم بالكتلة الحرجة وهي بداية تغير كيفية انطلاق منه طاقة إشعاع وتتشأ على الفور تغيرات نوعية خطيرة في نمط العمل وتعطي قوة دفع هائلة كما يحدث في الطاقة النووية لمواكبة الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية وثورة الاتصالات الهائلة التي تحدث في العالم اليوم.

ويجب أن يتوافر في أفراد الكتلة الحرجة الإصرار والمثابرة والبعد عن الروتين الحكومي، فالكتلة الحرجة تدريبوا على مخاطبة الرأي العام وكيفية التأثير على الآخرين، وهم يملكون خبرات ومهارات يجب استعمالها بدون الروتين الحكومي، ويجب أن يعتبر كل فرد منهم نفسه مسئولاً عن هذه المؤسسة.. مسئولاً عن توضيح الحقائق، والرد على المغالطات. إن هذه القوة الضاربة تستطيع أن تحدث تأثيراً كبيراً في الرأي العام وتشكله خصوصاً إذا تحررنا الدقة والصدق فيما نقوله، وهذا يستلزم العمل بروح الفريق ومساندة مسيرة التعليم المتنامية من قبل التربويين منظرين وممارسين ميدانيين، وتكوين لوبي مستدير من المهتمين بالشأن العام لتوضيح وتفسير وتصحيح ما استغلّق فهمه من أمور التعليم.

ليس أمامنا إلا خيار واحد.. أن نجعل هذا الوطن كتلة حرجة تستطيع أن تغير وجه الحياة على أرض مصر، وأن نجعل من هذه الأرض الطيبة كنانة الله في أرضه وواحة وحصناً للأمان، وساحة للعلم والفن، وملقى للثقافات والأفكار. ولا سبيل إلى ذلك إلا باستثمار كل طاقة بشرية في هذا الوطن إلى أقصى إمكاناتها ورعاية كل موهبة وكل إبداع إلى منتهاه وتعليم كل فرد رجلاً كان أم امرأة، طفلاً أم بالغاً، سويّاً أم معاقاً.. واستثمار

مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة نسبة التعليم الجامعي، وزيادة سنوات التعليم، وتحقيق الديمقراطية وحرية الفكر.. والإيمان بثقافة الإتقان.

المناهج ونظم التقويم .. لقد كان المنهج الاختزالي للمعرفة هو المنهج السائد طوال القرنين الماضيين، واستمد مرجعيته من قوانين نيوتن والتفكير العلمي والتعليمي الذي صاحب ذلك مقسماً المعرفة ومجالات الحياة إلى أقسام مصطنعة وفصلت الأجزاء المترابطة بحواجز مصطنعة إلى جزر منعزلة ووحدات متاثرة تباعد بين التعلم والمتعلمين وبين المدرسة والمجتمع، كما قسم المنهج الاختزالي المعرفة إلى علوم والعلوم إلى فروع وقسمت منظومة التعليم إلى مراحل والمراحل إلى سنوات والسنوات إلى فصول والفصول إلى صفوف.. أما الآن فقد تغير العالم وأصبحنا في حاجة إلى مناهج جديدة تواكب احتياجات المجتمع وتواجه تحديات المستقبل.. مناهج تحقق وحدة المعرفة وتربط بين العلوم وفروعها عن طريق العلوم البينية وتربط بين الدراسة وحاجات المجتمع ، وبين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي في الإنتاج والتجارة، وتعد المواطن الصغير لكي يصبح واحداً من كل، كما تربط بين الدراسات العلمية والدراسات الإنسانية لتحقيق اكتمال الشخصية السوية كما نحن في حاجة إلى ربط التربية بالتعليم لكي نحقق للمجتمع ترابطه ووجهه الإنساني وهويته الواحدة وقيمه وجذوره.

فالعلوم الحديثة علوم بينية تمارس تأثيرها في كافة مجالات المعرفة وتربط بينها وصولاً إلى "وحدة المعرفة" أو "تكامل المعرفة"، ولتقدم نسيجاً جديداً يربط بين النظرية والتطبيق

ويمزج العلم بروح العصر لإحداث نقلة نوعية فى أسلوب حياتنا وطرق تفكيرنا، وهذا يتطلب تحقيق التكامل والتفاعل بين المواد المختلفة.. كالعلاقة بين التاريخ والاقتصاد، التاريخ والاجتماع، الجغرافيا والتاريخ، السياسة واللغة... إلخ. ونضرب مثالا بسيطاً بالصين^(١) ففي القرن الخامس عشر وقبل أوروبا بخمسمائة عام على الأقل كانت قد اكتشفت كل التكنولوجيا التي كانت تؤهلها لكي تكون القوة السائدة في الثورة الصناعية.. اكتشفت البارود والمدفع والورق والبورسلين والعجلة والأرقام السالبة واكتشفت المحرث الآلي وعشرات من الاكتشافات الهائلة في تاريخ البشرية، لكن هذه التكنولوجيا اصطدمت بالعقيدة الكونفوشيوسية حيث تصور البعض أن هذه التكنولوجيا تتناقض مع العقيدة فلم يستعملوها ولم يطوروها. وعلى العكس قادت إنجلترا الثورة الصناعية ولم تكن مهياً لذلك.

وترتبط المناهج ارتباطاً وثيقاً بأساليب التقويم، فنظام التقويم عندنا مبنى على الشك والخوف ويفتقد مقومات النجاح والاستمرار، وهو أشبه بالاستجواب، والطالب فيه متهم، ويصر المجتمع على اعتبار الامتحان محنة ومعاناة، ويتعاون الجميع ويتكاتف ويستमित فى تقصير أمده وفى التغلب عليه بأسرع ما يمكن وبكل الوسائل المشروعة وأحياناً غير المشروعة بأسرع ما يمكن، بعكس النظام الذى ينبى على الثقة والأمل والذى يحمل فى طياته عوامل النجاح والتنمية المستدامة. فالتخطيط والتشريع لا يوضع على أساس الانحراف إنما على أساس الاستواء والأسس العلمية السليمة. وظلت المؤسسة التربوية

١ - الدكتور حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية.

نفسها - قبل أن تثرى على يد مفكرها وروادها - تعتبر أن عملية التقويم والامتحان هي عملية فرز وتصنيف بهدف العزل وتغيير المسار، وكان هذا في إطار المنحنى الجرسى الشهير الذى يصلح فقط لرصد الظواهر الطبيعية ولتقرير واقع ثابت وهو المناخ الذى سيطر على الفكر التربوى سنين طويلة وبمقتضاه كان المتميزون أو النابغون قلة فى هذا المجتمع يعمل الامتحان على فرزهم ثم إعطائهم إشارة المرور إلى الأمام، والتعامل مع الغالبية من غير المتميزين بما يتفق مع ما يُتَصَوَّر عن قدرتهم طبقاً لظروف المجتمع. أما المجتمعات المتقدمة فتعتبر التقويم حواراً متبادلاً بين الطالب والمؤسسة التعليمية، وتجربة تعليمية يجب الاستفادة منها، وعملية تشخيص ودراسة هدفها تعزيز قدرة الثروة البشرية بأكملها والوصول بها إلى الآفاق التى يسمح العلم الحديث بإيصالهم إليها، وتعزيز قدرات كل إنسان ودعم عناصر الموهبة فى كل طفل وعلاج أى سلبيات فى أى تلميذ وإتاحة فرص الأمل لديه، فهي عملية تنموية وهذا أمر منطقي لأن التعليم فى أساسه عملية تنموية.

إن نظام التقويم لابد أن يكون مستمراً إذ من الصعب تقييم شخص ما فى لحظة معينة قد لا تكون مناسبة له، ومثال على ذلك أنك إذا ما أردت رصد شخص ما أو عمل ما من خلال آلة تصوير فأنت تلتقط لحظة معينة فى سرعة ١/٥٠٠ من الثانية وهى سرعة العدسة، أما إذا أردت تسجيل حدث كامل فيكون ذلك عن طريق كاميرا فيديو تقوم برصد الحدث لحظة بلحظة. وكذلك فى التقويم الذى يجب أن يعطى صورة أشمل عن الطالب من خلال عدة مراحل وليس من خلال مرحلة واحدة.

فنحن لا نستطيع أن نبقى فى دائرة المنافسة الدولية ونحن
نتبنى نظاماً للتقويم المسمى أو نظاماً للتقويم الجزئى فى مواجهة
دول تقدم وتطبق نظاماً للتقويم الشامل والتقويم التراكمى
والتقويم المستمر، فلا قبل للنظم الموسمية والجزئية لمنافسة
النظم الحديثة للتقويم. فلا بد من الانتقال من التقويم الأحادي
الجامد إلى التقويم المتبادل.. ومن الشك والخوف إلى الثقة
والأمان .. ومن مجرد الرصد وتكريس الأمر الواقع إلى التنمية
وتعظيم الإمكانيات.. ومن استجواب الطالب إلى تقويم الطالب
والمدرسة والمؤسسة التعليمية.. ومن التقويم المسمى إلى التقويم
المستمر والتراكمى والشامل.. ومن الرصد والعزل والتصنيف إلى
التغيير والتكوين والعلاج .. ومن ثقافة امتلاك الحقيقة المطلقة
إلى المؤمنين بالنسبية والرأى والرأى الآخر .. ومن منطق المحنة
إلى مفهوم التجربة.. ومن الاستجواب إلى الحوار .. والانتقال
من مفهوم المشكلة إلى منطق الفرصة. فلن نستطيع أن نظل
متمسكين أو فى أحيان أخرى خائفين من تطبيق قيم التقدم
متصورين - من باب عدم النظر إلى المستقبل ومن باب غلبة
المصالح الشخصية ومن باب الأنانية التى تتاب البعض منا - أنه
من الممكن أن نطبق هذه المعايير والأساليب القديمة على أبنائنا
وأنتا نستطيع بما لدينا من مال أو نفوذ أن نحصل لأبنائنا علر
التفوق أو اجتياز الامتحانات، أو نحقق لهم الأمن والاستقرار،
فهذا وهم كبير لن يتحقق.. لأنه - جداً - لو استطعنا بالدروس
الخصوصية وبالنفوذ وبظروفنا أن نساعد أبنائنا على اجتيا
الامتحانات واستطعنا أن نحصل لهم على وظائف نتيج
حصولهم على شهادة، واستطعنا أن نضعهم فى مراكز مرموقة

ذات دخول مرتفعة، فنحن لن نستطيع ولن نكون موجودين
لحمايتهم حينما يتقوض السلام الاجتماعى فى هذا البلد نتيجة
حرمان الأغلبية من حقها فى التعليم. فسوف تشكل هذه الأغلبية
خطراً رهيباً على من استأثروا واحتكروا حق التعليم. وإننى أثق
تماماً أن ظاهرة المقاومة التى ألمسها من تبنى النظم الحديثة فى
التقويم وغيرها من قيم التقدم مصدرها الأساسى تخوف له ما
يبرره من ممارسات خاطئة نعانى منها، ولكن الضمانات
والضوابط التى نطمئن إليها الآن كآباء ومعلمين تؤمن مستقبل
أبنائنا بما تحقّقه من تكافؤ الفرص والعدالة وغيبة الهوى
وضمن حيدة التقويم وجديته وسلامة مقصده، وأعتقد أن هذا
يقطع بنا شوطاً كبيراً فى اتجاه تبنى قيم التقدم ويعزز إسهاماتنا
جميعاً فيما ننشده.

**المدرسة.. ولا تقل المدرسة أهمية عن أى عنصر من العناصر
السابقة لأنها هى المكان الذى تمارس فيه جميع تطبيقات العملية
التعليمية، ومن ثم يجب الاهتمام بالمدارس وتحسين الأوضاع بها،
وعلى سبيل المثال فإن عدد المدارس التى تم بناؤها فى السنوات
العشر الأخيرة - ١٢٥٠ مدرسة - يمثل ضعف ما بنى فى قرن
وتسع سنوات. ومن الممكن أن تساهم عملية التوسع فى إنشاء
المدارس التعاونية النموذجية- التى يساهم الطالب فيها بنسبة
من مصاريف تعليمه- فى تخفيض الكثافة الطلابية فى الفصول،
بما يتيح للدولة توجيه الاعتمادات الحكومية للنهوض بمدارس
التعليم الحكومى المجانى، كما يمكن لمجالس الآباء والمعلمين
القيام بدور رجل الأعمال القادر على جمع موارد مالية ضخمة
لتدعيم المدرسة، وأن يكون لها دور أساسى فى العملية التعليمية**

ومتابعة تنفيذها والاشتراك الفعلى فى التطوير، وبالمساهمة فى تمويل كل ما من شأنه أن يرفع مستوى العملية التعليمية، فضلاً عن دورها الرائد فى الرقابة الشعبية على مستوى التعليم، وربط المدرسة بالبيئة والمجتمع، وتأسيس الديمقراطية، وتعميق الاتجاهات القومية والقيم الأخلاقية والسلوكية فى نفوس الطلاب، وتعويدهم على الاهتمام بالنظافة، لأن إغفال هذا السلوك الحضارى يعنى أننا نعود جيلاً كاملاً على التعايش مع القذارة والقبح والإهمال، فيصبح هذا سلوكاً عادياً فى حياتهم ويؤثر على وجه مصر كلها، وهذه جريمة كبرى فى حق هذا البلد. فى حين أن تعويدهم على النظافة يعد قيمة جوهرية تعكس وجه مصر الحضارى.

وبالرغم من التطوير الذى شمل كل عناصر العملية التعليمية، وفى إطار الطموحات التى لا زلنا نسعى لتحقيقها، فما زال التعليم يعانى من ظاهرة خطيرة تهدد مساعى التطوير والتحديث.. تلك هى ظاهرة الدروس الخصوصية .. فقلد نشأت الدروس الخصوصية فى مصر فى منتصف القرن الماضى بسبب ضعف الإنفاق على التعليم نتيجة التبعات التى تحملتها مصر دفاعاً عن الأرض والمبادئ، فقل الإنفاق على التعليم وبدأنا نعانى من قلة عدد المدارس، وزيادة الفترات الدراسية لتصل إلى ثلاث أو أربع فترات فى اليوم الواحد، وزادت كثافة الفصول لتصل إلى مائة ومائتى طالب فى الفصل، وتضاءلت الإمكانيات الموجودة فى المدرسة حتى فى الضروريات الأساسية للحفاظ على آدمية الإنسان، وتدنت أجور المعلمين. وأدى ذلك كله إلى فقدان المواطن العادى فى الأسرة العادية إحساسه بأن أبناءه

يتعلمون تعليماً جيداً داخل المؤسسة الشرعية للتعليم، وحينما تعز سلعاً أو خدمة على المواطن تنشأ فى نفس اللحظة والحال سوق سوداء لبيع تلك السلعة، وهكذا كان منشأ الدروس الخصوصية، وازداد الأمر تفاقمًا باستمرار تدنى الإنفاق على التعليم وتضاعف التأثير السيئ لهذه الظاهرة بسبب عدة عوامل إضافية:

العامل الأول:

هجرتان كبيرتان فى المجتمع المصرى: فبعد انتصار أكتوبر الذى دفعت مصر فواتيره من أموالها وشهائها لم تكسب ولم تجن ثمار هذا النصر ولكن الذى جنى تلك الثمار عدد من الدول المحيطة، ارتفعت قيمة مواردها الأساسية وبدأت تنعم بطفرة اقتصادية وازدهار غير مسبوق، فهاجر مئات الألوف من أبناء هذا الشعب بحثاً عن الرزق فى الدول العربية والخليجية والدول الإفريقية وتركوا رعاية أولادهم لبدلاء. والهجرة الثانية كانت مع بداية عهد الانفتاح حيث اتجه جزء كبير جداً من الأسر المصرية إلى عالم الانفتاح والتجارة والمشروعات، والبعض منهم إلى ترف الحياة الاجتماعية التى بهرتهم بأضوائها. هؤلاء المهاجرون إلى الخارج وإلى الداخل تركوا أولادهم فى رعاية بدلاء فأتاحوا الفرصة للمدرس الخصوصى ليقوم بدور الأب البديل. وبالطبع فإن الآباء والأمهات الذين تغربوا انتابهم شعور الإحساس بالذنب وحاولوا تعويض رعايتهم لأبنائهم بالإغداق عليهم بالأموال، فتحول رب الأسرة إلى الأب الممول الذى يرسل شهرياً المبالغ النقدية لإعطاء أولاده الدروس الخصوصية. وبدأت العملية من

الصف الأول الابتدائي، وانتقلت إلى المرحلة الإعدادية ثم إلى التعليم الثانوى والتعليم الجامعى ومن الجامعة إلى الدراسات العليا، واستمرت العملية فى دائرة مغلقة لا فكاك منها .

وهكذا أدمن الأولاد الدروس الخصوصية التى تؤدى إلى نتيجة تربوية خطيرة جدا وهى فقدان الاعتماد على النفس، حيث أصبح المدرس الخصوصى يقوم بكل العمليات العقلية بدلاً من الطالب .. فهو الذى يفهم له ويستوعب له ويلخص له، وهو الذى يدربه ولا يترك له أى نوع من الجهد فيفقد الطالب القدرة على الاعتماد على النفس ويفقد المهارات الأساسية فى حل المشاكل فلا يستطيع أن يحل مشاكله لأنه مدرب فقط على حل الامتحانات. وأغلب المدرسين الخصوصيين يقومون بعمل المذكرات وينجحون فى التشين على عدد من الأسئلة المتوقعة من خلال خبراتهم واستقرائهم لما دار فى الامتحانات السابقة أو فى المحافظات المجاورة. ويدربون الأولاد على إجابة تلك الأسئلة وعندما يأتى سؤال خارج هذه القائمة أو المذكرة يقف الطالب مذهولاً مثل الممثل محدود القدرات الذى سَهَا عنه ملقنه لحظة فيصاب بالخرس ولم يستطع أن ينطق حرفاً .. أما الممثل المبدع فيستطيع فى الحال أن يتكلم ويبتدع أشياء جديدة ويواصل أداء دوره.

العامل الثانى :

هناك عنقا زجاجة فى جسد التعليم المصرى: الأول فى نهاية المرحلة الإعدادية، والثانى فى نهاية المرحلة الثانوية، حيث يلتحق فى نهاية المرحلة الإعدادية ٦٥٪ من الطلاب بتعليم اعتبرته

الدولة والمجتمع تعليماً من الدرجة الثانية وهو التعليم الفنى الذى لا قيمة له فى هذا البلد باعتباره لا يؤدى إلى التعليم الجامعى الذى هو أمل كل شاب وفتاة. والحكومة نفسها تذهب إلى القول بأن الطالب الذى حصل على أدنى الدرجات عليه أن يُنْفَى إلى هذا النوع من التعليم، ونحن أيضاً معترفون بأنه تعليم من الدرجة الثانية، ولا أحد يريد ركوب الدرجة الثانية، ولكن الكل يريد ركوب الدرجة الأولى. وحينما يحدث اختلال بين العرض والطلب كما ذكرنا من قبل تنشأ سوق سوداء لتسويق السلعة، فالأماكن محدودة والكل يتسابق ويستعمل الطرق المشروعة وغير المشروعة فى سبيل حجز مكان له، وهو ما زاد من ظاهرة الدروس الخصوصية.. وفى الجامعة تفاقمت المشكلة بصورة أكبر حيث إن نصف الطلبة الناجحين فى شهادة الثانوية العامة فقط هم الذين يلتحقون بالجامعة، والشهادة الجامعية هى الوسيلة الوحيدة لمن ولد فى بيئة فقيرة أو متواضعة لكى يكتسب مكانة عالية فى المجتمع. لذلك تزداد المنافسة على الالتحاق بالجامعة وتزداد الحاجة إلى الدروس الخصوصية فى تلك المرحلة.

إن الدروس الخصوصية تشكل خطراً كبيراً على الأمن القومى فى مصر، فهى تفقد أولادنا أهم قدرة يجب أن يتسلحوا بها وهى قدرة الاعتماد على النفس والعمليات العقلية المصاحبة للتعليم كالقُدرة على حل المشاكل Problem Solving والقدرة على التفكير الإيجابى، كما تُحتَكِر الشهادة التعليمية وفرص العمل للقادرين فقط، وتُحرَم الغالبية العظمى من حقها فى هذه الشهادة وبالتالي تحرمهم حق العمل المتصل بمستوى التعليم وتضرر

بالسلام الاجتماعى. لذلك لابد أن تكون هناك مواجهة قومية لهذه الظاهرة، ولابد أن نعلم جميعاً أنها لو استمرت فسوف ندفع الفاتورة جميعاً وسوف نكون ضحايا لها.

وبجانب الأثر الخطير للدروس الخصوصية على إفقاد أبنائنا قدرة الاعتماد على الذات وتهديدها المدمر للسلام الاجتماعى وإهدارها الصارخ لأموال دافعى الضرائب بتفريغ المدارس من طلابها ومعلميها فإن الممارسات غير الأخلاقية التى تحدث فى إطار الدروس الخصوصية تشكل تحدياً خطيراً للاستقرار الاجتماعى ومنظومة القيم والأخلاق التى ميزت هذا المجتمع، ذلك أنه من الثابت أن غالبية من مرتادى الدروس الخصوصية والمراكز الخاصة من الطلبة الذين يرون فيها مهرباً من الرقابة الأسرية والتربوية حيث هناك لا رقيب ولا حسيب ولا اعتبار أو قيمة إلا فاتورة الحساب وإتاوة الدروس الخصوصية.

مهام عاجلة

وأخيراً وليس آخراً فهناك عدة أولويات يجب أن نركز عليها في المرحلة القادمة لكي نستكمل بناء قوتنا الذاتية في مواجهة تحديات المستقبل ورياحه العاتية.

البحث العلمي و مراكز الدراسات

لقد أثبتت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ أن المعلومات هي مصدر القوة، وأن المعلومات الحقيقية السريعة والدقيقة تشكل عنصراً من عناصر النصر، وهناك بلاد قد رصدت مبالغ طائلة لإنشاء شبكة قومية للمعلومات، ومنها على سبيل المثال اليابان التي رصدت ٢٥٠ مليار دولار للسنوات العشر القادمة لإنشاء شبكة قومية للمعلومات، وأمريكا التي رصدت مبلغ مليار دولار لإنشاء شبكة قومية للتعليم والبحث العلمي فقط. وهو ما يوضح الأهمية القصوى لمراكز الدراسات والبحث العلمي. ويوضح الجدولان الإحصائيان إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتنمية ونصيب الصناعة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتنمية في بعض الدول (*).

ولقد خطت مصر خطوة كبيرة تجاه إنشاء العديد من المراكز البحثية مثل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: لحشد كافة إمكانيات البحث العلمي في شئون التربية والتعليم.. ومركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية: لتخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانياً لمراجعتها وإعادة تطويرها.. والمركز القومي للامتحانات

(*) أنظر جداول (٢٦ . ٢٧) بملحق الجداول صفحة (٢١٣ : ٢١٤) .

والتقويم التربوي: لإجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لإعداد نظم الامتحانات وتقويمها وتطويرها.

ولكن لا يزال الانفصال واضحاً وجاداً بين قطاع البحث العلمى فى المراكز والأكاديميات البحثية فى مصر، وبين قطاعات الإنتاج والخدمات التى تحتاج إلى خدمات ومنجزات البحث العلمى. ولا يزال اعتماد قطاعات الإنتاج فى مصر على استيراد التكنولوجيات من الخارج دون خلق قدرة وطنية متكافئة على تطوير تلك التكنولوجيات وتطويرها.

إن انحصار أنشطة البحث العلمى فى مجالات لا تخدم قطاعات الإنتاج ولا تسهم فى تطويره ورفع إنتاجيته هى السمة البارزة للبحث العلمى فى مصر. ولم تتحدد بعد ملامح استراتيجية مصرية للتطوير التكنولوجى تستند إلى قاعدة بحثية محددة ومتطورة. ولا يزال الاهتمام بموضوع التكنولوجيا منحصراً فى نقل "التكنولوجيا" دون محاولة تطويرها. وحيث يظل الإنتاج المصرى معتمداً على التكنولوجيا المستوردة فإنه يفقد بذلك عنصر المبادأة والقدرة على التميز.

وفى إطار رصد المستقبل وتتبع إرهاباته يجب أن ننشئ مراكز لدراسة كل ما يتعلق بالدول المحيطة بنا والدول المتقدمة والدول الواعدة مثل مراكز الدراسات الأمريكية والصينية والأوربية والإسرائيلية لكى نعرف كيف يعمل هؤلاء الأشخاص وكيف يفكرون ومواقع اتخاذ القرار عندهم ومواطن القوة والضعف فيهم، كما تتابع هذه المراكز البحث العلمى والاكتشافات العلمية والتكنولوجية عندهم.. وأن نعكف فى الفترة القادمة-

والتي سبق أن قلنا أنها ستكون فترة صعبة- على إنشاء مراكز لأبحاث الفضاء ومراكز الدراسات المستقبلية والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا البرمجيات والطفولة المبكرة. كما يجب أن نركز على صناعة البرمجيات لأنها أصبحت الآن صناعة واعدة وخطيرة وذات قيمة مضافة عالية جداً، كما أن صناعة المواد الأولية فيها رخيصة جداً ومتوافرة. على سبيل المثال فإن قيمة صادرات إسرائيل من منتجات البرمجيات سنوياً تبلغ حوالى ٩ مليارات من الدولارات، وتهدف الهند بحلول سنة ٢٠٢٠ إلى أن يصل تصديرها من البرمجيات إلى ٥٠ مليار دولار سنوياً.

ويجب تدريب شبابنا على التعلم الذاتى، وعلى البحث عن المعلومة، وطرق وأساليب البحث العلمى المختلفة، وكيفية البحث والوصول لحل المشاكل والتصرف فى المواقف العملية التى تطرأ فى واقع الحياة. كما يجب الاهتمام بتدريبهم على التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الاتصالات. ويوضح الجدول الإحصائى الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى بعض الدول (*). ولا شك فى أن المكتبة، والبحوث الميدانية، والبحوث المشتركة والتجارب العملية، والزيارات الميدانية، تلعب دوراً أساسياً فى صقل تجربة الشباب، وتسليحه بالخبرات والقدرات التى تمكنه من التعامل والتفاعل مع واقع الحياة فى المجتمع.

(*) انظر الجدول (٢٨) بملحق الجداول صفحة (٢١٥).

إن إدخال تكنولوجيا التعليم المطورة إلى كل مدرسة على أرض مصر هدف رئيسي، فاليوم تحتوى كل مدرسة على أجهزة كمبيوتر، ومعامل مطورة، وأقراص ليزر، وقنوات تعليمية، وتدرّس الفيزياء والكيمياء والهندسة الوراثية بالحاسب الآلى، والاتصال بشبكات المعلومات العالمية (Internet)، والاتصال بشبكة الفيديو كونفرانس (Video Conference) .

هذا إنجاز كبير جداً لدرجة أن هناك عدداً من الدول المتقدمة لم تستطع تحقيق هذا الإنجاز حتى الآن وهو ما أكدّه رئيس البنك الدولي في واشنطن في أبريل ٢٠٠٠، بعد أن زار مصر وشاهد قدرة أولادنا الفائقة على استعمال الكمبيوتر والإنترنت والتكنولوجيا المتقدمة في مدارس حكومية عادية في القاهرة ومرسى مطروح، كما أبدى إعجابه الشديد بقدرة أولاد مصر وتمكنهم من استعمال هذه التكنولوجيا ودهشته من أن تحقق مصر ذلك في خلال زمن قياسي لا يتعدى ست سنوات.

إن إدخال التكنولوجيا المطورة في مدارسنا خطوة كبيرة على طريق تحقيق التعليم المتميز للجميع وترسيخ مبدأ التعلم الذاتى لأن الطالب الذي يستخدم الكمبيوتر ويدخل المعمل ويدرس الرياضيات والكيمياء بالحاسب، قطعاً سيترك الحفظ والتلقين إلى غير رجعة، لأنه متى بدأ يبحث عن مصادر المعرفة ويربط بين المعلومات بعضها ببعض ويستغل حواسه وملكاته في عملية التعلم، فإنه ينتقل تلقائياً من الحفظ والتلقين إلى الفهم والتحليل.

وقد بدأت مصر هذا العام بتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالكامل فى المؤسسة التعليمية، وسوف يحدث ذلك ثورة فى نظام العمل بمحاورة الأربعة:

١- خريطة كاملة لكل مبنى مدرسى على أرض مصر إلكترونياً.

٢- قاعدة بيانات إلكترونية عن كل العاملين فى وزارة التربية والتعليم.

٣- قاعدة بيانات كاملة عن أعمال التدريب بوزارة التربية والتعليم.

٤- مؤشرات التعليم لكل طالب وطالبة على أرض مصر.

وبرغم هذه الإنجازات فلا وقت للإحساس الخاطئ بالأمان ولا فرصة أمامنا إلا مزيد من العمل الجاد والرؤية المستتيرة والتفانى فى تحمل المسئولية والإصرار بلا تردد للوصول إلى القمة.

السياحة

السياحة مورد أساسى من موارد الدولة.. وتتمتع مصر بمناخ مناسب معظم أيام السنة.. وبها تباين بيئى وجغرافى شيق للغاية وجاذب للانتباه ما بين صحارى وواحات وبحار ونيل وجبال وخضرة ومحميات وآثار ومنتجعات.. وشعبها شعب ودود.. وكانت مصر دائماً بحكم التاريخ والمكان معبراً للحضارات. تلتقى فيها الأفكار ويكرم فيها الزوار. وإذا كان حجم الموارد المحققة من السياحة وهو ٢.٣ تريليون دولار حالياً يمثل ١٠٪ من الدخل

القومى الإجمالى العالمى، فأين نصيبنا من هذا الدخل؟ وكيف يمكن أن نتحول إلى دولة سياحية؟ ويشير الجدول الإحصائى إلى الدخل والإنفاق على السياحة وأعداد السائحين فى بعض الدول. (*)

وبداية فإن صناعة السياحة وهى من كبرى صناعات الغد تحتاج إلى بنية أساسية وإلى كوادر بشرية.. بنية أساسية تعتمد على توفير كل ما يحتاجه السائح من خدمات وكل ما يحفزه على تكرار الزيارة من بيئة نظيفة ومناظر طبيعية خلابة وخدمات فندقية متميزة ووسائل ترفيهية متنوعة.. كما تحتاج وبقدر أكبر إلى شعب تعلم كيف يعرف قدر السياحة.. درسها فى مناهج تعليمه واستعد لها بمعرفة تاريخه وآثاره ومزاراته السياحية، وتدريب لها بإتقان اللغات الأجنبية، ودراسة خصائص الشعوب المختلفة.. شعب يقابل السائح كضيف عزيز على بلد عرف دائماً حسن الضيافة وإكرام الزوار.. وكوادر متخصصة درست علم السياحة دراسة علمية عصرية، وأتيح لها تدريب عملى على مستوى عالمى، وكوادر إدارية تُقدم على إنهاء الإجراءات الإدارية التى يجب أن تطورها بمعايير عالمية بسرعة وكفاءة واقتدار، وتتعامل مع السائح كمستثمر يساهم فى تنمية صناعة السياحة فى هذا البلد الذى فضله السائح على غيره من بلاد العالم المنافسة لنا فى السياحة.

وعلى الرغم من أن مصر تملك ذخائر كنوز الأرض من الآثار والعوامل الطبيعية التى تشجع بالدرجة الأولى النشاط السياحى

(*) أنظر الجداول (٢٩) يملحق الجداول صفحة (٢١٦ : ٢١٧) .

فإن نصيبها منه يعتبر محدوداً للغاية بالنسبة لدول أخرى مثل فرنسا وإسبانيا مما يحتم علينا ضرورة استغلال هذا المصدر الفنى والدائم لسد الفجوة التتموية فى مصر وإتاحة مئات الآلاف من فرص العمل للشباب. فصناعة السياحة يمكن أن تحقق دخلاً متزايداً وتقلل من البطالة بالإضافة إلى آثارها الإيجابية فى دعم صداقة مصر بكافة الشعوب.

الحلم القومى

إننا فى أشد الحاجة فى هذه المرحلة الدقيقة فى تاريخ الوطن إلى حلم قومى يحشد قوى الأمة ويحيى الامل ويرفع الروح المعنوية للناس ويجدد الثقة.. حلم قومى بدولة حديثة تحقق الرفاهية والأمن والسلام والاستقرار لمواطنيها.. حلم قومى يجدد أمجاد الماضى وحضارة الجذود العظام الذين ملئوا الدنيا نوراً وعلماً وفناً وثقافة.. حلم قومى يجسد المقولة الشهيرة "مصر أم الدنيا" .. حلم قومى يجعل هذا البلد منيعاً آمناً فجنودها هم "خير أجناد الأرض" .. حلم قومى يحقق كنانة الله فى أرضه.. حلم قومى يؤكد النسيج الوطنى الواحد ويدعم الهوية المصرية ويعمق احترام إنسانية أصغر مواطن ويضمن حرية كل فرد فيها.. لا يُحجر فيها على رأى ولا يُقصف فيها قلم ولا تُنتهك إنسانية مواطن ولا يبيت فيها جوعان أو مشرد.. بلد تظله مبادئ التكافل والرحمة.. مجتمع له وجه إنسانى مشرق وعقل علمى مستتير ويد قوية ترهب من يفكر فى الاعتداء عليها فمصر هى أم الدنيا.. الملاذ والمراد.. نبع الخير والحنان وحضن الدفاء والأمان وأحب وأعز الأوطان.. مصر التى تحتضن بنيتها وتطعمهم وتربيههم وتؤلف بين قلوبهم.. مصر هى أم الدنيا التى وسع قلبها حب الخير والإنسانية كلها.. مصر التى تشكل مثلاً لغيرها وواحة للتسامح والحرية والسلام.. تشع بنورها وثقافاتنا- كما فعلت من قبل- إلى ربوع الدنيا وإلى أمتها العربية وإلى قارتها الإفريقية.. بلد له فى موازين القوى شأن وفى حسابات الزمن موقف.. بعث جديد لحضارة عريقة.. كوادر شابة وصف ثان فى كل موقع تجسد الانتماء وتعكس قيم

التقدم.. وتبرهن بآرائها وتصرفاتها على المثل والقدوة. وتبلور فيه الحلم القومى من خلال الحوار الديمقراطي، والرأى والرأى الآخر.. نحن فى حاجة إلى عمل حزبي يتبنى أعضائه ويرفع من قدرهم وينمى قدراتهم ويصقل مهاراتهم.. بلد فيه قيمة الإنسانية لا تنازعها قيمة أخرى.. بلد يفخر كل مواطنيه بالانتماء إليه وتشد كل بنيتها مهما ابتعدوا أو اقتربوا بالحنين إليها، تجسيدا لقول أمير الشعراء أحمد شوقي:

وطنى لو شغلت بالخلد عنه ... نازعتنى إليه فى الخلد
نفسى

ونحن نملك مقومات هذه الدولة ونملك من تاريخنا وإنجاز شعبنا علامات على الطريق ونملك من قيمنا وإرادتنا ضمانات وعوامل للنجاح.

نحن فى حاجة إلى أن نجمع جهودنا لتبلور معاً حلماً قومياً واحداً يقضى على أسباب التوتر والشعور بالاحباط.. ويحشد أغلبية المصريين الشرفاء لحماية المجتمع من الثلاثية المدمرة التى ثبت عبر التاريخ أنها كانت سبب فشل وسقوط الإمبراطوريات والدول العظمى.. الثلاثية المتمثلة فى التفاوت وعدم التكافؤ الصارخ بين شرائح المجتمع.. الفساد.. انحسار القيم الأخلاقية، ونحن نملك من قيم هذا الشعب العظيم وتراثه التليد ومن قياداته الحكيمة ما يمكننا من هذا.. نحن بحاجة إلى الإيمان بهدف نتجمع حوله، ورسالة نؤمن بها وحلم يقوى عزيمتنا على المضى قدما برغم كل المتاعب والصعاب.

إننا فى حاجة إلى حلم قومى يكون البلمس الذى يعالج

الجسد العربى الذى أصابه الضعف والوهن ليعود صحيحاً معافاً
قوياً قادراً على الحركة مؤهلاً للمنافسة الدولية.

ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا يكون
فيه رجاء وحدتنا، فالأزمة تلد الهمة. فنحن فى حاجة إلى إقامة
تجمع عربى قومى - الحلم القومى القديم - على أساس من
الوفاق وتبادل المصالح والاتفاق النابع من رغبة الشعوب
الحقيقية فالاتحاد والوفاق لا يتحقق بأمر أو قرار وإنما هو
ثمرة لشجرة ذات فروع وأوراق وجذوع وتربتها هى النوايا
الخالصة والقيم الإسلامية والعربية والحضارية الأصيلة،
والاتحاد هو السبيل الوحيد الذى يكفل للدول العربية سيادتها
وحريتها. ولا يتحقق ذلك إلا إذا جمعت الأمة العربية كلمتها،
وعرفت طريقها، وكان أمرها بيدها. ولعل توحداً عربياً عملياً
فى مجال السوق العربية الواحدة وتطوير التعليم والعناية
بالطفولة المبكرة، يكون مدخلاً يوماً من الأيام إلى ولايات عربية
متحدة.

لقد كان للعرب شعار قومى يؤكد عزتهم ويدعم هويتهم
ووطنيتهم عبر عنه الشاعر العربى حين قال :

عش عزيزاً أو مت وأنت كريم .. بين طعن القنا وخفق البنود
لكن هوان العرب على أنفسهم جعلهم يتناسون هذا الشعار
منذ زمان وقتعوا بحياة الاستكانة والخمول فى حين أن الغربيين
الذين توارثوه منذ وقت ليس ببعيد قد جعلوه مثلهم الأعلى
وساروا فى حياتهم على مقتضاه فدعموا حضارتهم ..لابد من
حلم قومى يبعث فى العرب روحاً جديدة ويربى فى أبنائنا قيماً

الأصيلة التى تتأسسها..لابد من رسالة وعى قومى عربى يؤدى إلى بعث جديد لعزة العرب وحضارتهم العريقة.. رسالة ترتفع فوق مستوى الشعارات وتترفع عن الصفائر والمهاترات وتتنزه عن الهوى والمصالح الشخصية وتسمو إلى مستوى الموقف الذى يتعين مواجهته والهدف الذى لابد أن نحاول الوصول إليه.

علينا أن نخلق مناخاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً يزيل أسباب التخاذل والتواكل والسلبية ويحفز روح العمل والإنتاج ويشجع المنافسة والمبادرات الفردية ويرعى الإبداع ويقضى على الإحساس بالغربة المكانية ويتصدى للفساد ويعطى فرصة لتحقيق مبدأ إتاحة الفرص خاصة بالنسبة لغير القادرين فى إطار من العدل والتكافؤ والتكافل ويقضى على ضعف الهمم وجمود الأذهان ويحرر العقول من سيطرة الخرافات ويظهر النفوس من أسر الشهوات. وعلينا أيضاً أن نحترم قيمة العلم وإيقاظ وتنبيه الشعور والوجدان بالروح الوطنية وتأكيد قيمة الحوار والت نقد البناء.

لابد من الإصلاح الأخلاقي وتأكيد الهوية والانتماء والوطنية بتربية أبنائنا تربية قادرة على إبراز تراثنا الحضارى وقيمنا الدينية السمحة. ونحن فى ذلك نقتدى بالرسول صلى الله عليه وسلم فى إصلاح الفرد ومن ثم المجتمع " ما من عبد إلا وله سريرة وعلانية فمن أصلح سريرته أصلح الله علانيته ومن أفسد سريرته أفسد الله علانيته".

ويبقى أن نحول النوايا الصادقة والطموحات الكبيرة إلى واقع عملى وأن نتخلى عن الأنانية وأن نغلب الصالح العام على

المصالح الذاتية وأن نتعاون جميعاً فى تحويل هذا الحلم القومى إلى واقع يومى، وأن ننجح فى تحويل الآمال والطموحات إلى فعل وإنجاز لنحقق معاً الأهداف الكبرى التى يتعين على مصر أن تحققها فى أقرب فرصة. لم يعد هناك وقت فالعالم يجرى من حولنا بسرعة الصواريخ، والعالم المتقدم لن ينتظر أحداً. وفى عالم يسود فيه منطق العلم والقوة فلا مكان للضعفاء إلا فى مجاهل التهميش وزوايا النسيان.

لم يعد أماننا إلا أن نبذل غليان الغضب إلى طاقة عمل وأن نحول اللامبالاة والسلبية إلى مشاركة فعالة وفعل مسئول وأن نعتبر المصاعب والمشاكل التى تواجهنا تحدياً لإرادة هذا الشعب العظيم واختباراً جديداً لصلابته وقدراته الخلاقة.. لم يعد هناك وقت للحزن والألم.. لم يعد هناك وقت للتباكى على ما فات فقد دقت ساعة العمل وأزفت مرحلة الانطلاق. ومصر أم الدنيا وقلب الأمة العربية النابض تستحق مكاناً عالياً فى هذا الكون وأبنائها البررة قادرون. وقد حانت ساعة الاختبار وأصبحنا فى مواجهة مفترق الطرق، وعلينا السير فى الطريق الصحيح.. ونحن قادرون بإذن الله على تحديد الهدف وبلوغ الأمل.

دكتور حسين كامل بهاء الدين

ملحق الجداول

جدول (١)

نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار عام ٢٠٠١

الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار
أمريكا	٣٤٨٧٠
اليابان	٣٥٩٩٠
ألمانيا	٢٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٢٤٢٣٠
فرنسا	٢٢٦٩٠
إسرائيل	١٦٧١٠
الكويت	١٨٠٣٠
الإمارات	١٨٠٦٠
الصين	٣٦٠٠
مصر	١٥٣٠
سوريا	١٠٠٠
لبنان	٤٠١٠
السعودية	٧٢٣٠
المغرب	١١٨٠
تونس	٢٠٧٠

(تابع) جدول (١)

نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار عام ٢٠٠١

الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار
الجزائر	١٦٣٠
إيران	١٧٥٠
تركيا	٢٥٤٠
الهند	٤٦٠

Sources:

World Bank Development Data Group 2002.

The New York Times ALMANAC 2002.

جدول (٢)

العلماء والمهندسين فى البحث والتنمية

عدد العلماء والمهندسين فى البحث والتنمية لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠ - ٩٠	الدولة
٤١٠٢	أمريكا
٤٩٦٠	اليابان
٢٨٧٣	ألمانيا
٢٦٧٨	المملكة المتحدة
٢٦٨٦	فرنسا
١٥٧٠	إسرائيل
٢١٤	الكويت
٤٥٩	الصين
٤٩٣	مصر
٢٩	سوريا
١٢٤	تونس
٥٩٠	إيران
٣٠٣	تركيا
١٥٨	الهند

Source :

undp-hUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002.

جدول (٣)
عدد الفنيين في البحث والتنمية

عدد الفنيين في البحث والتنمية لكل مليون مواطن عام ١٩٩٧ - ١٩٩٧	الدولة
٨٢٧	اليابان
١٤٧٢	ألمانيا
١٠١٧	المملكة المتحدة
٢٨٧٣	فرنسا
٧١	الكويت
٢٠٠	الصين
٣٤١	مصر
٢٥	سوريا
٥٧	تونس
١٦٦	إيران
١٠٨	الهند

Source :

World Development Indicators 2001.

جدول (٤)

متوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة للفرد على
مستوى الدولة

الدولة	متوسط عدد السنوات الدراسية للمواطن في عمر ٢٥ عاماً فأكثر
أمريكا	١٢,٢٥
اليابان	٩,٧٢
ألمانيا	٩,٧٥
المملكة المتحدة	٩,٣٥
فرنسا	٨,٣٧
إسرائيل	٩,٢٣
الكويت	٧,٠٥
الإمارات	٢,٨٨
الصين	٥,٧٤
مصر	٥,٠٥
سوريا	٥,٧٤
تونس	٤,٢٠
الجزائر	٤,٧٢
إيران	٤,٦٦
تركيا	٤,٨٠
الهند	٤,٧٧

Source :

Center of International Development at Harvard University 2002.

جدول (٥)
عدد براءات الاختراع

براءات الاختراع المفتوحة لكل مليون من السكان عام ١٩٩٨	الدولة
٢٨٩	أمريكا
٩٩٤	اليابان
٢٣٥	ألمانيا
٨٢	المملكة المتحدة
٢٠٥	فرنسا
٧٤	إسرائيل
١	الصين
٣	المغرب
١	إيران
١	الهند

Source :

UNDP-Human Development Report 2002.

جدول (٦)

عدد مستخدمي الإنترنت

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت (بالآلاف)
أمريكا	٩٥٣٥٤
اليابان	٤٧٠٨٠
ألمانيا	٢٤٠٠٠
المملكة المتحدة	١٨٠٠٠
فرنسا	٨٥٠٠
إسرائيل	١٢٧٠
الكويت	١٥٠
الإمارات	٧٣٥
الصين	٢٢٥٠٠
مصر	٤٥٠
سوريا	٣٠
لبنان	٣٠٠
السعودية	٢٠٠
المغرب	٢٠٠
تونس	١٠٠
الجزائر	٥٠
إيران	٢٥٠
تركيا	٢٠٠٠
الهند	٥٠٠٠

Source :

The World Bank Group 2002.

جدول (٧)

عدد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠

الدولة	عدد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠
أمريكا	٥٨٥,٢
اليابان	٣١٥,٢
ألمانيا	٣٣٦
المملكة المتحدة	٣٣٧,٨
فرنسا	٣٠٤,٣
إسرائيل	٢٥٣,٦
الكويت	١٣٠,٦
الإمارات	١٥٣,٥
الصين	١٥,٩
مصر	٢٢,١
سوريا	١٥,٤
لبنان	٥٠,١
السعودية	٦٠,٢
المغرب	١٢,٣
تونس	٢٢,٩
الجزائر	٦,٥
إيران	٦٢,٨
تركيا	٣٨,١
الهند	٤,٥

Source :

The World Bank Group 2002.

جدول (٨)

عدد خطوط التلفون لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٠

عدد خطوط التلفون لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٠	الدولة
٧٠٠	أمريكا
٥٨٦	اليابان
٦١١	ألمانيا
٥٨٩	المملكة المتحدة
٥٧٩	فرنسا
٤٨٢	إسرائيل
٢٤٤	الكويت
٣٩١	الإمارات
١١٢	الصين
٨٦	مصر
١٠٣	سوريا
١٩٥	لبنان
١٣٧	السعودية
٥٠	المغرب
٩٠	تونس
٥٧	الجزائر
١٤٩	إيران
٢٨٠	تركيا
٣٢	الهند

Source :

The World Bank Group 2002.

جدول (٩)

عدد التليفونات المحمولة لكل ١٠٠٠ من السكان

الدولة	عدد التليفونات المحمولة لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٠
أمريكا	٣٩٨
اليابان	٥٢٦
ألمانيا	٥٨٦
المملكة المتحدة	٧٢٧
فرنسا	٤٩٣
إسرائيل	٧٠٢
الكويت	٢٤٩
الإمارات	٥٤٨
الصين	٦٦
مصر	٢١
سوريا	٢
لبنان	٢١٢
السعودية	٦٤
تونس	٦
الجزائر	٣
إيران	١٥
تركيا	٢٤٦
الهند	٤

Source :

The World Bank Group 2002.

جدول (١٠) أجهزة الراديو

عدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٢	الدولة
٢١١٨	أمريكا
٩٥٦	اليابان
٩٤٨	ألمانيا
١٤٣٢	المملكة المتحدة
٩٥٠	فرنسا
٥٢٦	إسرائيل
٦٢٤	الكويت
٣١٨	الإمارات
٣٣٩	الصين
٣٣٩	مصر
٢٧٦	سوريا
٦٨٧	لبنان
٣٢٦	السعودية
٢٤٣	المغرب
١٥٨	تونس
٢٤٤	الجزائر
٢٨١	إيران
٥٧٣	تركيا
١٢١	الهند

Source :

World Bank Group 2002.

جدول (١١) أجهزة التلفزيون

الدولة	عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٠
أمريكا	٨٥٤
اليابان	٧٢٥
ألمانيا	٥٨٦
المملكة المتحدة	٦٥٣
فرنسا	٦٢٨
إسرائيل	٣٣٥
الكويت	٤٨٦
الإمارات	٢٩٢
الصين	٢٩٣
مصر	١٨٩
سوريا	٦٧
لبنان	٣٣٥
السعودية	٢٦٤
المغرب	١٦٦
تونس	١٩٨
الجزائر	١١٠
إيران	١٦٣
تركيا	٤٤٩

Source :

World Bank Group 2002.

جدول (١٢)
معدل استهلاك الفرد من الكهرباء

استهلاك الكهرباء لكل فرد ك وات/ساعة	الدولة
عام ١٩٩٩	
١١٩٩٤	أمريكا
٧٤٤٣	اليابان
٥٦٩٠	ألمانيا
٥٣٨٤	المملكة المتحدة
٦٣٩٢	فرنسا
٧٥٨	الصين
٥٦٨٩	إسرائيل
٩٠٠	مصر
٨٦٣	سوريا
١٧٧٨	لبنان
٤٧١٠	السعودية
٤٣٠	المغرب
٩١١	تونس
٥٨١	الجزائر
١٤٠١١	الكويت
١٠٦٤٣	الإمارات
١٤٠٧	إيران
١٣٩٦	تركيا
٣٧٩	الهند

Source :

Human Development Report 2002.

جدول (١٣) الجرائد اليومية

الدولة	الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٠
أمريكا	٢١٣
اليابان	٥٧٨
ألمانيا	٣٠٥
المملكة المتحدة	٣٢٩
فرنسا	٢٠١
إسرائيل	٢٩٠
الكويت	٣٧٤
الإمارات	١٥٦
مصر	٣٥
سوريا	٢٠
لبنان	١٠٧
السعودية	٣٢٦
المغرب	٢٦
تونس	٣١
الجزائر	٢٧
إيران	٢٨
تركيا	١١١
الهند	٤٨

Source :

UNESCO, Institute for Statistics, Statistical Yearbook 1999 Last update - 4th June 2002.

جدول (١٤)

عدد الحاصلين على الماجستير (٩٤ - ٩٥)

عدد الحاصلين على الماجستير	الدولة
٥٦٠٢٨	اليابان
١٠٥٨٠٠	ألمانيا
١٠٠٦٠٠	المملكة المتحدة
٩٣٦٦٦	فرنسا
٢٠٥	الكويت
٥٧	الإمارات
٥٩٨٤	مصر
٤٩٥	سوريا
٦٦٦	لبنان
١٢٨٠	السعودية
١١١١	المغرب
٢٥٩٩	تونس
٣٦٠٥	الجزائر

Sources :

- 1- UNESCO - The Higher Education systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators 1998.
- 2 - Statistics on Higher Education, extracted from Germany's Basic and Structural Data 1999/2000.
- 3 - Education and Training Statistics for the United Kingdom 1998 Edition.
- 4 - "Recensement des diplômes délivrés par les universités - Session 2000". Tableaux statistiques, à paraître.
- 5 - Tableaux statistiques, n° 6143.
- 6 - Minister's Secretariat, Ministry of Education, Japan.

جدول (١٥)

عدد الحاصلين على الدكتوراه (٩٤ - ٩٥)

الدولة	عدد الحاصلين على الماجستير
اليابان	١٢٣٧٥
ألمانيا	٢٢٣٠٠
المملكة المتحدة	١٠٢٠٠
فرنسا	٩٩٢٦
الكويت	٢٥
الإمارات	٥٣
مصر	٣٤٢١
سوريا	٩٠
لبنان	١١٦
السعودية	٤٥٠
المغرب	٤٨٥
تونس	٣٤٩
الجزائر	٧٨٤

Sources :

- 1- UNESCO - The Higher Education systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicators 1998.
- 2 - Statistics on Higher Education, extracted from Germany's Basic and Structural Data 1999/2000.
- 3 - Education and Training Statistics for the United Kingdom 1998 Edition.
- 4 - "Recensement des diplômes délivrés par les universités - Session 2000". Tableaux statistiques, à paraître.
- 5 - Tableaux statistiques, n° 6143.
- 6 - Minister's Secretariat, Ministry of Education, Japan.

جدول (١٦)
الإنفاق العام على التعليم

الدولة	كثافة من الناتج القومي (%) ١٩٩٧/١٩٩٥	كثافة كم إجمالي الإنفاق الحكومي (%) ١٩٩٧/١٩٩٥
أمريكا	٥,٤	١٤,٤
اليابان	٣,٦	٩,٩
ألمانيا	٤,٨	٩,٦
المملكة المتحدة	٥,٣	١١,٦
فرنسا	٦,٠	١٠,٩
إسرائيل	٧,٦	١٢,٣
الكويت	٥,٠	١٤,٠
الإمارات	١,٧	٢٠,٣
الصين	٢,٣	١٢,٢
مصر	٤,٨	١٤,٩
سوريا	٤,٢	١٣,٦
لبنان	٢,٥	٨,٢
السعودية	٧,٥	٢٢,٨
المغرب	٥,٣	٢٤,٩
تونس	٧,٧	١٩,٩
الجزائر	٥,١	١٦,٤
إيران	٤,٠	١٧,٨
تركيا	٢,٢	١٤,٧
الهند	٣,٢	١١,٦

Source :

Human Development DReport 2002.

جدول (١٧)

أمراض سوء التغذية للأطفال

الدولة	أمراض سوء التغذية للأطفال كمسبة مئوية من الأطفال في سن أقل من ٥ سنوات (%)
أمريكا	١
الكويت	٢
الإمارات	٧
الصين	١٠
مصر	٤
سوريا	١٣
لبنان	٣
تونس	٤
الجزائر	١٣
إيران	١١
تركيا	٨
الهند	٤٧

Sources :

World Development Indicators 2002.

جدول (١٨)

الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الأساسي

الدولة	ما يتفق على الطالب بالدولار عام ١٩٩٦ في مرحلة التعليم الأساسي
أمريكا	٤٧٦٣,٤
اليابان	٦٩٥٩,٨
ألمانيا	٥١٩٦,٦
المملكة المتحدة	٣٣٣٢
فرنسا	٤٢٠٣,٢
إسرائيل	٢٦٩٧,٩
الكويت	٢٤٣٤,٦
الصين	٤٥
مصر	١٢٩,٦
سوريا	٨٩,٦
لبنان	٢٠١
السعودية	١٣٣٧,٦
المغرب	١٤١,٩
تونس	٢٨٩,٥
إيران	١٠٦,٨
تركيا	٢٥٤,٧

Sources :

The World Bank Group 2002.

UNESCO World Education Indicators 2000.

جدول (١٩)

الإلتحاق على الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى

الدولة	ما يتفق على الطالب بالدولار عام ١٩٩٦ فى مرحلة التعليم الجامعى
أمريكا	٧٠٠٥
اليابان	٥٧٢١,٦
ألمانيا	١٠٩٧٠,٦
المملكة المتحدة	٧٨٤٠
فرنسا	٧٣٥٥,٦
إسرائيل	٥٨٧١,٩
الكويت	١٥١٢٩,٣
الصين	٥٠٢,٥
مصر	٧٣٤,٤
سوريا	٦٩٤,٤٠
السعودية	٤٠٨٣,٢٠
المغرب	٨٧٧,٢
تونس	١٥٢٤,٧
إيران	٨٠١
تركيا	١٠١٨,٨

Sources :

The World Bank Group 2002.

UNESCO World Education Indicators 2000.

جدول (٢٠) السلم التعليمي

سنوات التعليم الإلزامي		الدولة
البن	البن	
١٠	١٦.٦	أمريكا
٩	١٥.٦	اليابان
١٢	١٨.٦	ألمانيا
١١	١٦.٥	المملكة المتحدة
١٠	١٦.٦	فرنسا
١١	١٥.٥	إسرائيل
٨	١٤.٦	الكويت
٦	١٢.٦	الإمارات
٩	١٥.٧	الصين
٨	١٤.٦	مصر
٦	١٢.٦	سوريا
٦	١٦.٧	المغرب
٩	١٦.٦	تونس
٩	١٥.٦	الجزائر
٥	١١.٦	إيران
٥	١٤.٦	تركيا
٨	١٤.٦	الهند

Sources :

UNESCO, Statistfical Yearbook 1999.

جدول (٢١)

الأمية

نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة من البالغين في سن ١٥ سنة فأكثر عام ٢٠٠٠ (%)		الدولة
ذكور	إناث	
٣,٢	٧,٦	إسرائيل
١٦	٢٠,٣	الكويت
٢٥	٢٠,٧	الإمارات
٨,٣	٢٣,٧	الصين
٣٣,٤	٥٦,٢	مصر
١١,٧	٣٩,٥	سوريا
٧,٩	١٩,٧	لبنان
١٦,٩	٣٣,١	السعودية
٣٨,٢	٦٣,٩	المغرب
١٨,٦	٣٩,٤	تونس
٢٣,٨	٤٢,٩	الجزائر
١٦,٨	٣٠,٧	إيران
٦,٥	٢٣,٥	تركيا
٣١,٦	٥٤,٦	الهند

Sources :

UNDP-Human Development Report 2002.

جدول (٢٢)

التعليم الجامعي للطالبات

النسبة المئوية للطالبات في مجالات التعليم المختلفة

النسبة المئوية	جميع المجالات (%)
اليابان	٤٤
ألمانيا	٤٦
المملكة المتحدة	٥١
فرنسا	٥٥
الكويت	٦٢
الإمارات	٧٢
مصر	٤٢
سوريا	٣٩
لبنان	٤٩
السعودية	٤٨
المغرب	٤١
تونس	٤٥
الجزائر	٤٤
إيران	٣٧
تركيا	٣٨
الهند	٣٦

Source :

UNESCO's World Education Indicators 2000.

جدول (٢٣)
الاتحاق بالتعليم الجامعى (١٩٩٧)

نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعى من الفئة المرتبعة المناظرة (%)	الدولة
٨١	أمريكا
٤١	اليابان
٤٧	ألمانيا
٥٢	المملكة المتحدة
٥١	فرنسا
٤١	إسرائيل
١٩	الكويت
١٢	الإمارات
٦	الصين
٢٠	مصر
١٦	سوريا
٢٧	لبنان
١٦	السعودية
١١	المغرب
١٤	تونس
١٢	الجزائر
١٨	إيران
٢١	تركيا
٧	الهند

Source :

World Development Indicators 2001.

جدول (٢٤)

الطلبة الجامعيين في العلوم والرياضيات والهندسة
كسبة من إجمالي طلاب الجامعات ٩٤ - ٩٧

الطلبة الجامعيين في العلوم والرياضيات والهندسة كسبة من إجمالي طلاب الجامعات ٩٤ - ٩٧ (%)	الدولة
٢٣	اليابان
٣١	ألمانيا
٢٩	المملكة المتحدة
٢٥	فرنسا
٢٣	الكويت
٢٧	الإمارات
٥٣	الصين
١٥	مصر
٣١	سوريا
١٧	لبنان
١٨	السعودية
٢٩	المغرب
٢٧	تونس
٥٠	الجزائر
٣٦	إيران
٢٢	تركيا
٢٥	الهند

Source :

UNDP-Human Development Report 2002.

جدول (٢٥)

نسب العائد الاقتصادي مقارنة بالتكلفة في

بعض المشروعات المختارة

نسبة العائد (%)	المشروع	٢
١,١٨	مشروع تنمية غابات هيل بنيبال	١
١,٤٨	مشروع اليكوس لتحسين نظم الري بالفلبين	٢
١,٥٩	مشروع تنمية الثروة الحيوانية بأروجواي	٣
٢,٢٧	مصانع كوندا للأسمنت بإستونيا	٤
٣,٠٦	مشروع تنمية الطفولة المبكرة ببوليفيا	٥
٣,٠٠	مشروع تنمية الطفولة المبكرة بالفلبين	٦
٧,١٦	مشروع بييري لمرحلة ما قبل المدرسة بالولايات المتحدة	٧

Source :

AIID, Amsterdam Institute for International Development.

جدول (٢٦)

إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتنمية

الدولة	العملة	سنة البحث	إجمالي نفقات البحث والتنمية
أمريكا	دولار	١٩٩٥	١٧١٠٠٠٠٠٠
اليابان	ين	١٩٩١	١٣٧٧١٥٢٤٠٠٠
ألمانيا	مارك	١٩٩٣	٧٦٧٢١٠٠٠
المملكة المتحدة	جنيه استرليني	١٩٩٣	١٣٨٢٩٠٠٠
فرنسا	فرنك	١٩٩٤	١٧٥٥٦٣٠٠
إسرائيل	شيكال	١٩٩٥	٥٨٤٢٠٠
الكويت	دينار	١٩٨٤	٧١١٦٣
تونس	دينار	١٩٩٧	٦٠٠١٥
إيران	ريال	١٩٩٤	٦٢٠٨٤٩٣٢٠
تركيا	ليرة	١٩٩٥	٢٩٥٠٩٣٩٥٠٠
الهند	روبية	١٩٩٤	٧٥٠٦٣٥٠٠

Source :

UNESCO, Institute For Statistics, Statistical Yearbook 1999, last update 4th June 2002.

جدول (٢٧)

إنفاق الصناعة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق المحلي على
البحث العلمي والتنمية (٢٠٠٠)

النسبة (%)	الدولة
٦٨,٢	أمريكا
٧٢,٤	اليابان
٦٦,٥	المانيا
٤٩,٣	المملكة المتحدة
٥٢,٥	فرنسا
٦٣,٧	إسرائيل
٤٢,٩	تركيا

Source :

OECD, Main Science and Technology Indicators,
2002.

جدول (٢٨)

الإتفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عام ٢٠٠١

الدولة	جملة الإتفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (بالمليون دولار)	الإتفاق على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للقرء بالدولار
أمريكا	٨١٢٦٣٥	٢٩٢٣,٨
اليابان	٤١٣٧٧٢	٣٣٥٦,٢
المانيا	١٥٤٦٤٥	١٨٨٠,٤
المملكة المتحدة	١٣٧٧٣٦	٢٣١٨,٦
فرنسا	١٢٠٥٦٩	٢٠٤٨,٣
الصين	٦٦٦١٢	٥٢,٧
مصر	٢٣٨٣	٣٦,٨
تركيا	٩٣١٣	١٤٢,٧
الهند	١٩٦٦٢	١٩

Sources :

World Bank Group 2002.

جدول (٢٩)

الدخل والإنفاق على السياحة لكل دولة واعداد السائحين ونسبة تغيرها

الدولة	الإنفاق على السياحة العالمية (بالمليون دولار) لعام ٢٠٠٠	النسبة المئوية للتصيب الدولة من سوق السياحة الإقليمي ١٩٩٩ (%)	أعداد السائحين لعام ٢٠٠٠	معدل التغير السنوي في السياحة (%)
أمريكا	٦٥٠٤٤	٦٥,٧	٥٢٦٩٠٠٠٠	٨,٧ +
اليابان	٣١٤٨٠	٤٤,٧	٤٧٥٨٠٠٠	٧,٢ +
ألمانيا	٤٧٦٠٧	٢٢,٤	١٨٩١٦٠٠٠	١٠,٥ +
المملكة المتحدة	٣٦٥٦٠	١٦,٥	٢٤٩٠٠٠٠٠	١,٩ -
فرنسا	١٧١٦٦	٨,٦	٧٤٥٠٠٠٠٠	٢,٠ +
إسرائيل	٢٧٠٠	١,٢	٢٤٠٠٠٠٠	٣,٨ +
الصين	٠٠	١٤,٨	٣١٢٣٦٠٠٠	١٥,٥ +
مصر	١٠٠٠	٢١,٩	٥١٥٠٠٠٠	١٤,٧ +
سوريا	٧٠٠	١٢,٨	٠٠	٠٠
لبنان	٠٠	٠٠	٧٥١٠٠٠	١١,٦ +
المغرب	٤٣٠	٨,٧	٤١٠٠٠٠٠	٧,٤ +
تونس	٠٠	٤,٧	٥٠٥٧٠٠٠	٤,٧ +

(تابع) جدول (٢٩)

الدخل والإنفاق على السياحة لكل دولة واعداد السائحين ونسبة تغيرها

الدولة	الإنفاق على السياحة العالمية (بالمليون دولار) لعام ٢٠٠٠	النسبة المئوية لتصيب الدولة من سوق السياحة الإقليمي ١٩٩٩ (%)	أعداد السائحين لعام ٢٠٠٠	معدل التغير السنوي في السياحة (%)
الجزائر	٠٠	٠٠	٨٥٩٠٠٠	١٣,٨ +
إيران	١٣٥٠	٢٥,١	١٧٠٠٠٠٠	٢٨,٧ +
تركيا	١٧١١	٠,٧	٩٦٢٣٠٠٠	٢٩,٦ +
الهند	٠٠	٥٥	٢٦٢٤٠٠٠	٥,٧ +

Note : (00) Data not available.

Source :

World Tourism Organization (WTO) 2001.

المراجع العربية

- ترجمة الدكتور عثمان أمين (١٩٥٢): مشروع للسلام الدائم للفيلسوف كانت، مكتبة الانجلو المصرية.
- الدكتور جمال الدين الرمادى (١٩٦٣): الأمن والسلام فى الإسلام دار المعارف.
- الدكتور جمال حمدان (١٩٦٤): الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (١٩٦٤): أضواء جديدة على الحروب الصليبية، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الدكتور زكى نجيب محمود (١٩٨٢): مجتمع جديد أو الكارثة، دار الشروق.

المراجع الأجنبية

- 1 . Adams, John Quincy.
http://www.law.umkc.edu/faculty/projects/ftrials/amistad/AMI_BADA.HTM
- 2 . Bard, Alexander .& Söderqvist, Jan. "Netocracy: The New Power Elite and Life after Capitalism", London: Pearson Education Ltd , 2002.
- 3 . Batra, Ravi, "The Great American Deception: What Politicians Won't Tell You about Our Economy and Your Future", New York: John Wiley & Sons Inc., 1996.
- 4 . Borjesson, Kristina. "Into the Buzzsaw: Leading Journalists Expose the Myth of a Free Press", New York: Prometheus Books, 2002.
- 5 . Brandt, David. & Kriegel, Robert. "Sacred Cows Make the Best Burgers: Developing Change-Ready People and Organizations", New York: Warner Books Inc. 1996.
- 6 . Caine, Renate Nummela & Caine, Geoffrey. "The Brain/Mind Learning Principles".
<http://cainelearning.com/hosts/>
- 7 . Chomsky, Noam. "World Orders Old and New", Cairo: The American University in Cairo Press. 1994.

-
- 8 . Costello, Patrick J.M. "Thinking Skills and Early Childhood Education", London: David Fulton Publishers Ltd, 2000.
 - 9 . Covey, Stephen R. "Principle-Centered Leadership", New York: Simon and Schuster. 1992.
 - 10 . Florida, Richard. "The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life. "New York: The Perseus Books Group, 2002.
 - 11 . Gardner, Howard. "Multiple Intelligences: The Theory in Practice", New York: The Perseus Books Group, 1993.
 - 12 . Gleick, James. "Chaos Making a New Science", London: Penguin Books Ltd., 1988.
 - 13 . Guyatt, David G. "Anti Personnel Electromagnetic Weapons, Toward a Psycho - Civilized Society", <http://www.involved.com/ewolfe/DISTRESS/DG-bio.htm>
 - 14 . Handy, Charles. "The Hungry Spirit: Beyond Capitalism-A Quest for Purpose in the Modern World", London: Random House Ltd., 1998.
 - 15 . Hertz, Noreena, "The Silent Takeover: Global Capitalism and the Death of Democracy", London: Random House Ltd., 2002.
 - 16 . Hooper, Alan . & Potter, John. "Intelligent Lead-

-
- ership: Creating a Passion for Change", London: Random House Ltd., 2000.
- 17 . Husén, Torsten. & Postlethwaite, T.Neville. "The International Encyclopedia of Education", Oxford: Elsevier Science Ltd., 1994.
- 18 . Joy, Bill. "Why the Future Doesn't Need Us", 2000.
<http://www.wired.com/wired/archive/8.04/joy.html>
- 19 . Kah, Gary H. "En Route to Global Occupation: A High Ranking Government Liaison Exposes the Secret Agenda for World Unification", Louisiana: Huntington House Publishers. 1992.
- 20 . King, Martin Luther. "Biography",
<http://www.nobel.se/peace/laureates//1964/king-bio.html>
- 21 . Kotter, John P. "The New Rules: How to Succeed in Today's Post-Corporate World", New York: Simon & Schuster Inc., 1995.
- 22 . Kurzweil, Ray. "The Age of Spiritual Machines: When Computers Exceed Human Intelligence", New York: Penguin Putnam Inc., 1999.
- 23 . Longstreet, Wilma S. & Shane, Harlod G. "Curriculum for a New Millennium", New York: Simon and Schuster Inc., 1993.

-
- 24 . Ohmae, Kenichi. "The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies", London: Harper-Collins Publishers., 1996.
 - 25 . Pauling, Linus Carl. "Nobel Peace Prize Winners 2002-1901".
<http://www.nobelprizes.com/nobel/peace.html>
 - 26 . Pinker, Steven. "How the Mind Works", New York: W.W. Norton & Company Inc., 1997.
 - 27 . Postman, Neil. "Building a Bridge to the Eighteenth Century: How the Past Can Improve the Future", New York: Random House Inc., 1999.
 - 28 . Postman, Neil. "The End of Education: Redefining the Value of School", New York: Random House Inc. 1996.
 - 29 . Rawls, John. "20th Century Philosophy",
http://www.erraticimpact.com/~20thcentury/html/john_rawls.htm
 - 30 . Ray, Michael. & Rinzler, Alan. "The New Paradigm in Business: Emerging Strategies for Leadership and Organizational Change", New York: The Putnam Publishing Group, 1993.
 - 31 . Reich, Robert B. "The Work of Nations: Preparing Ourselves for the 21st Century Capitalism", London :Simon & Schuster Ltd., 1993.
 - 32 . Rifkin, Jeremy. "The Biotech Century: Harnessing

-
- the Gene and Remaking the World", New York: Penguin Putnam Inc., 1998.
- 33 . Rifkin, Jeremy & Heilbroner, Robert L. "The End of Work: The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era", Putnam Publishing Group, 1996.
- 34 . Roosevelt, Theodore. "Nobel Peace Prize Winners 2002-1901".
<http://www.nobelprizes.com/nobel/peace.html>
- 35 . Sagan, Carl. "The Demon-Haunted World: Science as a Candle in the Dark", New York: Random House Inc.1996.
- 36 . Thurow, Lester C. "Building Wealth: The New Rules for Individuals, Companies, and Nations in a Knowledge-Based Economy", New York: Harper-Collins Publishers Inc., 1999.
- 37 . Thurow, Lester C. "The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World", New York: Penguin Putnam Inc., 1997.
- 38 . Uchida, Donna. & Cetron, Marvin. & Mckenzie Floretta. "Preparing Students for the 21st Century", Virginia: American Association of School Administrators, 1996.
- 39 . Wright, John W. "The New York Times 2002 Almanac: Terrorist Attacks, Census 2000 Results",

New York: Penguin Putnam Inc., 2002.

- 40 . Yergin, Daniel. & Stanislaw, Joseph. "The Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern World", New York: Simon and Schuster Inc., 1999.

نبذة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين

● حاصل على شهادة بكالوريوس طب جامعة القاهرة عام ١٩٥٤
ودكتوراه طب الأطفال عام ١٩٥٩.

● أمين منظمة الشباب المصرية عام ١٩٦٥.

● أمين المهنيين بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٨.

● أستاذ طب الأطفال بجامعة القاهرة عام ١٩٧٣.

● رئيس قسم طب الأطفال ومدير مستشفى الأطفال الجامعي
الجديد بالقاهرة ١٩٨٣-١٩٩١.

● رئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال منذ عام ١٩٨٩ حتى الآن.

● رئيس الاتحاد العربي لطب الأطفال ١٩٨٩ إلى ١٩٩٣، ومن ١٩٩٩
حتى الآن.

● رئيس الجمعية الدولية لطب أطفال المناطق الحارة ١٩٩٣-١٩٩٦.

● وزير التعليم منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن.

بعض جوائز التكريم الحاصل عليها:

● درع الشرف من نقابة الأطباء المصرية في عامي ١٩٨٤ و١٩٩١.

● الجائزة الدولية لصحة الطفل من منظمة الصحة العالمية عام
١٩٨٩.

● الأستاذية الفخرية من جامعة طشقند بأوزباكستان عام ١٩٩٢.

● درجة الزمالة للجمعية الملكية للأطباء والجراحين بجلاسجو

بالمملكة المتحدة عام ١٩٩٣.

● جائزة دوجراماتشى (لرواد التعليم الطبى فى العالم) من الجمعية الدولية لطب الأطفال عام ١٩٩٥.

● الدكتوراه الفخرية فى العلوم من جامعة جلاسجو بالمملكة المتحدة يونيو ١٩٩٧.

● الدكتوراه الفخرية فى الآداب من جامعة إيست أنجاليا البريطانية يوليو ١٩٩٧.

● الدكتوراه الفخرية من جامعة هاشيتيبي التركية عام ١٩٩٧.

● درع اليونسيف بمناسبة اليوبيل الذهبى للمنظمة عام ١٩٩٧.

● الدكتوراه الفخرية من جامعة سانت أولاف بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩.

● جائزة الامتياز الدولية من الهيئة الجامعية للتعليم المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩.

● ميدالية المهاتما غاندى من اليونسكو عام ٢٠٠٠.

● الأستاذية الفخرية من جامعة بكين عام ٢٠٠٠.

● جائزة أفضل عمل ثقافى وكتاب لعام ٢٠٠٠ من معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ٢٠٠١.


● ميدالية الشرف العالمية من جامعة سان جون عام ٢٠٠١.

● اختيار كأحد الشخصيات العامة والعلمية فى عدد كبير من الموسوعات العالمية.

- الأسلوب العلمى فى العمل السياسى عام ١٩٦٨ .
- طب الأطفال وأساسياته عام ١٩٧٥ .
- دليل الآباء فى نمو وتنشئة الطفل عام ١٩٩٠ .
- طفلك وكيف تحميه من الأمراض الشائعة عام ١٩٩٠ .
- التعليم والمستقبل عام ١٩٩٧ .
- الوطنية فى عالم بلا هوية عام ٢٠٠٠ .
- أكثر من مائة بحث فى طب الأطفال .

٢٠٠٣/٥٣١٩	رقم الايداع
ISBN 977-02-6432-6	الترقيم المنزلى

١/٢٠٠٣/٥

مطابع  التجارية - قليوب - مصر .

إن الزلازل لا تحدث فجأة ولا تنتهى بغتة وإنما لها مقدمات
وتعقبها توابع . فلا استطاعت العولمة بكل تقدمها العلمى
وانجازها التكنولوجى أن ترصد العوامل الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية . ولا نحن استطعنا فى عالمنا العربى والإسلامى أن
ندرك أننا قد أهدرنا ثروات كبيرة وانفقنا الوقت فيما لا يُنفع فيه .
لقد كانت أحداث ١١ سبتمبر وما تبعها، صدمة أيقظت الكثيرين
على واقعنا المؤلم وفجوتنا العلمية والتكنولوجية والحضارية التى
زادت من الاحساس بالعجز والياس .
فهل هذا هو مصير الحضارة المصرية القديمة والعربية والإسلامية
التي سادت هذا المكان وسجلته فى صحائف الزمن ؟ ! نحن فى
مفترق طرق .. فما العمل ؟! هذا هو السؤال !! أما الإجابة عليه
فهى موضوع حديثنا فى هذا الكتاب .

Bibliotheca Alexandrina



0475958



مطابع الأهرام التبارية - قلوب

٣٧٠٢٥/٠١

